جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

التحليل المالي ودوره في تقويم الأداء المصرفي

(دراسة تطبيقية على بنك أمدرمان الوطني ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م)

Financial Analysis and its Role in Evaluating Banking Performance (An Applied Study on Omdurman National Bank 2016 - 2020 AD)

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في التكاليف والمحاسبة الإدارية

إعداد الطالب:

أحمد حامد محمود حامد

إشراف الدكتور:

اسماعيل عثمان محمد النجيب

٢٠٢٢م – ١٤٤٤هـ

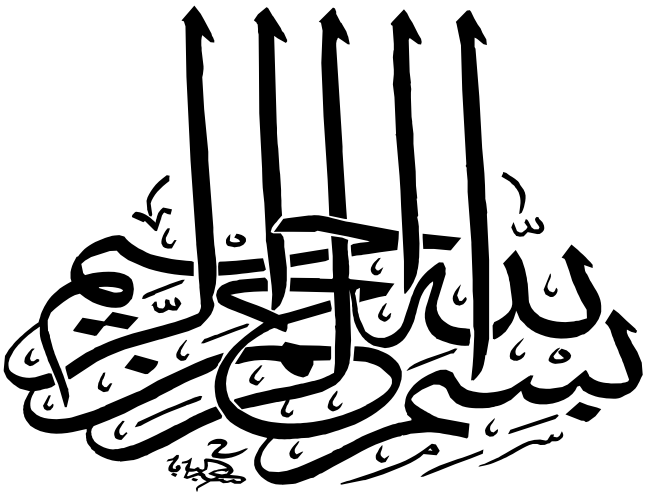
بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهـــــــــلال

قال الله تعالي:

وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِۚ وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ ١٤٣

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية (١٤٣)

الإهـــــــــداء

أهديه الي مرشد البشرية رسولنا صلي الله عليه وسلم.

إلي أنشودة الحنان ونبع العطاء والسخاء من سهرت علي راحتي.

إليك يا من تسكن الجنة تحت أقدامها(أمي الحبيبة)

الي الذي كان هو سندنا وبذل عصارة جهده ليجدني متبوئاً أعلي المناصب والدرجات (أبي العزيز)

الي (زوجتي العزيزة) جعلها الله من أهل الجنان وأثابها مكان رفقة سيد الخلق أجمعين

إلي من أفخر بهم وأعتز بوجودهم، من أينعوا زهورا في حديقة حياتي لتتم سعادتي بهم (أخواتي وأخواني)

إلي القلوب الصادقة والوجوه المشرقة إلي الذين أتمني لهم كل خير ونجاح في حياتهم (أساتذتي)

الباحث

الشكـر والتقديــر

الحمد والشكر لله تعالى على جزيل نعمه وتوفيقه في إكمال هذا البحث. ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة وخاتم الأنبياء والمرسلين. **الشكر لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا** على إتاحتها لي فرصة التعلم وتحقيق الطموحات بالحصول على درجة الماجستير في التكاليف والمحاسبة الإدارية.

الشكر للأستاذ **الدكتور/ اسماعيل عثمان محمد النجيب** لإشرافه على هذا البحث وما قدمه لي من توجيه ونصح وإرشاد حتى خرج البحث بصورته الحالية، كما هو الشكر لرئيس قسم التكاليف والمحاسبة الإدارية وجميع أساتذة القسم.

الشكر لمكتبة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ومكتبة جامعة النيلين، على البيانات الثانوية.

كل الشكر للعاملين ببنك أم درمان الوطني، الشكر لكل من ساعدني في أي مرحلة من مراحل هذا البحث.

الباحث

المستخلص

تناولت الدراسة التحليل المالي ودوره في تقويم الأداء المصرفي دراسة تطبيقية على بنك أمدرمان الوطني، وتهدف الدراسة الى إبراز دور تطبيق التحليل المالي في تقويم الأداء المالي ببنك أمدرمان الوطني.

تمثلت مشكلة الدراسة في أن البنك يواجه صعوبة في استخدام التحليل المالي لتقويم الأداء وصعوبة القدرة على مقارنة نتائج الأعمال للبنك على المستوى الرأسي والأفقي وبناء على ذلك يمكن صياغة المشكلة من خلال السؤال الرئيسي هل هنالك دور للتحليل المالي في تقويم الأداء المصرفي ببنك أمدرمان الوطني؟ اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي والمقارنة وتم تحليل البيانات على القوائم المالية بواسطة النسب المالية.

افترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي وتقويم الأداء المصرفي ببنك أمدرمان الوطني. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة رأس المال وقياس المخاطر الإستثمارية بالبنك. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل من الإستثمار وتقويم الأداء المصرفي من صافي الدخل العام ببنك أمدرمان الوطني.

توصلت الدراسة الي عدد من النتائج من منها، التحليل المالي يساعد على تفسير أرقام القوائم المالية مما يساعد الإدارة في تقويم أدائها المصرفي ومعرفة نقاط القوة والضعف من خلال مقارنة البيانات مع بعضها البعض، تحليل القوائم المالية يعمل على تقويم ومقارنة الأداء المصرفي للبنك لعدة سنوات، ومقارنته بأداء البنوك المنافسة، الأرقام الواردة في القوائم المالية صعبة التفسير ومعقدة بعض الشي، وان البنك الذي لا يستخدم التحليل المالي للقوائم المالية لا يستطيع الوقوف على نقاط القوة والضعف في الأداء المصرفي.

كما أوصت الدراسة على عدد من التوصيات منها، ضرورة إستخدام القوائم المالية كأداءة لبناء نماذج لتقييم الأداء المالي والمحاسبي، ومحاولة معالجة نقاط القوة والضعف والمحافظة على حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة، ضرورة استخدام التحليل المالي للأرقام الواردة في القوائم المالية للبنك لفهمها وتفسيرها، تعزيز الإهتمام بالتحليل المالي لقوائم العملاء طالبي التمويل ليساعد التحليل المالي البنك على التنبؤ بالوضع المستقبلي للعملاء.

Abstract:

The study dealt with financial analysis and its role in evaluating banking performance, an applied study on Omdurman National Bank. The study aims to highlight the role of applying financial analysis in evaluating financial performance at Omdurman National Bank.

The problem of the study was that the bank faces difficulty in using financial analysis to evaluate performance and the difficulty of being able to compare the bank's business results at the vertical and horizontal levels. Accordingly, the problem can be formulated through the main question: Is there a role for financial analysis in evaluating the banking performance of Omdurman National Bank? The study relied on the descriptive analytical method, the historical and comparative method, and the data on the financial statements were analyzed by financial ratios.

The study hypothesized that there is a statistically significant relationship between financial analysis and evaluation of banking performance at Omdurman National Bank. There is a statistically significant relationship between the efficiency of capital and the measurement of investment risks in the bank. There is a statistically significant relationship between income from investment and evaluation of banking performance from the general net income of Omdurman National Bank.

The study reached a number of results, including, the financial analysis helps to interpret the numbers of the financial statements, which helps the administration in evaluating its banking performance and knowing the strengths and weaknesses by comparing the data with each other, the analysis of the financial statements works on evaluating and comparing the banking performance of the bank for several years, and comparing it With the performance of competing banks, the numbers contained in the financial statements are difficult to interpret and somewhat complicated, and a bank that does not use financial analysis of the financial statements cannot identify the strengths and weaknesses of the banking performance.

The study also recommended a number of recommendations, including, the need to use the financial statements as a performance to build models for evaluating financial and accounting performance, and try to address the strengths and weaknesses and preserve the rights of shareholders and stakeholders, the need to use financial analysis of the numbers contained in the bank's financial statements for understanding and interpretation, promoting interest in financial analysis For lists of clients seeking financing. Financial analysis helps the bank to predict the future status of clients.

قائمـــة الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
البسملة	أ
الاستهلال	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
المستخلص	هـ
Abstract	و
قائمة الموضوعات	ز
قائمة الجداول	ح
قائمة الاشكال	ط
المقدمـــــــــــــة	
أولاً: الإطار المنهجي للبحث	٢
ثانياً: الدراسات السابقة	٦
الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي	
المبحث الأول: مفاهيم وأغراض وأسس وأهمية وخطوات التحليل المالي	٢٠
المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي ومعايير المقارنة للنسب المالية	٣٤
الفصل الثاني: الإطار النظري لتقويم الأداء المالي	
المبحث الأول: مفهوم وأهداف وأهمية ومراحل تقويم الأداء المالي	٤٤
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة وقياس فاعلية تقويم الأداء المالي	٥٣
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	
المبحث الأول: نبذة تعريفية عن بنك أمدرمان الوطني	٦٨
المبحث الثاني: عرض وتحليل القوائم المالية وإختبار الفرضيات	٨٠
الخاتمـــــــــــــة	
أولاً: النتائج	١٠٩
ثانياً: التوصيات	١١٠
قائمة المراجع والمصادر	١١٢
الملاحق	١١٧

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١/٢/٣	رأس المال بالجنية السوداني لبنك أمدرمان الوطني في الأعوام ٢٠١٦م – ٢٠٢٠م	٨٠
٢/٢/٣	إجمالي الموجودات ببنك أمدرمان الوطني ٢٠١٦- ٢٠٢٠م	٨٢
٣/٢/٣	إجمالي المطلوبات لبنك أمدرمان الوطني للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م	٨٣
٤/٢/٣	إجمالي الأرباح المحتجزة لبنك أمدرمان الوطني للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م	٨٤
٥/٢/٣	إجمالي إحتياطي بنك أمدرمان الوطني للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م	٨٥
٦/٢/٣	إجمالي الدخل من البيوع والإستثمار في للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م	٨٦
٧/٢/٣	إجمالي ايرادات بنك أمدرمان الوطني للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م	٨٧
٨/٢/٣	إجمالي مصروفات بنك أمدرمان الوطني للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م	٨٨
٩/٢/٣	إجمالي صافي الدخل السنوي بنك أمدرمان الوطني للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م	٨٩
١٠/٢/٣	إجمالي التدفقات النقدية بنك أمدرمان الوطني للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م	٩٠
١١/٢/٣	إجمالي التدفقات النقدية من الإستثمار للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م	٩١
١٢/٢/٣	صافي التدفقات النقدية من التمويل بنك أمدرمان الوطني للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م	٩٢
١٣/٢/٣	النقد وما في حكمه بداية العام بنك أمدرمان الوطني للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م	٩٣
١٤/٢/٣	النقد وما في حكمه نهاية العام بنك أمدرمان الوطني للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م	٩٤
١٥/٢/٣	إجمالي الموجودات، وإجمالي المطلوبات، ونسبة التداول	١٠٠
١٦/٢/٣	نسبة مجمل الربح لبنك أمدرمان الوطني في الفترة من ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م	١٠٢
١٧/٢/٣	العلاقة بين التحليل المالي كفاءة رأس المال وقياس المخاطر الإستثمارية	١٠٤
١٨/٢/٣	الدخل من الإستثمار وصافي دخل العام	١٠٥
١٩/٢/٣	العلاقة ما بين (الدخل من الإستثمارات) وتقويم الأداء المصرفي (صافي دخل العام)	١٠٦
٢٠/٢/٣	العلاقة بين التحليل المالي وتقويم الأداء المصرفي	١٠٧

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
١/١/٢	انظمة تغير الأداء في البنوك الاقتصادية	٥٥
٢/١/٢	نموذج مقترح لبطاقة الأداء المتوازن لبنك أم درمان الوطني	٦٦
١/١/٣	الهيكل التنظيمى لبنك أم درمان الوطني	٧٥
٢/١/٣	الهيكل التنظيمي المقترح	٧٦
٣/٢/٣	رأس المال ببنك أمدرمان الوطني في الفترة من ٢٠١٦ -٢٠٢٠م	٨١
٤/٢/٣	الرسم البياني لإجمالي الموجودات ببنك أمدرمان الوطني	٨٢
٥/٢/٣	الرسم البياني لإجمالي المطلوبات ببنك أمدرمان الوطني	٨٣
٦/٢/٣	الرسم البياني لإجمالي الأرباح المحتجزة ببنك أمدرمان الوطني	٨٤
٧/٢/٣	الرسم البياني لإجمالي الإحتياطي ببنك أمدرمان الوطني	٨٥
٨/٢/٣	الرسم البياني لإجمالي الدخل من البيوع والإستثمار ببنك أمدرمان الوطني	٨٦
٩/٢/٣	الرسم البياني لإجمالي إيرادات بنك أمدرمان الوطني	٨٧
١٠/٢/٣	الرسم البياني لإجمالي المصروفات بنك أمدرمان الوطني	٨٨
١١/٢/٣	الرسم البياني لصافي الدخل السنوي بنك أمدرمان الوطني	٨٩
١٢/٢/٣	الرسم البياني إجمالي التدفقات النقدية بنك أمدرمان الوطني	٩٠
١٣/٢/٣	الرسم البياني إجمالي التدفقات النقدية من الإستثمار بنك أمدرمان الوطني	٩١
١٤/٢/٣	الرسم البياني صافي التدفقات النقدية من التمويل بنك أمدرمان الوطني	٩٢
١٥/٢/٣	الرسم البياني النقد وما في حكمه بداية العام بنك أمدرمان الوطني	٩٣
١٦/٢/٣	الرسم البياني النقد وما في حكمه نهاية العام بنك أمدرمان الوطني	٩٤
١٧/٢/٣	سلاسل الإيرادات لبنك أمدرمان الوطني في الفترة من ٢٠١٦- ٢٠٢٠م	٩٦
١٨/٢/٣	سلاسل المصروفات لبنك أمدرمان الوطني في الفترة من ٢٠١٦- ٢٠٢٠م	٩٧
١٩/٢/٣	سلاسل صافي الدخل السنوي لبنك أمدرمان الوطني في الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٠م	٩٨
٢٠/٢/٣	الرسم البياني نسب التداول بنك أمدرمان الوطني	١٠٠
٢١/٢/٣	الرسم البياني نسب الربحية بنك أمدرمان الوطني	١٠٢

المقدمـــــــة

تحتوى على

أولاً: الإطار المنهجي للبحث

ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي للبحث:

١-١ التمهيد:

تعتبر المؤسسة الوحدة الأساسية في الاقتصاد، فالمؤسسة هي عبارة عن مجموعة من الوظائف المتكاملة والمرتبطة لخدمة هدف معين، ولمعرفة الوضعية المالية عند دراسة حالة المؤسسة يتم الرجوع لهذه الو ضعية باعتمادها على التقارير المالية والتحاليل الخاصة بنشاط ونتائج المؤسسة ويدعى هذا بالتشخيص المالي والذي يعتبر تجسيد لوظيفة التحليل والتسيير المالي.

يعتبر التحليل المالي من أهم مهام الوظيفة المالية، وهو عبارة عن قراءة ودراسة وترجمة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، ثم تحليلها لفهم مضمونها وإعطاء صورة تساعد على فهم الهيكلة المالية، والسياسات المتبعة من طرف المؤسسة وكذا إبراز الأهداف المسطرة والقرارات الخاصة بالتدفقات المالية، وإبراز نقاط القوة والضعف أي تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا من أجل رسم الخطط وتوجيه السياسات المالية المستقبلية، وتكمن أهمية التحليل المالي في اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة وتشخيص الحالة المالية للمؤسسة وتحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة وتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

ويتزايد الاهتمام في الوقت الحاضر بمدى فاعلية وكفاءة المصارف في تأدية و ظائفها وتحقيق الأهداف التي انشأت من اجلها، سواء كانت هذه المصارف تجارية ام خدمية، وبالرغم من أن جذور تقويم الأداء المؤسسي تمتد إلى بداية القرن العشر ين من خلال الجهود العلمية التي ركزت على دراسات الوقت والحركة وأساليب رفع مستوى الأداء في المؤسسات، إلا أن هذا الموضوع أصبح في بداية التسعينات النهج الذي بدأت به الدول والمنظمات تولية العناية التي يستحقها، وهذا لا يتم بدون نظام

فعال لتقويم الأداء في المصارف باعتبار ذلك أحد الأساليب الفنية لقياس كفاءة وفاعلية تلك المصارف.

١-٢ مشكلة البحث:

يواجه بنك أمدرمان الوطني صعوبة في استخدام التحليل المالي لتقويم الأداء في ظل استخدام النظام المالي التقليدي وذلك في مرحلة التقارير المالية مما قد يؤدي إلى تقويم مالي غير سليم للبنك، وصعوبة القدرة على مقارنة نتائج الأعمال للبنك على المستوى الرأسي والأفقي وبناء على ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

١. هل هنالك دور للتحليل المالي في تقويم الأداء المصرفي ببنك أمدرمان الوطني؟

٢. هل هنالك دور لمؤشرات السيولة والربحية في تقويم الأداء المصرفي؟

٣. ماهي أوجه القصور والتي تحول دون استخدام التحليل المالي في تقويم الأداء بالشكل الفعال؟

١-٣ أهمية البحث:

تنقسم أهمية البحث إلى:

الأهمية العلمية: تقديم إطار علمي عن ماهية ودور التحليل المالي في المصارف السودانية، اضافة إلى المساعدة في توفير معلومات مناسبة لمستخدمي المعلومات المالية من خلال التحليل بأسلوب المؤشرات المالية.

الأهمية العملية: الوقوف على إمكانية تطبيق نظام التحليل المالي لتقويم الأداء في المصارف السودانية في ظل عدم الاستفادة من النظام المالي الحديث.

١-٤ أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

١. بيان العلاقة بين (نسب السيولة ونسب الربحية) وتقويم الأداء.

٢. إبراز دور تطبيق التحليل المالي في تقويم الأداء المالي ببنك أمدرمان الوطني.
٣. التعرف على أوجه القصور في ظل النظام التقليدي التي تحول دون استخدام التحلي المالي في تقويم الأداء ببنك أمدرمان الوطني بشكل كفؤ.
٤. التعرف على أوجه القصور في النظام الحديث والتي تحول دون استخدام التحليل المالي في تقويم الأداء بالشكل الفعال.
٥. الوصول لعدة توصيات تساعد وتزيد من فاعلية التحليل المالي بالمصارف السودانية.
٦. تزويد القارئ بأهمية استخدام التحليل المالي في تقويم الأداء.

١-٥ فرضيات البحث:

يسعى البحث إلى اختبار مدى صحة الفرضيات التالية:

١. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل نسب السيولة وتقويم الأداء المصرفي ببنك أمدرمان الوطني.
٢. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل نسب الربحية وتقويم الأداء المصرفي ببنك أمدرمان الوطني.
٣. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة رأس المال وقياس المخاطر الإستثمارية بالبنك.
٤. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل من الإستثمار وتقويم الأداء المصرفي من صافي الدخل العام ببنك أمدرمان الوطني.

١-٦ منهيجة البحث:

سيعتمد الباحث على المنهج الاستنباطى لتحديد محاور البحث وصياغة الفرضيات، والمنهج الاستقرائى لاختبار الفرضيات، المنهج التاريخى لتتبع الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، والمنهج الوصفى التحليلى.

١-٧ مصادر جمع البيانات:

المصادر البيانات الأولية: تحليل القوائم المالية لبنك أم درمان الوطني.
المصادر البيانات الثانوية: الكتب، الرسائل الجامعية، المجلات العلمية، المنشورات، مواقع الإنترنت.

١-٨ حدود البحث:

الحدود المكانية: بنك أمدرمان الوطني

الحدود الزمانية: ٢٠١٦-٢٠٢٠م.

الحدود الموضوعية: التحليل المالي، تقويم الأداء المصرفي.

١-٩ هيكل البحث:

يتكون البحث من مقدمة، تحتوى على الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة وأربعة فصول وخاتمة مقسمة كالآتي:

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي، ويحتوى على مبحثان المبحث الأول: مفاهيم التحليل المالي، المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي، **الفصل الثاني: الإطار النظري لتقويم الأداء** ويحتوي على مبحثان المبحث الأول: مفهوم وأهداف ومراحل الأداء المالي، المبحث الثاني: العوامل المؤثرة لقياس فاعلية الأداء المالي **الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية،** ويحتوى على المبحث الأول: نبذة تعريفية عن بنك أمدرمان الوطني، المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لبنك أمدرمان الوطني، الخاتمة وتحتوى على أولاً: النتائج، ثانياً: التوصيات، يعقب ذلك قائمة المصادر والمراجع والملاحق.

ثانياً: الدراسات السابقة:

أطلع الباحث على العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث ويمكن تلخيص أهم هذه الدراسات في الاتي:

دراسة: رانيا محمد، (٢٠٠٨م): [١]

تكمن مشكلة الدراسة في تحديد مدى مساهمة التحليل المالي في تقويم أداء المصارف التجارية، من خلال تقويم مستوى السيولة وربحية نشاط المصارف بالإضافة إلى تحديد كيفية إستخدام التحليل المالي في تقويم كفاءة المصارف في إستغلال أمواله.

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية التحليل المالي وكيفية إستخدام التحليل المالي في تقويم الأداء بالقطاع المصرفي التجاري السوداني للوصول إلى مؤشرات ذات دلالة، إنتهجت الدراسة المنهج الاستنباطي، المنهج التاريخي ،المنهج الإستقرائي.

توصلت الدراسة إلى نتائج منها، يؤدي إستخدام التحليل المالي إلى تقويم مستوى السيولة بالمصرف، يساعد التحليل المالي على تقويم ربحية المصرف، التحليل المالي يقيس كفاءة أداء المصرف في إستخدام الأموال.

أوصت الدراسة بالعمل على تحسين مستوى الإيرادات المحققة لضمان إستثمار أموال المصرف بالشكل الملائم ولتحقيق أرباح مناسبة، إدارة المخاطر الناتجة عن تدني نسبة السيولة بالمصرف وتذبذب معدل العائد على الأصول، إستخدام أشخاص مختصين في التحليل المالي.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة إهتمت بإظهار أهمية التحليل المالي وكيفية إستخدامة لتقويم أداء القطاع المصرفي التجاري، بينما إختلفت عن الدراسة الحالية في تناول دور التحليل المالي في تقويم الأداء المصرفي.

١- رانيا محمد عمر محمد، **دور التحليل المالي في تقويم أداء القطاع المصرفي التجاري السوداني**، (الخرطوم: جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، ٢٠٠٨م).

دراسة: محمد السماني، (٢٠١٠م): [١]

تتمثل مشكلة البحث في طرق ومعايير التحليل المالي والي اي مدي تعتبر القوائم المالية كافية للتحليل المالي ومدي فعالية الاساليب المتبعة في التحليل المالي، ومقدرة تلك الاساليب في التحليل المالي لتفسير القوائم المالية بدرجة تفيد المستفيدين من القوائم المالية.

هدفت الدراسة إلي إلقاء الضوء علي اهمية التحليل المالي والي اي مدي يمكن ان يكون مفسرا للقوائم المالية ومعرفة الي اي مدي إلتزام المصرف محل الدارسة باستخدام ادوات التحليل المالي واظهار طرق واساليب ومعايير التحليل المالي المختلفة والي اي مدي يمكن الاستفادة من نتائج هذه الادوات، وإعتمدت الدراسة على المنهج الإستقرائي والإستنباطي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي.

بينما تمثلت فرضيات الدراسة في أن تحليل القوائم المالية يوفر معلومات ونتائج تساعد علي تقويم ورقابة الاداء المالي للمصرف، عدم استخدام التحليل المالي يودي الي عدم سلامة القرارت المالية المتخذة، ان القوائم المالية المطلقة والمجردة غير كافية لوحدها لتقويم الاداء المالي للمصرف.

توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها أن عملية التحليل المالي للقوائم المالية توفر معلومات وموشرات تعمل علي كشف الاداء المالي للبنك، عدم استخدام التحليل المالي قد يودي الي عدم سلامة القرارات المالية المستقبلية المتخذة من أدارة المصرف، ان القوائم المالية تعتبر مصدر أساسي للمعلومات من اجل تقويم الاداء المالي للمصرف عبر التحليل المالي.

كما أوصت الدراسة بعدة توصيات منها توجيه إهتمام إدراة البنك بأجراء عملية التحليل المالي بصفة دورية عن طريق النسب المالية او طرق التحليل المالي

١- محمد السماني حسين أحمد، **دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي للمصارف التجارية في السودان**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، ٢٠١٠م).

الاخري، برمجة النظام المحاسبي الآلي للبنك محل الدراسة ليصدر تقارير توضح نسب التحليل المالي بصفة دورية، عقد دورات تدريبية للافراد بالاقسام المختلفة خاصة الادارة العليا والادارة المالية والادارت المختصة لكيفية أجراء التحليل المالي وتحديد البيانات التي تفيد في عملية التحليل المالي.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة إهتمت بإظهار أهمية التحليل المالي وكيفية إستخدامة لإصدار تقارير توضح النسب المالية، بينما إختلفت عن الدراسة الحالية في تناول دور التحليل المالي في تقويم الأداء المصرفي ببنك أمدرمان الوطني.

دراسة: محمد الأمين، (٢٠١٠م): [١]

تكمن مشكلة الدراسة في ضعف الإستفادة من الموارد المتاحة في المصارف مما يؤثر ذلك على أدائها المالي، إستخدام التحليل المالي في إتخاذ القرارت المالية.

هدفت الدراسة لتحديد المعايير المستخدمة في تقويم الأداء المالي بالمصارف والآثار المترتبة عليها، إنتهجت الدراسة المنهج التحليلي والاستنباطي، والمنهج الاستقرائي، المنهج التاريخي، المنهج الوصفي.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها لا يوجد إستثمار جيد للأموال المتاحة للمصارف السودانية وهو ما إتضح من خلال الإرتفاع والإنخفاض في قيمة معدل العائد على الأصول وحقوق الملكية، تتبع المصارف السودانية طريقة منظمة وسليمة محاسبياً في إعداد القوائم المالية.

اوصت الدراسة بالعمل على زيادة رأس مال المصارف السودانية لتوفير السيولة اللازمة، الإهتمام بالتحليل المالي وإستخدامة في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء، الإهتمام بالكوادر المدربة ووضع وتطوير برامج ونظم التدريب وتوحيد النظم المحاسبية.

١- محمد الأمين الصادق قسم السيد، **تقويم الأداء المالي والمحاسبي للقطاع المصرفي السوداني**، (الخرطوم: جامعة أمدرمان الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٠م).

يتضح للباحث أن هذه الدراسة إهتمت بتحديد المعايير المستخدمة في تقويم الأداء المالي للمصارف السودانية بينما إختلفت الدراسة الحالية عنها في تناول دور التحليل المالي في تقويم الأداء المصرفي.

دراسة: غادة يحى، (٢٠١٢م):[١]

تمثلت مشكلة البحث في محاولة الاجابة على الاسئلة الآتية: هل تستخدم المصارف التحليل المالي لتقويم الاداء المالي الخاص بها؟ هل القيام بالتحليل المالي للقوائم المالية يساعد في معرفة الاداء المالي للمنشأة؟ هل البيانات والمعلومات التي يوفرها التحليل المالي للقوائم المالية كافية لمساعدة مستخدمي هذه القوائم في قياس وتقويم الاداء المالي واتخاذ قرارات رشيدة ؟ هل يساعد التحليل المالي في اكتشاف نقاط القوة والضعف في الاداء المالي ؟

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التحليل المالي للقوائم المالية وتوضيح دوره في تقويم الاداء المالي، تعريف القارئ بأهيمة استخدام التحليل المالي في المصارف، الوصول الى نتائج وتوصيات يمكن الاستفادة منها في المصارف.

افترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين استخدام التحليل المالي ومعرفة الموفق المالي لمنظمة، وجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استخدام القوائم المالية في التحليل المالي وتقويم الأداء المصرفي.

كانت أهم نتائج الدراسة لا تهتم المصارف بالتحليل المالي ونتائجه بصورة كبيرة في تقويم الاداء مما أثر سلباً على نتائج تقويم الأداء، البيانات والمعلومات والارقام التي تظهرها القوائم المالية غير كافية لتقويم الاداء، توجد علاقة دلالة احصائية بين استخدام التحليل المالي ومعرفة الموقف المالي للمنظمة.

١- غادة يحى مأمون، **التحليل المالي ودوره في تقويم الأداء المالي للمصارف**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٢م).

أوصت الدراسة على التوصيات الآتية: على المصارف التجارية الاهتمام بعملية التحليل المالي عند تقويم الاداء لما لهو من دور فعال في التخطيط والرقابة المالية، على المصارف التجارية ان تتبع اسس سليمة عند تقويم الاداء وذلك للحد من التقويم الغير سليم الذي لا يوضح الموقف المالي بصورة صحيحة، ضرورة شمول القوائم المالية علي المعلومات المحاسبية الملائمة لاعطاء المستخدمين صورة واضحة ودقيقة للموقف المالي للمصرف .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة إهتمت بإظهار أهمية التحليل المالي وكيفية إستخدامة لمعرفة الموقف المالي للمؤسسة، بينما إختلفت عن الدراسة الحالية في تناول دور التحليل المالي في تقويم الأداء المصرفي.

دراسة: هيثم علي، (٢٠١٤م): [١]

تمثلت مشكلة الدراسة في إستخدام التحليل المالي والحصول على مؤشرات ترفع كفاءة الأداء في المصارف الإسلامية، وكذلك إهتمام المصارف الإسلامية بمؤشرات التحليل المالي يؤثر على تقويم كفاءة الأداء المالي، كذلك مدى إمكانية مصرف أمدرمان الوطني في سداد التزاماته قصيرة وطويلة الأجل وقابليته الإئتمانية على منح التمويل طويل وقصير الأجل.

هدفت الدراسة الى التعرف على دور التحليل المالي في تقويم كفاءة أداء المصارف السودانية، ومعرفة العلاقة الارتباطية بين مؤشرات التحليل المالي وقياس كفاءة الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

سعت الدراسة لإختبار الفرضيات التالية: إستخدام مؤشرات التحليل المالي يؤثر في قياس كفاءة الأداء المالي للمصارف الإسلامية، إستخدام مؤشرات التحليل

١- هيثم علي عبد الرحيم الأمين، **التحليل المالي ودوره في تقويم كفاءة أداء المصارف السودانية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٤م).

المالي في المصارف الإسلامية يؤثر في عملية إتخاذ القرارات. إستخدام التحليلي المالي يؤثر علي إستمرارية المصارف الإسلامية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، إستخدام مؤشرات التحليل المالي يؤثر في قياس كفاءة الأداء المالي للمصارف الإسلامية، المصارف الاسلامية تستخدم مؤشرات التحليل المالي في قياس كفاءة الأداء المالي لجذب مدخرات العملاء، المصارف الاسلامية تهتم بالتحليل المالي من خلال مؤشرات التحليل المالي لتحسين فاعلية كفاءة الأداء المالي، المصارف الاسلامية تعمل على تطوير ذاتها باستخدام التحليل المالي لرفع كفاءة الأداء المالي.

أوصت الدراسة بعدة توصيات منها الإهتمام بالتحليل المالي لما له من دور مهم في عملية إتخاذ القرارات السليمة، ضرورة تخصيص قسم مختص بالتحليل المالي في المنشآت المالية، ضرورة إستخدام التحليل المالي الرأسي والتحليل المالي الأفقي للوصول إلى نتائج صحيحة تساعد في إتخاذ القرارت السليمة، ضرورة رفع كفاءة الأداء المالي بإستخدام مؤشرات التحليل المالي في المنشآت المالية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة إهتمت بإظهار أهمية التحليل المالي في رفع كفاءة الأداء المالي للمصارف الإسلامية، بينما إختلفت عن الدراسة الحالية في تناول دور التحليل المالي في تقويم الأداء المصرفي ببنك أمدرمان الوطني.

دراسة: Talal، (٢٠١٦م): [١]

هدفت هذه الدراسة إلى وصف آثار التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات من خلال استخدام النسب المالية، أيضا لبناء نموذج يتكون من مجموعة من النسب المالية من خلال وزنهم، كما إنه يعكس مدى أهميتها في التنبؤ بفشل

(١) Talal AL- Kassar, Mourad Kouachi, Ammar Nasruldeen، The Role Of Financial Analysis In Evaluating The Performance Of Industrial Enterprises To Predict Financial Failure،) University des Frères Mentouri Constantine, Revue Sieneses Humans Journal , Accueil > N°٢٥ VOL A Juin 2016) pp 91-133.

المؤسسات الصناعية والنجاح يمكن ان يتخذ هذا الإجراء المناسب لتجنب الفشل المالي قبل حدوثه.

النتائج الرئيسية للدراسة أوصلت الى أربع نسب مالية تشرح وتتوقع الأداء المالي بشكل فردي، هي نسبة الأصول الجارية إلى إجمالي الأصول، ونسبة المدينين إلى المبيعات، ونسبة صافي الربح قبل فوائد الضرائب الى الخصوم الجارية، ونسبة القيمة السوقية لرأس المال إلى إجمالي الدين، ويتكون النموذج من ثلاث نسب مالية هي أقوى تأثير من خلال التحليل الإحصائي للنسب المالية تمكن هذا النموذج من إعادة تصنيف مؤسسات الأغذية الناجحة، واستطاع التمييز بين الشركات الناجحة وفشل في عينة أخرى من نفس القطاع وبنسبة (٩٠.٠%) وبالتالي فإن دقة هذا النموذج عالية جداً وموثوقة.

أظهر النموذج أنه لا يحتاج الى العديد من النسب المالية حتى يتمكن من التنبؤ بفشل الأداء المالي للمؤسسات، أنه مع تقدم طرق التحليل الإحصائي يبقى التحليل الإحصائي أداة تمييزية فعالة جداً وموثوقة.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت على كيفية التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات بإستخدام التحليل المالي من خلال استخدام النسب المالية، بينما تختلف عن دراستي عنها بأنها ركزت على تقويم الأداء المصرفي من خلال التحليل المالي بإستخدام نسب الربحية والسيولة.

دراسة Ali Karimi، (٢٠١٨م) [١]:

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة طهران بإستخدام نموذج تحليل البيانات السلبية (DEA) وتحديد المعايير المالية المطلوبة وتحديد نموذج مناسباً لتقييم الأداء على أساس إدارة (DEA) السلبية، يمكن أن تساعد النتائج المساهمين على تحديد الشركات الفعالة وجعل الحافظة المثالية وفقاً لذلك يمكن لمديري الشركات غير الفعالة أيضاً اتخاذ إجراءات الإصلاح المناسبة لتحسين الكفاءة.

(١) Ali Karimi، Masoud BaratiFinancial performanceevaluation of companies listed on Tehran Stock Exchange: A negative data envelopment analysis approach،)International Journal Of Law And Management, Volume 60, Issue 3 ,2018.

تم استخدام المقاييس المالية لتقييم الأداء ثم تصفيتها بناء على آراء الخبراء، عند اختيار التدابير المالية المناسبة، ثم جمع المعلومات المالية ل(٧٢) شركة تم اختيارها من أربع صناعات للسيارات والأدوية والبتروكيماويات والأسمنت، وتم أيضاً قياس قيم المعايير.

تم تقييم الأداء المالي للشركات المختارة بإستخدام تدبير تعديل البيانات السلبية الموجبة في إدارة (DEA)، تم تحديد الشركات الفعالة وغير الفعالة، تم تصنيف الشركات الفعالة بإستخدام نموذج Andersen، Petersen.

أثبتت الدراسة أن تقييم الأداء المالي للشركات المختارة مدرجة في بورصة طهران، كان هناك (٥٨) شركة ذات كفاءة أداء، (١٤) شركة منهم أصبحت غير فعالة، لذلك تم تقدير وحدات للمراجعة للمديرين من أجل كفاءة الشركات غير الفعالة.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت على تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة طهران بإستخدام نموذج تحليل البيانات السلبية (DEA) بينما تختلف دراستي عنها بأنها ركزت على التحليل المالي ودوره في تقويم الأداء المصرفي من خلال نسب السيولة والربحية.

دراسة (عبد الحافظ ٢٠١٩) [١]

تمثل الهدف الاساسي من البحث في التعرف علي مدي اعتماد المصارف العاملة في السودان علي استخدام الاساليب الحديثة للتحليل المالي كاداة من ادوات اتخاذ القرار الائتماني.

ويمكن صياغة مشكلة البحث في مدي تاثير استخدام الاساليب الحديثة كاداة للتحليل المالي في اعطاء نتائج اكثر واقعية.

ومن اهم فرضيات البحث هل توجد دلالة احصائية بين استخدام الاساليب الحديثة للتحليل المالي واتخاذ قرار ائتماني سليم في المصارف السودانية

١- عبد الحافظ الخضر سيد احمد محمد خير، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ودورها في ترشيد القرار الائتماني (عينة من البنوك السودانية) جامعة امدرمان الاسلامية ، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه في ادارة الاعمال ،٢٠١٩)

ومن اهم نتائج البحث التي توصل اليها الباحث ان استخدام الاساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم وكفاءة العميل طالب التمويل تساعد المصارف في توجيه التمويل الوجهه الصحيحة وتجنبه المخاطر كما انها تعتبر مصدر للمعلومات اساسي لمعلومات التنبؤ بمستقبل الشركات من حيث الاستمرارية والفشل

أوصت الدراسة بعدة توصيات من اهمها: ضرورة اتخاذ قرارات التمويل بناءاً علي اساليب علمية باستخدام الاساليب الحديثة للتحليل المالي يعتمد علي المعلومات المالية الدقيقة وكذلك ضرورة وجود مختصين في التحليل المالي قادرين علي استخدام النماذج الحديثة واعطاء مؤشرات اكثر واقعية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت على الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ودورها في ترشيد القرار الائتماني من خلال استخدام الأساليب الحديثة كأداة للتحليل المالي في اعطاء نتائج أكثر واقعية، بينما تختلف دراستي عنها بأنها ركزت على التحليل المالي ودوره في تقويم الأداء المصرفي من خلال نسب السيولة والربحية.

دراسة محمد أحمد، ٢٠٢٠م: [١]

تمثلت مشكلة البحث في أن عدم استخدام التحليل المالي للقوائم المالية في تقويم الأداء المالي للمصارف في السودان يؤدي إلى تقويم غير سليم لها، وبناءاً على ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في عدة تساؤلات أهمها ما هو دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي للمصارف السودانية، ما هو دور مؤشرات السيولة في تقويم الأداء المالي، ما هو دور مؤشرات الكفاءة في تقويم الأداء المالي.

(١) محمد أحمد البشير الفضل، **دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي دراسة حالة المصارف السودانية،** (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة في الإدارة، غير منشورة، ٢٠٢٠م).

يهدف البحث إلى توضيح دور التحليل المالي في مساعدة الإدارة المالية على إتخاذ القرارات بما يضمن أكبر قدر من الأرباح مع تقليل المخاطر إلى أقل ما يمكن.

وتمثلت فرضيات البحث في الآتي: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي وتقويم الأداء المالي في المصارف السودانية، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي للمصارف وقياس معدلات العائد على الاستثمار، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي وكفاءة رأس المال، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي وقياس المخاطر الاستثمارية، اعتمد الباحث علي المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

من خلال الدراسة توصل الباحث إلى عدة نتائج من أهمها أن المصارف تهتم بالتحليل المالي لمعرفة مكونات هيكله تقويم الاداء المالي للمصارف السودانية، أن تحليل المصارف لقوائم العملاء يمكنهم من معرفة تقويم أدائهم المالي، يوفر التحليل المالي معلومات تساهم في تحديد حجم الاستثمار المناسب للمصارف السودانية.

توصل الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها: لابد ان تقدم المنشأة طالبة التمويل قوائم مالية مراجعة عند طلب الائتمان المصرفي، ضرورة مراعاة مقدرة المنشأة على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الاجل عند إتخاذ قرار الإئتمان المصرفي، لابد ان يأخذ المصرف في الإعتبار معدل دوران اصول المنشأة لمعرفة موقف الضمانات واتخاذ قرار تقويم الاداء المالي للمصارف السودانية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة دور التحليل المالي للقوائم المالية في تقويم الأداء المالي للمصارف السودانية من خلال مؤشرات السيولة ومؤشرات الكفاءة،

بينما تختلف دراستي عنها بأنها ركزت على التحليل المالي ودوره في تقويم الأداء المصرفي من خلال نسب السيولة والربحية.

دراسة مصطفى كاظمي، وحمزة حسنين، (٢٠٢٠م): [١]

تمثلت مشكلة الدراسة في ان تمتلك العمال المصرفية في المؤسسات المالية لها أهمية قصوى لمالها من الأثر في حماية أموال المؤسسات المالية من عدم إمكانية وفاء المتعاملين بالسداد لقروضها لذلك يعد التحليل المالي من الضرورات التي ينبغي على تلك المؤسسات المالية القيام بها لذا يمكن تحديد المشكلة بالأتي: قلة إستخدام التحليل المالي في المؤسسات المالية يؤدي إلى الفشل في إتخاذ القرارات الناجحة.

يهدف البحث إلى استخدام التحليل المالي من قبل المؤسسات المالية عند إتخاذها قرارات مالية مهمة بقصد الحفاظ على أموال تلك المؤسسات المالية وعدم الفشل في استرداد القروض الممنوحة والتعاملات المالية الأخرى بسبب عدم إمكانية تلك التعاملات من الوفاء بالتزاماتها، وبيان قدرة التحليل المالي على تقليل مخاطر التعاملات المالية.

افترض البحث ما هو دور التحليل المالي في التحول من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية، كما افترض البحث استعمال التحليل المالي في التحول من الميزانية المحاسبية والكشف عن الخروقات والمخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية في إتخاذ القرارات السليمة لإدارة هذا القطاع.

توصلت الدراسة الى ععد من النتائج منها: ان جوهر العمل الإداري في المؤسسة المالية هو إتخاذ القرارات في ضوء التحليل المالي فهو العمود الفقري للإدارة المالية داخل المؤسسة المالية، توازن الميزانية المالية مبني على أساس

(١) مصطفى كاظمي نجف آبادي، وحمزة حسنين عبد المنعم الحكيم، دور التحليل المالي في الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد ٥، العدد ١، جامعة الكوت: ٢٠٢٠م.

التعديلات التي تقوم بها من أجل الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.

أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات منها: يجب على المؤسسة المالية إبراز مدى فعالية التحليل المالي في إتخاذ القرارات ولابد من دراسة التوازن المالي لها، الإعتماد على مؤشرات التوازن المالي لدورها المهم في عملية التسيير المالي للمؤسسة.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة دور التحليل المالي في الإنتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية والكشف عن الخروقات والمخاطر، بينما تختلف دراستي عنها بأنها ركزت على التحليل المالي ودوره في تقويم الأداء المصرفي ببنك أمدرمان الوطني.

دراسة امال محمد، (٢٠٢١م): [١]

تمثلت مشكلة الدراسة تظهر في الاساليب المتبعة التي تستخدمها الشركة لتحديد مواطن القوة والضعف لديها والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقرارات الاستثمارية، والتعرف علي مدي اعتماد شركة فلق الطبية المحدودة علي استخدام اساليب التحليل المالي كأداة من ادوات اتخاذ القرارات الفعالة.

تهدف الدراسة الى التعرف على مدي اعتماد شركة فلق الطبية المحدودة علي استخدام اساليب التحليل المالي كاداة من ادوات اتخاذ القرار، والتعرف علي اهم اساليب التحليل المالي التي تستخدمه الشركة، وتوضيح الدور الذي تلعبه المعلومات المتوفرة باستخدام اساليب التحليل المالي في كيفية صنع القرار.

وتفترض الدراسة الفرضيات التالية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية من استخدام نسب السيولة كاداة من ادوات التحليل المالي واتخاذ قرارات استثمار طبي فعال في

(١) آمال محمد صالح احمد، دور التحليل المالي في فعالية اتخاذ قرارات الإستثمار في الخدمات الطبية بالتطبيق على شركة فلق الطبية المحدودة، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة تكميلي دكتوراة غير منشورة، ٢٠٢١م)

شركة فلق الطبية المحدودة. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين استخدام نسب المديونية كاداة من ادوات التحليل المالي واتخاذ قرارات استثمار طبي فعال في شركة فلق الطبية المحدودة. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين استخدام نسب النشاط كاداة من ادوات التحليل المالي واتخاذ قرارات استثمار طبي فعال في شركة فلق الطبية المحدودة. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين استخدام النسب التشغيلية كاداة من ادوات التحليل المالي واتخاذ قرارات استثمار طبي فعال في شركة فلق الطبية المحدودة.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: توجد علاقة بين استخدام نسب السيولة كاداة من ادوات التحليل المالي وقرارات الاستثمار الطبي في شركة فلق الطبية المحدودة، توجد علاقة بين استخدام نسب المديونية كاداة من ادوات التحليل المالي وقرارات الاستثمار الطبي في شركة فلق الطبية المحدودة، توجد علاقة بين استخدام نسب النشاط كاداة من ادوات التحليل المالي وقرارات الاستثمار الطبي في شركة فلق الطبية.

كما أوصت الدراسة على عدد من التوصيات أهمها، ان استخدام نسب السيولة يساهم بصورة مباشرة في اتخاذ قرارات الاستثمار في شركة فلق الطبية المحدودة، التركيز علي استخدام نسب المديونية يساهم في فعالية قرارات الاستثمار الطبي في شركة فلق الطبية، الاهتمام باستخدام النسب التشغيلية يؤثر في فعالية قرارات الاستثمار الطبي في شركة فلق الطبية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت دور التحليل المالي من خلال مؤشرات (السيولة، الربحية، المديونية، نسب النشاط، نسب التشغيل) في فعالية اتخاذ قرارات الإستثمار في الخدمات الطبية ، بينما تختلف دراستي عنها بأنها ركزت على التحليل المالي ودوره في تقويم الأداء المصرفي ببنك أمدرمان الوطني من خلال نسب السيولة والربحية.

الفصل الأول

الإطـار النظري للتحليل المـالي

المبحث الأول: مفاهيم وأغراض وأسس وأهمية وخطوات التحليل المالي

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي ومعايير المقارنة للنسب المالية

المبحث الأول

مفاهيم وأغراض وأسس وأهمية وخطوات التحليل المالي

أولاً: تمهيد:

تعتبر قائمة المركز المالي والحسابات الختامية مخرجات نظام المحاسبة المالية والتي تظهر نتيجة أعمال الوحدة من ربح وخسارة، وتوضح كذلك المركز المالي للوحدة وحقوق أصحاب الوحدة، ونتيجة للتطورات الإقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها تلك القوائم كافية لأغراض الإستثمار والتمويل وصناعة القرارات المختلفة ولذلك كان لابد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل لهدف الوقوف علي حقيقة وضع الوحدة ودراسة أسباب نجاحها وفشلها، خاصة وأن النجاح والتقدم يجب ألا يكون وليد الحظ أو الصدفة أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للوحدة عليها أية تأثير كالأحوال الإقتصادية وتغيرات مستويات الأسعار، ولذلك لابد للوحدة الإقتصادية من تخطيط نشاطاتها للفترة المقبلة ويحتاج التخطيط إلي رقابة وإلي تقييم الأداء وتحديد الإنحرافات، وهذا يعني عدم إتخاذ أي قرار إداري إلا بعد دراسة معمقة وتحليل رقمي لكل ما يتعلق بالقضية موضوع القرار.[1]

ثانياً: مفهوم التحليل المالي:

يرتبط التحليل المالي إرتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، لمعرفة المتغيرات الإقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة، وإتجاهات تطوره مستقبلاً، ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤ بالمستقبل يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لإستشفاف المستقبل، فهو بهذا المعنى علم يختص بصناعة المعلومة للمساعدة في إتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع، وتم تعريف التحليل المالي بأنه:

(١) منير شاكر محمدوآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعه القرارات**، ط٣ (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م)، ص ٨

١. معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول علي معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

٢. عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها لأجل اتخاذ قرارات مستقبلية. (١)

٣. دراسة تفصيلية للبيانات المالية والارتباط فيما بينها، إثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محأولة تفسير الأسباب التي أدت إلي ظهور هذه البيانات بالكيفيات، التي هي عليها، مما يساعد علي اكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية المختلفة التي يعمل المشروع علي إظهارها.

٤. دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وبإستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الإرتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة علي هذه العناصر وأثر هذه التغيرات وإشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد علي دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وتقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات السليمة.(٢)

٥. علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشاة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلي دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما.(٣)

ثالثاً: أغراض وأسس التحليل المالي:

إن الغرض الرئيسي للتحليل المالي بشكل عام يتمثل في تقييم أداء المنشأة من نقاط مختلفة تنسجم مع أهداف مستخدمي المعلومات بحيث تظهر تلك المعلومات نقاط القوة والضعف للوحدة الاقتصادية من خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي،

---

(١) وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصره في التحليل المالي منهج علمي وعملي متكامل**، (عمان: دار الوراق، ٢٠٠٤م) ص٢١

(٢) منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق ،ص ١٢

(٣) رشاد العصاروآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، (عمان: دار البركه، ٢٠٠١م)، ص ١٥١

وتكون عوناً في ترشيد قراراتهم ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية وتم تحديد أغراض التحليل المالي في الجوانب التالية:[١]

١. مساعدة الإدارة علي إتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة

٢. تقييم الأداء للإدارة والأقسام وكذلك تقييم السياسات الإدارات

٣. دراسة وتقييم التوازن المالي للمنشاة

٤. دراسة وتقييم ربحية المنشأة

٥. دراسة وتقييم مقدرة المنشأة علي تسديد التزاماتها المالية

٦. دراسة وتقييم المركز الائتماني للمنشاة

٧. دراسة وتقييم قدرة المنشأة علي الاستمرار (الفشل المالي).

للتحليل المالي قواعد وومعايير وأسس علمية تهتم بطبيعة البيانات المستخدمة وكيفية تجميعها والتأكد من دقتها وصحتها، ويتم إخضاعها لدراسات وإحتمالات تفصيلية دقيقة وإكتشاف العلاقات بين عناصرها وربطها ببعضها البعض وتفسير مواضع الضعف والقوة فيها، وتقييمها وإستنتاج المؤشرات ووضع التوصيات اللازمة لمعالجة مواضع الضعف والاستفادة من مصادر القوة وتطويرها، من أجل انجاز هذه المهمة يتطلب تكوين المحلل المالي تكوين أكاديمي وإمتلاكه القدرة والمعرفة في تخصصات المحاسبة والعلوم المالية والإقتصادية والإحصاء والإدارة [٢].

رابعاً: أهمية التحليل المالي:

إن للتحليل المالي أهمية كبيرة في مجالات المعرفة التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل المالي لتحقيق المراقبة الجيدة على إستخدام الموارد المالية المتاحة للمنشآت لذلك تتضاءل أهميته في المنشآت الفردية الصغيرة وشركات التضامن الصغيرة بينما العكس من ذلك فإن زيادة أهمية التحليل المالي الى درجة كبيرة في الشركات المساهمة والمحدودة الكبيرة يعود الى ضخامة الأموال المستثمر

(١) منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق ، ص ٢٢.

(٢) عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، **التمويل والإدارة المالية**، الخرطوم: مطبعة جامعة النيلين: ٢٠٠٤م)، ص ١٤٣.

فيها عن حاجتها الماسة والمستمرة الى الإقتراض لذلك تكون هذه الشركات بحاجة دائمة الى تقديم تقارير مالية عن نشاط المشاريع الى المالكين وغيرهم من الأطراف التي تحتاج هذه التقارير، وللتحليل المالي أهمية كبيرة على الأطراف الصغيرة منه حيث يساعد على إدارة الوجوه الإقتصادية بمختلف مستوياتها ويساعد الجهات الخارجية على معرفة حقائق متعلقة بالشركة ومن هذه الجهات الهيئة العامة للضرائب [١].

حيث أن أهمية التحليل المالي تتمثل فيما يلي [٢]:

١. التحليل المالي لبيانات النظام المحاسبي يمكن متخذي القرار من اتخاذ القرارات الرشيدة عن طريق مدهم بالمؤشرات المالية التي من شأنها ترشيد سلوكياتهم.

٢. يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الإقتصادية والأداء.

٣. يساعد التحليل المالي في التخطيط المستقبلي والرقابة والسيطرة وحماية المشروع من الإنحرافات المحتملة.

٤. يساعد في التنبؤ بالمستقبل للوحدات الإقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال.

خامساً: العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي:

يرجع تغير النظرة إلى القوائم المالية بالشكل المجرد لما تحتويه من معلومات إلى ضرورة تحليلها ودراستها إلي عدة أسباب يمكن تلخيصها بما يلي: [٣١]

١. التطور الصناعي الكبير:

لقد أدى التطور الصناعي الكبير إلى ظهور الحاجة الماسة إلي رأس مال ضخم من أجل إنشاء الصناعة وتجهيزها، وهذا يتطلب توفير مبالغ كبيرة من الأموال عجزت المنشآت الفردية وشركات الأشخاص على توفيرها، وكان لابد من ظهور الشركات المساهمة للتغلب على مشكلة توفير الأموال، وبالتالي تم الفصل بين الإدارة

---

(١) حيدر قاسم، وإستبرق محمود، تفعيل دور التحليل المالي في إحتساب ضريبة الدخل، بغدا: جامعة بغداد، كلية التجارة، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد الرابع والأربعون، ٢٠١٥م، ص ٣.

(٢) عماد غفوري عبد النجار، **إستخدام التحليل في تحليل الإئتمان**، مجلة المثني للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد الثاني، ٢٠١٥م، ص ٢١٠.

(٣) منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص ٨.

والملكية أي أصبح من الضروري الإعتماد علي طبقة مهنية من المديرين تدير الوحدات نيابة عن المساهمين، وقد أدي هذا إلي ضرورة تقييم أداء المديرين وبالتالي زاد إهتمام المساهمين بالقوائم المالية التي توفر الفرصة والأساس في تقييم الأداء المالي لهؤلاء المديرين.

٢. الإئتمان:

الإئتمان هو عصب الحياة الإقتصادية والإئتمان هو سلسلة من الحلقات المتصلة بشكل يؤدي فيه إنقطاع أو تأخر أية حلقة إلى التأثير على بقية الحلقات، فتأخر بعض المدينين على السداد سيؤثر على الأطراف الأخرى ويؤدي إلي خلق مشكلة مالية، ولذلك تهتم بيوت الأموال والإقراض المتخصصة كالبنوك إهتماما خاصا بدراسة المركز المالي للجهات الطالبة للإقتراض قبل منحها،ولذا نري ان الإهتمام ينصب علي دراسة وتحليل القوائم المالية.

٣. أسواق الأوراق المالية (الأسهم والسندات):

تمثل الشركات المساهمة في الدول الرأسمالية الشكل القانوني السائد لتكوين وإستثمار الأموال على نطاق واسع، وقد تدخلت الهيئات المسيطرة على أسواق الأوراق المالية في هذه الدول وخاصة في الولايات المتحدة بوضع اللوائح التي تهدف إلي ضمان نشر قوائم المالية للشركات بأسلوب واضح وأمكنها أن تفرض هذه المستويات علي الشركات التي ترغب في الحصول علي ترخيص بتداول أسهمها في البورصة.[١]

٤. تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:

إن نجاح الشركات المساهمة كوسيلة لإستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المديرين والمؤسسين، لذا فقد إهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان هذه الحماية سواء بالنص علي ضرورة تعيين مراجعين للحسابات أو

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٩

نشر القوائم المالية علي الجمهور إعترافا منها بأحقية إطلاع الأطراف الخارجية (المساهمين وغيرهم) عليها.

سادساً: خطوات التحليل المالي:

يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل علي جملة خطوات متتابعة تشكل مجملها المنهج العلمي للتحليل، وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل، ثم إختيار أدوات التحليل المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول إلي نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل، تساعده في وضع التصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج المتحققة.

بصفة عامة خطوات التحليل المالي هي:[١]

١. تحديد الغاية أو الهدف من التحليل، مثل تحليل قدرة المشروع علي الوفاء بالتزاماته الجارية، أو التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي، أو تحليل إنتاجية العمل وغيرها.

٢. جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل، فإذا كان الهدف هو تحليل قدرة المشروع علي الوفاء بالتزاماته الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة وأنواعها المختلفة لفترة معينة، ومن ثم تحديد الإلتزامات الجارية لنفس الفترة، أما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي فإن البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دورا حاسما في أداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاج.

٣. تحديد أداة أو أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول لأفضل النتائج وبأسرع وقت، وهذه تعتمد بالدرجة الأولي علي المستوى الفني والعلمي الكادر الذي يقوم بعملية التحليل، ومقدار دراية الشخص أو فريق التحليل بالأساليب المختلفة لعملية التحليل.

---

(١) عليان الشريف وآخرون، مرجع سابق، ص ١٥١.

٤. تشغيل البيانات ذات الصلة بغاية التحليل بالاعتماد علي الأدوات المستخدمة للوصول إلي بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل

٥. تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي.

٦. كتابة الاستنتاجات والتوصيات النهائية.

سابعاً: خصائص التحليل المالي:

ان خصائص التحليل المالي تتمثل في المعلومات المالية التي يوفرها النظام المحاسبي من خلال القوائم والتقارير المالية بمثابة مدخلات أو بيانات لعملية التحليل المالي، وحتى تكون هذه البيانات قادرة على تحقيق الهدف المنشود وهو الإسهام الفعال في ترشيد القرارات ورسم أفضل السياسات إذ لا بد من توافر بعض الخصائص النوعية بها والتي تسمى معايير جودة المعلومات المحاسبية، وتتمثل خصائص المحلل المالي في الأتي [١]:

١. أن يكون على علم باقتصاديات القطاع الذي تباشر المنشأة أعمالها فيه.

٢. أن يكون محيطاً بأحوال الشركة التي يستولي التحليل المالي فيها أو عنها.

٣. أن يكون موضوعياً غير متحيز.

٤. أن يكون له قدرة عالية خاصة بالعلاقة النسبية التي توجد بين مختلف المؤشرات كالعلاقة بين الربحية والسيولة.

٥. ان يكون له قدرة على اختيار أنسب الأدوات والوسائل واختيار مدخل التحليل المالي وأسلوبه الذي يتناسب مع أهداف التحليل المالي.

[١] زياد رمضان، محمود الخلايلة، **التحليل والتخطيط المالي**، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ٢٠١٣م)، ص ٥٨.

ثامناً: مقومات التحليل المالي:

التحليل المالي كأي فرع من فروع المعرفة الإنسانية يستند إلي مجموعة مقومات يهدف في خلالها تحقيق أغراضه النظرية والعملية، ولعل ابرز المقومات هي: (١)

١. للوصول إلى أهداف العملية التحليلية كنتائج يتم تحقيقها في سياق التحليل، لابد للمحلل أن يبرز الحقائق التي يستند عليها قبل تفسيرها، هذا يعني أن التحليل يتضمن مادة أولية ممثلة بالبيانات يعتمد عليها المحلل، والتي تعتبر حقائق مر بها المشروع في فترة زمنية معينة، تتطلب تحويلها إلي مؤشرات مالية من خلال إيجاد العلاقات القائمة بين هذه البيانات، بالإعتماد علي مجموعة من الطرق والأساليب التي تقدم صورا عن واقع حال المشروع وما سيكون عليه بالمستقبل.

٢. لتحقيق غايات التحليل بدقة ومصداقية لابد من توفر مدخلات دقيقة للعملية التحليلية ومقدار دقتها تتوقف على دقة البيانات التي اعتمد عليها المحلل، إذ أن مخرجات العملية التحليلية المتمثلة بالمعلومات التي تصاغ من خلال العلاقات المتداخلة بين البيانات التي يتم الاستناد عليها تعتمد بالدرجة الأولي علي صحة البيانات التي اعتبرت المادة الأولية للعملية التحليلية.

٣. تمتع المحلل بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المشروع الداخلية والخارجية قبل قيامه بتحليل البيانات للمشروع، بالإضافة إلي ذلك، لابد وأن يكون مؤهلاً تأهيلاً علمياً وعمليا مناسباً، ويتميز بخصائص المقدرة الديناميكة، وقادراً على استخدام الأساليب والوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلي غايات التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.

(١)عليان الشريف وآخرون، مرجع سابق، ص١٥٢

تاسعاً: إستعمالات التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم علي مستوى أداء المنشآت واتخاذ القرارات الخاصة ويمكن استخدام التحليل المالي في الأغراض الأتية: (١)

١. التحليل الإئتماني:

الذي يقوم بهذا التحليل هم المقرضين وذلك بغرض التعرف علي الأخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المنشأة علي سداد إلتزاماتها في الوقت المحدد لها.

٢. التحليل الإستشاري:

الذي يقوم بهذا التحليل هم المستثمرون من أفراد وشركات حيث ينصب إهتمامهم علي سلامة إستثماراتهم ومقدار العوائد عليها كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات إستثمار جديدة بالإضافة إلي قياس ربحية المنشأة.

٣. تحليل الإندماج والشراء:

يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عملية الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها كما يحدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج في المستقبل.

٤. التخطيط المالي:

يعتبر التخطيط المالي من أهم الوظائف للإدارات وتتمثل عملية التحليل بوضع تصور لأداء المنشأة المتوقع في المستقبل وهنا تلعب ادوات التحليل المالي دورا مهماً في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الادء المتوقع في المستقبل.

---

(١) **المرجع السابق**، ص ١٥٢.

٥. الرقابة المالية:

عرفت الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقاً للمعايير والأسس الموضوعة وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.

٦. تحليل تقييم الأداء:

يعتبر تقييم الأداء في المنشأة من أهم إستعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية إعادة التقييم الحكم علي مستوى الأرباح وقدرة المنشأة علي توفير السيولة وسداد الإلتزامات وقدرتها علي الإئتمان بالإضافة إلي تقييم الموجودات، أما للجهات التي تستفيد من هذا التقييم فهي إدارة المنشأة والمستثمرون والمقرضون والجهات الرسمية وبيوت الخبرة المالية وذلك علي النحو التالي: [١]

أ- إدارة المنشأة.

ب- المستثمرون.

ج- المقرضون .

د- الجهات الرسمية.

هـ- بيوت الخبرة المالية.

٧. التحليل الإستثماري:

يستعمل التحليل المالي في تقييم الإستثمار في أسهم الشركات وإسناد القروض وبالتالي تقييم المؤسسات نفسها والذي يعود بالفائدة على الأفراد والشركات.[٢]

---

(١) **المرجع السابق**، ص ١٥٣.

(٢) عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م)، ص١٤١

عاشراً: منهجية التحليل المالي:

هي الطرق والأساليب والإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في عمليات التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء وهذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة الذي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب ويتم التعبير عنها بخطوات منهجية التحليل المالي التي تتمثل في: [1]

١. تحليل الهدف من عملية التحليل المالي:

يتحدد الهدف من عملية التحليل المالي علي ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المنشأة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني ويوفر علي نفسه الجهد والعناء والتكاليف الغير لازمة، فمثلاً إذا تقدم احد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي لدي البنك من معرفة مدي القدرة المالية لهذا العميل علي سداد القرض في الوقت المحدد.

٢. تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي:

حتى تتحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلابد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها علي المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم علي قدراتها وإمكانيات العميل.

٣- تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلي أهدافه: أما المعلومات التي يحتاج إليها المحلل فيمكن الحصول عليها من عدة مصادر فيمكن الحصول عليها من القوائم المالية كما يمكن الحصول علي المعلومات الشخصية عن العميل من خلال المؤسسات الذي يتعامل معها.

---

(١) **المرجع السابق** ، ص ١٥٣

٤. اختيار الأسلوب وأداة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة: ومن الأساليب والأدوات المستخدمة في التحليل كثيرة نذكر منها نسبة التداول ونسبة السيولة ومعدل دوران النقدية ومعدل دوران المخزون السلعي والرافعة المالية بالإضافة إلى كشوف التدفقات النقدية خلال فترة زمنية متتالية.

٥- استعمال المعلومات التي توفرت لدي المحلل لاتخاذ القرارات المناسبة.

٦- إختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لإستخدامه في قياس النتائج

٧- تحديد درجة الإنحراف عن المعيار المستخدم في القياس.

٨- دراسة وتحليل أسباب الإنحراف.

٩-وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل.

حادي عشر: مصادر البيانات اللازمة للتحليل المالي:

لا يكتفي التحليل المالي بدراسة قائمة المركز المالي والحسابات الختامية بل لابد له من بيانات إضافية تساعده في إجراء عمليات التحليل وبشكل عام المحلل المالي يحصل علي البيانات اللازمة من مصدرين هما: المصادر الداخلية للبيانات، والمصادر الخارجية للبيانات [١].

١/ المصادر الداخلية للبيانات:

وتشمل البيانات التالية:

أ. قائمة المركز المالي.

ب. قائمة الدخل

ج. قائمة التدفقات النقدية.

وتعتبر كل هذه القوائم المالية بيانات محاسبية ختامية.وإضافة الي هذه القوائم يمكننا إضافة البيانات التالية:

---

١ - المرجع السابق، ص ١٥٦.

أ. تقرير مدقق البيانات.

ب. التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.

ج. التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية.

د. بيانات تفصيلية عن عناصر القوائم المالية:

حيث يحتاج المحلل المالي لهذه البيانات التي توضح وبشكل أفضل وضع عناصر القوائم المالية وتساعد علي دقة التحليل والدراسة في المجالات التالية، من حيث:

أ. الأصول وتشمل:

i. البضاعة: أسس لتقويم، طريقة تسعير البضاعة المصروفة، الأصناف الراكدة، متوسط المخزون.
ii. الأصول الثابتة: القيمة السوقية.
iii. البنك: هل يحتوي أرصدة مقيدة أو مجمدة.
iv. الأوراق المالية: هل هي مسعرة ويمكن بيعها بسهولة، هل حقوق الرهن عليها.
v. المدينون: فترة الائتمان، مخصص الديون المشكوك فيها وطريقة حسابها، متوسط فترة المدينين.

ب/ الخصوم وتشمل:

i. طويلة الأجل: تواريخ استحقاقها،حقوقها علي الأصول الثابتة.
ii. قصيرة الأجل: شروط الائتمان الممنوحة للوحدة.
iii. التكاليف: كيفية تجميعها وتصنيفها وتوزيعها
iv. الإيرادات: أنواعها وتقسيمها.

٢/ المصادر الخارجية للبيانات:

تعتبر البيانات الخارجية بيانات إضافية تساعد المحلل المالي ليس في التحليل مباشرة بل في عملية التقييم والتفسير لنتائج التحليل، ومن البيانات الخارجية التي تساعد المحلل المالي ما يلي: [١]

(١) منير شاكر محمد وآخرون، **مرجع سابق**، ص ٢١_٢٢

أ- بيانات عن حالة المنشأة وسمعتها.

ب- البيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب السمسرة.

ج- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث العلمي.

د- المراسلات مع العملاء والمجهزين وتأييدات أرصدة المدينون والدائنون

هـ- المكاتب الاستشارية.

يرى الباحث أن التحليل المالي يرتبط ارتباطا وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، لمعرفة التغييرات الإقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة، واتجاهات تطوره مستقبلاً، ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤات بالمستقبل، يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر واستشفاف المستقبل، فهو بهذا المعنى علم يختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوي الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع.

كما يرى الباحث أن التحليل المالي يهدف بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تحقيق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، ذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن ثم الإستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة.

المبحث الثاني

أدوات التحليل المالي ومعايير المقارنة للنسب المالية

تمهيد:

يعتبر توقع الاتجاهات المالية صعبًا للغاية، وذلك لأن أداء الاقتصاد معرض للتغيير في أي لحظة وبسرعة كبيرة، ومع ذلك يتم تكليف المحللين الماليين بالمهمة الصعبة المتمثلة في تقديم توصيات استثمارية سليمة في سوق متقلب للغاية، ولذلك ظهرت حاجة المحللين الماليين الماسّة لأفضل الأدوات التي تساعدهم على أداء هذه المهمة وتتمثل أدوات التحليل المالي في الأتي: [١]

أولاً: تحليل التغير والإتجاه:

يعتمد المحلل المالي على القوائم المالية في إجراء التحليلات اللازمة للخروج بمعلومات تفيد الأطراف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات، إن مدى سلامة وصحة هذه المعلومات تتوقف على مدى دقة وصحة البيانات الظاهرة في القوائم المالية وكذلك على دقة تصنيف الحسابات الواردة بتلك القوائم.

يعتبر تحليل التغير والإتجاه الخطوة التحليلية الأولى التي يقوم بها المحلل المالي للقوائم المالية وينفذ هذا التحليل من خلال الشكلين التاليين:

١- التحليل الرأسي:

يعني دراسة عناصر ميزانية واحدة من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلي مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها وبكلمة أخرى تحويل الأرقام المطلقة الواردة في الميزانية إلي نسب مئوية وهذا يعني أن مجموع الميزانية سيتحول إلي رقم مئوي مساو ل ١٠٠% في كلا الطرفين، أما إذا نسبت العناصر إلي المجموعة التي تنتمي إليها عندئذ يصبح مجموع كل

١- المرجع السابق، ص ٣٨

مجموعة مساو ل ١٠٠%. وعملية نسب العناصر في الميزانية إلي مجموعة الميزانية أو إلي مجموعة المجموعة التي ينتمي إليها يعود إلي غاية التحليل فيما إذا كانت موجهة لمعرفة الوزن النسبي لكل عنصر إلي المجموعة التي ينتمي إليها أم الاثنين معا.

عند إستخدام هذا التحليل لتحليل قائمة الدخل تنسب كل عناصر قائمة الدخل إلي المبيعات أو صافي مبيعات في نفس القائمة كأن تنسب تكلفة المبيعات إلي قيمة المبيعات. ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا ولا يصبح هذا التحليل مفيدا إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات نفس الدلالة. لذلك نجد أن إستخدام هذا التحليل بمفرده لا يوفر مؤشرا جيدا على مدى قوة أو ضعف الحالة تحت الدراسة.

٢- التحليل الأفقي:

يعني دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية ولذلك يدعى بالتحليل المتحرك وهو أفضل من التحليل الرأسي الذي يقتصر على دراسة العناصر التي تظهر في القوائم المالية لفترة زمنية واحدة وتحليل العلاقات بينها.

الفائدة الضرورية للتحليل الأفقي تتركز في معرفة إتجاه تطور عناصر القوائم المالية ولذلك يسمى هذا التحليل أيضاً بتحليل الإتجاه ويتم إحتسابه وفقا للمعادلة الأتية.

قيمة العنصر في سنة المقارنة مقسوم على قيمة العنصر في سنة الأساس مضروب في١٠٠ وتدعى معادلة الأرقام القياسية وناتج هذه المعادلة هو نسبة التغير في كل عنصر بالزيادة والنقصان وهذه الطريقة أفضل من طريقة مقارنة الأرقام المطلقة عن طريق وضع إشارات موجبة وسالبة لأنها أكثر دلالة[١].

(١) المرجع السابق، ص ٣٩.

أن لإختيار سنة الأساس أهمية كبيرة على صحة ودقة دراسة إتجاهات التطور، على سبيل المثال إذا تم إختيار سنة كانت متميزة نتيجة متميزة نتيجة ظروف خاصة مرت بها المنشأة فان نتائج المقارنة ستكون سلبية قياسا لتلك السنة وسيكون الحكم غير موضوعي على السنة موضوع المقارنة والعكس صحيح.

إذا لا بد عند إختيار سنة الأساس من مراعاة الإعتبارات التالية[1]:

أ. الإبتعاد عن التحيز الشخصي: أي أن لا تخضع عملية إختيار سنة الأساس للإختيار الشخصي.

ب. إختيار سنة أساس تتصف بأنها طبيعية، أي لم يمر عليها ظروف إستثنائية سواء إيجابية أو سلبية.

ج. ألا تكون سنة الأساس متقادمة أو بعيدة: خاصة وان عالمنا يتميز بسرعة التغير والتطور في الظروف الإقتصادية أو طرق الإنتاج أو الأذواق.

ويمكن تجاوز هذه المشكلة إن وجدت بجعل سنة الأساس مكونة من متوسط بيانات عدة سنوات.

يشوب دراسة إتجاهات التطور للقوائم المالية عيوب أساسية أهمها:

١- إن إظهار التغير على شكل نسبة مئوية وإتجاه هذه النسب على مدى عده فترات زمنية لا يظهر الأهمية النسبية لمختلف العناصر، مما يترتب عليه إهتمام المحلل المالي بدراسة عناصر قد لا تكون هامه ولكن لمجرد كبر حجم التغير الخاص بها وإهمال دراسة عناصر قد تكون على قدر كبير من الأهمية ولكن حجم تغيرها صغير.

٢- قد لا يتغير مجموع إحدى المجموعات في الميزانية بين سنتي المقارنة وتظهر نسبة التغير صفر % وهذا يؤدي إلى إهمال المحلل لدراسة تغير هذه المجموعة على الرغم من أن مكونات المجموعة قد تتغير تغيرا جوهريا بشكل يؤثر على الهيكل

(١) **المرجع السابق**، ص ٤١_٤٢

المالي للمشروع وعلى النتائج التي يخرج بها المحلل. كأن تزداد عناصر النقدية على حساب بقية العناصر ضمن مجموعة الأصول المتداولة.

٣- تنطبق الملاحظة السابقة أيضاً على مكونات المجموعة كما تنطبق على مجموع المجموعات فقد لا تتغير قيمة العنصر بين سنتي المقارنة ولكن مجموع المجموعة التي ينتسب إليها العنصر قد تتغير زيادة أو نقصانا مما يترتب عليه انخفاض أو زيادة وزنه النسبي ضمن المجموعة وهي ملاحظة تلفت اهتمام المحلل إلى حد كبير.[١]

ثانيا: التحليل المالي بالنسب المالية:

يقصد بالنسبة المالية، إيجاد علاقة حسابية بين بسط ومقام يمثل كل منها فقرة أو مجموعة من الحسابات الختامية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل) للحصول على نتائج ذات مضمون محدد يفيد في عملية تقييم الأداء وقد يفسر حالة من حالات القرار المتخذ في المنشأة. والنسب المالية كثيرة العدد وقد يؤدي تحليل حالة ما إلي اكتشاف نسب مالية جديدة، حيث يسهل الحصول عليها، والمشاع في كتب التحليل المالي هو وجود مجموعات من النسب المالية تجمع أما حسب المجال الذي تشتق منه أو تحدد حسب الغرض الذي تحسب من أجله.

وعاده ما تقسم النسب المالية وفقا للمجال الذي تشتق منه إلى فئتين هما: [٢]

١. نسب إتجاهية، وتحصل عندما تمثل النسب المالية حركه أو اتجاه تغير قيمة بند معين من بنود الحسابات الختامية على مدار فترة زمنية.

٢. نسب هيكلية، هي النسب المالية التي تمثل العلاقة بين قيمة بندين (أو فقرتين) أو أكثر من بنود القوائم المالية في لحظة زمنية معينة وعلى مدار نفس الفترة المحاسبية مثل نسب التداول ونسبة الرافعة المالية وغيرها، أي أن العلاقة هنا تقوم

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٧-٤٨

(٢) حمزه محمود الزبيدي، **التحليل المالي تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل**، (عمان: مؤسسه الوراق، ٢٠٠٠م)، ص٦٣_٦٤

بين فقرتين أو أكثر أحدهما بسط والآخر مقام، ولكن على مدار الفترة المحاسبية ذاتها.

والأكثر شيوعا في التحليل المالي هو تجميع النسب المالية وفقا للغرض الذي تحسب من أجله هذه النسب ونوع الأداء التشغيلي لمنشأة الأعمال، والأداء التشغيلي هو انعكاس لمجموعة من الأنشطة التشغيلية الفرعية مثل السيولة والمديونية والنشاط وأيضاً الربحية والتي تؤثر جميعا في الهدف العام لمنشأة الأعمال .

وتعرض مراجع الفكر المالي المجموعات الرئيسية للنسب المالية وفق الآتي: [١]

١- مجموعة نسب السيولة:

مجموعة من النسب المالية تهتم بتقييم الأداء من خلال دراسة وتحليل قدرة الإدارة في الوفاء بتسديد الالتزامات المستحقة على المنشأة في تاريخ استحقاقها.

نسب هذه المجموعة تعد مؤشر صريح لتحديد المدى الذي يمكن ان تتعرض له منشأة الأعمال لمخاطر الإفلاس والناتجة عن عدم القدرة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة .

ومن أبرز نسب السيولة:

أ. نسبة التداول.

ب. نسبة التداول السريعة.

ج. نسبة السيولة المطلقة

د. الأهمية النسبية لمكونات الموجودات المتداولة من مجموع الموجودات المتداولة

هـ. تحليل صافي رأس المال العامل

و. نسبة صافي رأس المال العامل إلى المطلوبات المتداولة.

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٦٥

٢- مجموعة نسب الإنتاجية:

وتسمى أيضاً بنسب النشاط، وهدفها ينحصر في قياس كفاءة وفاعلية الإدارة في استخدام ما لديها من استثمارات في الموجودات في خلق وتوليد المبيعات، وعادة ما تنعكس نتائج هذه النسب عن حدود الاستثمار الاقتصادي لما يجب أن تستثمره إدارة المنشأة في موجوداتها المختلفة، فالاستثمار بأكبر من الحدود الاقتصادية يعد استثماراً عاطلاً لا يدر عائداً، مما يضعف القوة الإيرادية للمنشأة في حين يشير الاستثمار المنخفض عن ضياع فرص تحقيق مبيعات إضافية وبالتالي ضياع فرص تحقيق أرباح إضافية.

وأبرز مجموعة نسب الإنتاجية هي: [١]

أ. نسبة المبيعات إلى الموجودات.

ب. نسبة المبيعات إلى الموجودات الثابتة.

ج. نسبة المبيعات إلى الموجودات المتداولة

د. معدل دوران المخزون السلعي

هـ. فترة البيع

و. معدل دوران الحسابات المدنية

ز. فترة التحصيل

ح. معدل دوران النقدية.

٣- مجموعة نسب هيكل رأس المال:

مجموعة من النسب تدخل في تقييم الأداء الخاص بصياغة هيكل رأس المال في المنشأة، وتحديد المدى الذي ذهبت إليه إدارة المنشأة، وفي الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة، والجدوى الاقتصادية الناتجة من ذلك الاعتماد.

---

(١) حمزه محمود الزبيدي، **مرجع سابق** ، ص٦٦

وأهم نسب هذه المجموعة هي :

أ. نسبة الرافعة المالية

ب. نسبة القروض إلى حق الملك

ج. معدل تغطية الفوائد

د. نسبة الموجودات إلى حق الملكية

هـ. نسبة الموجودات الثابتة إلى حق الملكية

و. نسبة الموجودات المتداولة إلى حق الملكية.

٤- مجموعة نسب الربحية:

تعكس نتائج هذه النسب كفاءة وفعالية إدارة المنشأة في توليد الأرباح وتعظيم الربحية المتحققة من النشاط التشغيلي المنشأة، ولهذا فان نسب الربحية تعد مؤشرا دقيقا على تحقيق الهدف الذي يبرر إستمرار المنشأة في الحياة الاقتصادية.

ومن أبرز نسب هذه المجموعة: [١]

أ. نسبة مجمل الربح.

ب. نسبة هامش الربح.

ج. معدل العائد على حق الملكية.

د. تحليل دوبونت.

هـ. معدل العائد على الموجودات (الاستثمار).

٥- مجموعة نسب السوق:

تسمى بنسب التقييم أو إعادة الاستثمار وهي مجموعة من النسب المتخصصة ذات الأهمية الأكثر في تقييم أداء الإدارة الاستراتيجي والمرتبطة بتحقيق هدفها المركزي المرتبط بتعظيم القيمة السوقية للسهم العادي فيها .

---

١ **المرجع السابق** ، ص٦٧

ومن هذه النسب: [1]

أ. نسبة الربح لكل سهم عادي

ب. السعر السوقي للسهم (قيمة السهم)

ج. نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم

د. نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية

هـ. عائد التوزيعات للسهم.

ثالثاً: معايير المقارنة للنسب المالية:

يلجأ المحلل إلى مقارنة كل نسبة مع نسب أخرى تستعمل كمعيار للمقارنة، فالمعيار هو الذي يكسب النسبة معناها، ويربطها في تفسير الأداء وتقييمه.

هناك أربعه أنواع من المعايير وهي:

١ – المعايير المطلقة :

يقصد بها قيم أو معدلات متعارف عليها في حقل التحليل المالي وبمعنى آخر يعني وجود خاصية مستأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينه مشتركه بين جميع المنشآت وتقاس بها التقلبات الواقعية.

ورغم إعتماد المعيار المطلق، إلا أن لجوء المحلل المالي إليه كونه يعتمد على إيجاد صفات مشتركة بين منشآت متعددة ومن قطاعات مختلفة في طبيعتها وفي عمرها التشغيلي وفي حجمها، يتم بناء عليه تحديد قيمة مطلقة لهذه النسبة أو تلك ولهذا فقد ضعف قبوله كمؤشر للمقارنة.

٢ – المعايير الصناعية:

تتاح أمام المحلل المالي معايير للمقارنة من واقع المنشآت المماثلة التي تعمل في السوق وتسمى بالمعايير الصناعية. ويقصد به إيجاد متوسط العلاقة لكل

---

١ **المرجع السابق** ، ص٦٨

نسبة للمنشآت التي تعمل في قطاع معين، بحيث تصبح هذه العلاقة بمثابة معايير تقارن به المنشآت التي تنتمي لهذا القطاع.

يفترض في هذا النوع من المعايير أن تكون المنشأة متماثلة في الحجم والموقع الجغرافي ونوع الموجودات المستخدمة وغيرها، إلا انه ليس من السهل الحصول على هكذا نوع من التماثل مما يجعل المقارنة أمراً شاقاً. ومع ذلك يعتبر المعيار الصناعي مؤشرا مهما للمقارنة.[١]

٣ المعيار التاريخي:

هو ما يعرف بالمقارنة عبر الزمن، ولذلك فهو يجسد صورة الأداء السابق للمنشأة وخلال فترة زمنية محددة مما يعطي القدرة على مقارنة أداء المنشأة مع نفسها وعلى مدار الفترات الزمنية المتعاقبة الأمر الذي يساعد في تقييم الأداء الحالي مع الأداء السابق، وبيان فيما إذا كانت المنشأة في فتور من ناحية الأداء أو أن أدائها يميل إلى الهبوط ، المشكلة الوحيدة التي تواجه المحلل المالي هو اختلاف التطبيقات المحاسبية التي تتبعها المنشأة عبر الزمن، ومثل هذا الاختلاف يؤدي إلى اختلاف في قيم النسب.[٢]

---

(١) **المرجع السابق** ،ص٧٠

(٢) **المرجع السابق** ، ص٧١

الفصل الثاني

الإطار النظري لتقويم الأداء المالي

المبحث الاول: مفهوم واهداف واهمية ومراحل تقويم الأداء المالي

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة وقياس فاعلية الأداء المالي

المبحث الاول

مفهوم واهداف واهمية ومراحل تقويم الأداء المالي

أولاً: مفهوم تقويم الأداء:

قيم الشئ تقيمياً أي قدر قيمته، وادي الشي أي قام به قضاه، والصلاة أقامها لوقتها، والأداء للتأدية والتلاوه وجاء في الرائد قوم الشئ أي أزال اعوجاجه، التقويم مصدر قوم، تقسيم الأزمنة وحساب الإوقات وما يتعلق بها. [١]

والأداء : أيصال الشئ القضاء وأخراج الشئ من مخارجه. [٢]

كما عرف تقويم الأداء على أنها جزء من عملية المراجعة وأن المراجعة هي عملية توجيه الإنشطة داخل التنظيم لكي تصل إلى هدف محدد، وأن تقويم الأداء هو استقراء دلالات ومؤشرات المعلومات الرقابية لكي يتم إتخاذ قرارات جديدة لتصحيح مسارات الإنشطة في حالة انحرافها او لتأكيد مساراتها الفعلية إذا كانت تتجة فعلاً الي الإنجازات المرغوبة. [٣]

يقصد بتقويم الأداء المالي الوقوف علي درجة الائتلاف بين عوامل الإنتاج المختلفة لتحديد مدي أستخدامها في الوحدة الإقتصادية وتطوير تلك الكفاءة سواء علي فترات زمنية متتابعة أو فترة زمنية واحدة. [٤]

كما يقصد بعملية تقويم الأداء قياس الأعمال المنجزة ومقارنتها بما يجب أن يتم وفقاً للتخطيط المعد مسبقاً املاً في اكتشاف جوانب القوة أو تحديد نقاط الضعف[٥].

كما عرف الأداء بأنه المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها، أي أنه ماحدث بالفعل من جهود سواء كانت هذه الجهود ذهنية أوبدنية، ولابد من قياس

١- مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط** ، دار عملات ، (الجزء الأول والثاني ، ط ٣)، ص١٠، ٨٠ .

٢- جبران مسعود، **الرائد معجم الغوي المصري** ، (بيروت: دار المعلم للملايين، المجلد الأول ١٩٩٥م، ص ٦٤ .

٣- علي السلمي، **تقويم الإداء في اطار نظام متكامل للمعلومات**، (القاهرة: مجلة الإدارة، المجلد التاسع، العدد الأول ١٩٧٦م)، ص ٤١، ٤٢ .

٤- فريد مصطفي، **مبادي وأساسيات الإدارة المالية**، (الأسكندرية ، مطبعة الدار الجامعية، ٢٠٠٠م)، ص ٣١ .

٥ حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي وتقويم الإداء والتبؤ بالفشل**، (عمان: وحدة الوراق للنشر،٢٠٠٠م)، ص ص ٨١،٨٨

وتقويم هذه الجهود حتي يتسني للادارة معرفة الي أي درجة نفذت الخطط الموضوعه[١].

وأن قياس وتقويم الأداء يشمل المقارنة بين النتائج الفعلية والنتائج المخططة ثم تقويم نتائج هذه المقارنة [٢].

عرف أيضاً تقويم الأداء بأنه قياس الأداء الفعلي (ما أدي من عمل) أو مقارنة النتائج المحققة بالنتائج الفعلية المطلوب تحقيقها أو الممكن الوصول اليها حتي تكون صورة حية لما حدث فعلاً ومدي النجاح في تحقيق الإهداف وتنفيذ الخطط الموضوعة بما يكفل اتخاذ الأجراءات الملائمة لتحسين الأداء[٣].

يعد مفهوم الاداء من المفاهيم الجوهرية من منظمات الاعمال بصورة عامة والمنشآت المصرفية بصورة خاصة أن من خلاله يمكن اعطاء صوره كاملة وشاملة عن سير انشطة المنظمة واعمالها على مستوى الـ بيئة الداخلية والخارجية وهناك العديد من الدراسات تناولت موضوع الاداء الا انها لم تتفق على مفهوم واحد للاداء ويرى الباحث ان من الضروري تخصيص هذا المبحث لمفهومه واهميته واهم مقاييسه:

عرف الأداء بأنه "انعكاس لقدرة المنظمـ ة وقابليتها على تحقيق أهدافها " وعرف أيضا بأنه "انعكاس لكيفية استخدام المنظمة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها" وكذلك عرف بأنه "قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد "وقد عرف الأداء بأنه تلك النتائج المرغوبة التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها ويلحظ على تلك التعاريف تباينها في نظرتها لأداء فبعضهم ينظر له على انه المرآة العاكسة للنتائج المطلوب تحقيقها، في حين يعتقد بعضهم الآخر بأنه الطريقة التي يتم من خلالها الاستخدام الكفء

١- توفيق عبد المحسن، **تقويم الإداء مدخل جديد**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٩٧)، ص ٣ .
٢- احمد نور، **مبادئ المحاسبة الإدارية مدخل جديد**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٩٧)، ص ٣ .
٣- المرجع السابق، ص ٧ .

للموارد، ولهذا يرى الباحثون أن الأداء مفهوم واسع ونشاط شمولي مستمر بالمنظمة يهدف الى استغلال مواردها المالية والبشرية والمادية وبما يتلائم مع الضروف البيئية الداخلية والخارجية وبكفاءة وفعالية لتحقيق اهدافها الاستراتيجية، أما مفهوم تقييم الأداء Evaluations Performance فيعد مقياساً أو حكماً على نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها وهو من العناصر الأساسية في عمليات الادارة اذ انه يوفر المعلومات الضرورية عن الأنشطة المختلفة في المنظمة وبيان نقاط القوة والضعف فيها لتتمكن الإداره العليا من اتخاذ القرارات المناسبة بخصوص تحديد الاهداف المستقبلية.

ثانياً: مفهوم تقويم الأداء المالي:

يقصد بعملية تقويم الأداء قياس الأعمال التي تتم أو تمت بواسطة المعايير الرقابية التي تقررت وتعتبر عملية تقويم الأداء من أهم العمليات لأنه بدونها لا يمكن القيام بعملية الرقابة الإدارية وغالباً مايطلق عليها البعض "المتابعة" وتقويم الأداء جزء من العملية الإدارية ويقوم بها كل مدير حتي ولو كانت هنالك إدارة للمتابعة، ويتمثل تقويم الأداء خطوة أساسية على صعيد العملية الرقابية، حيث أن جوهر التقويم هو مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محددة مسبقا للوقوف علي الانحرافات اللازمة لتصحيحها، كما أن تقويم الأداء عبارة عن دراسة وتحليل جوانب القوة انجاز الانشطة سواء علي مستوي الفرد او المؤسسة أو أي جزء من اجزائها.

من الناحية الاقتصادية يعطي الأداء عدة حقائق مثل الفعالية والكفاءة اما بالنسبة لتقويم الأداء فيكون بعد انتهاء الأداء الفعلي ومعرفة النتائج المحققة فعلا حيث انه يتركز علي النتائج في نهاية الفترة ليس التشغيل اليومي و يتطلب تقويم الأداء مقارنة الاهداف المحققة مع الاهداف المخططة سواء كانت هذه الاهداف انتاجية او تسويقية او مالية تتعلق بالسيولة والربحية.

ينظر لعملية تقويم الأداء في منشات الأعمال على أنها "عملية مراقبة"، ولكن الحقيقة أن عمليات تقويم الأداء هي جزء من المراقبة الكلية والغاية من التقويم هي تحديد المشكلة التي قد تتعرض أداء المنشآت وفي إطار هذا المضمون يشير البعض إلى أن عملية تقويم الأداء شكل من أشكال الرقابة تركز علي تحليل النتائج التي يتم التوصل اليها من خلال الجهود المبذولة علي مختلف المستويات بهدف الوقوف علي مدي تحقيق الاهداف في وحدات الاعمال من استخدام الموارد المتاحة افضل استخدام وترشيد الأداء في اعداد الخطط المستقبلية، يقصد بعملية تقويم الأداء قياس الاعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب ان يتم وفقا للتخطيط المعد مسبقا اصلاً في اكتشاف جانب القوة او تحديد نقاط الضعف [١].

ثالثاً: أهمية تقويم الأداء المالي:

تبرز أهمية تقويم الأداء المالي في المجتمعات والنظم المالية والإقتصادية من خلال ماتتميز به من الموارد الإقتصادية بالنسبة للاحتياجات والمتنافس عليها، ولذلك تظهر باستمرار الحاجة الي تحقيق أقصي الفوائد الناجمة من الإستقلال الكفء للموارد وتاخيرها علي الأهداف التنظيمية، حيث تتمثل اهمية تقويم الأداء المالي بالجوانب الآتية:

١. يوفر تقويم الأداء المالي مقياس لمدي نجاح المنظمة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق اهدافها.

٢. ان تقويم الأداء يظهر مدي أسهام المنظمة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال تحقيق اكبر قدر من الأنتاج بأقل تكاليف التخلص من عوامل الضياع في الوقت والجهد.

٣. يوفر نظام تقويم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المنظمة لاغراض التخطيط والمراجعة واتخاذ القرارات المستندة علي منهج عملي.

١- حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي** (عمان: مؤسسة الوراق، ٢٠٠٠)، ص ص ٨١-٨٢.

٤. يظهر تقويم الأداء التطور الذي حققته المنظمة ومسيرتها نحو الإفضل ونحو الاسوأ وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للاداء زمانياً في المنظمة من مدة الي أخري وموافياً في المنظمات المماثلة.

٥. يساعد إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمنظمات المختلفة وهذا بدوره يدفع المنظمه لتحسين مستوي اداءها ، ويؤدي الي الكشف عن العناصر الكفؤة ووضعها في المواقع الأكثر أنتاجية وتحديد العناصر التي تحتاج الي دعم وتطوير من أجل النهوض بأدائها الي مستوي الأداء الطموح [١].

إن أهمية الأداء تركز علي تحليل النتائج التي يتم التوصل اليها من خلال الجهد المبذول علي مختلف مستويات الإدارة في المنشأة وهو جزء مهم في الرقابة الكلية وذلك لتحديد المشكلة التي سوف تتعرض أداء المنشأة بهدف الوقوف علي تحقيق أهداف وحدات الأعمال في استخدام الموارد المتاحة افضل وترشيد الإدارة في اعداد الخطط المستقبلية، علماً أنه يحتل مكانة بالغة الأهمية في غالبية اقتصاديات حيث ركزت عليه الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية وذلك ببسب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمد عليها منشأة الأعمال قياس حجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها وللمناقشة عليها.

ومن هذا المنطلق يجب ضرورة الحصول وتحقيق العائد واستقرار المنشاة ونموها وتطورها بالاستغلال الامثل للموارد ولهذا فان تقويم الأداء يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر معلومات تستخدم في قياس المديوينات وتحقيق أهداف المنشأة والتعرف على اتجاهات الأداء فيها وتمديد مسيرة المنشاة ونجاحها ومستقبلها.

في الواقع العلمي تظهر الكثير من الإختلافات في تنفيذ المهام عن ما كان مخطط له سواء في مستوى أداء الأفراد أو الإدارات بتنفيذها الخطط والمهارات

١- المرجع السابق، ص ٣٩

المطلوبة التي بدورها يتحقق العائد من قياس المشروع من أرباح وتحقيق الأهداف التي من أجلها قام المشروع سواء كنت اهداف اقتصادية تتمثل في زيادة المشروع.[١]

وتتبع من خلال الآتي:[٢]

١. متابعة ومعرفة نشاط المنظمة وطبيعتها .

٢. المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقديم البيانات المالية .

٣. متابعة ومعرفة الظروف المالية والإقتصادية المحيطة.

٤. المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.

ينظر الي منظمات الأعمال الهادفة الي تحقيق الربح العام والخاص، اي تعظيم الربح أولاً فهي توجه طاقات إعضاءها لتحقيق الإهداف المرجوه حتي تشبع دوافعهم، لذلك فتقويم الأداء يقدم إداء رئيسية لازمة للاجراء الرقابي في المنظمة ، فهي تظهر علي طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطط وترشيد استخدام المواد المتاحة وهكذا تتم حماية المنظمة ضد اي حكم تعسفي.

تحتاج منظمات الأعمال الي إعداد نظام لتقويم أدائها حتي تكشف عن نقاط القوة والضعف إذ يهدف قياس التحسن أو التدهور في أداء المنظمة حيث أن الأداء الجيد يصبح شرطاً أساسياً لتامين بقاء المنظمة في بيئة تنافسية.

يتمثل الحصول علي مستويات اداء مرتفعة اجراءاً ديناميكيا، والنجاح في اتخاذ اهداف طموحة يحقق الإشباع المطلوب ويقوي دافعية المنظمة واطرافها، هذه الدافعية تؤدي بدورها الي زيادة فاعليه مستوي النجاح المطلوب وسيستلزم اداء منظمات الاعمال مدخلاً ديناميكيا متعدد والمجالات. [٣]

أصبحت المنظمات الرائدة في الأداء المالي هي التي تسطيع تحديد مستقبلها، مع تحديد اهداف واضحة وواقعية، وفي ظل توزيع مواردها في المجال والزمن

١- صلاح حسن منير عبد الرحمن، **ادارة البنوك**، ط١ (الاسكندرية: الدار الجامعية، دت)، ص ١٥٨.

٢- فلاح حسن الحسين، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **ادارة البنوك** ، (عمان: دار وائل للنشر ، ٢٠٠٠ م)، ص ٢٢٣ .

٣ السعيد فرحان جمعة، **الاداء المالي**، (الرياض: دار المريخ للنشر ، ٢٠٠٠ م)، ص ٣٨ .

المؤديين مقدما الي تدنية عدم تأكد بيعها، وكل ذلك بفضل طرق تحليل وقرارات رسمية ومنهجية.

من المنطقي تقويم قرارات المنظمة بتحديد هدفها الوظيفي الذي يحث علي تعظيم قيمتها السوقية، ومع ان طبيعة الإهداف المالية تؤدي الي استخلاص طابع تكامل اكثر من فردي، الا ان مسئولية إنجازها تظل شخصية وبالرغم من صعوبة تحديدها وتعينها لكل شخص في المنظمة.

من ناحية يجب ان لانجهل المظاهر الرئيسية لتقويم الأداء الإجتماعي والتنظيمي بالمؤسسة والذي يسبق ويؤسس دورها المالي، ومن ناحية أخري لا يمكن قياس أداء المنظمة المستقبلي فقط بمعطيات محاسبية تاريخية أو ميعاد تقديمها، إن الإفراد، البيئة الإجتماعية والمهنية والتقدم الإقتصادي والتطوير التقني يمثل كل ذلك عوامل مهمة في تطوير المنظمة وامانها الا انها تشكو من قلة التعبير عنها كمياً، فلذلك يصعب تكاملها ومن ثم فليست معروفة جيداً.

ثالثاً: أهداف تقويم الأداء

تتمثل اهداف تقويم الأداء في النقاط التالية[1]:

١- يوفر تقويم الأداء مقياس لمدي نجاح المنشاة من خلال سيعها لمواصلة نشاطها وتحقيق اهدافها، علما بان النجاح مقياس مركب يجمع الفعالية والكفاءة في العمل.

٢- يوفر نظام تقويم الأداء معلومات لمختلف المستويات الادارية بما فيها الادارة الدنيا والوسطي والعليا في المنشاة لأغراض التخطيط والرقابة والتنظيم اتخاذ القرار المستند علي حقائق علمية وموضوعية والتي علي ضوئها يتم اتخاذ القرار السليم.

٣- يبين تقويم الأداء التطور الذي حدث للمنشاة في مسيرتها علي النحو الافضل او نحو الاسواء عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للاداء زمنياً في المنشآت الاخرى وبالنسبة للمنشاة تقويم الأداء يساعد علي ايجاد نوع من المنافسة بين الاقسام والادارات المختلفة في المنشاة المماثلة وهذا يعني عندما يكون بين فترات زمنية مختلفة يتضح التطور وهذا يظهر تقويم الأداء للمنشاة، وتقويم الأداء يساعد علي ايجاد نوع من المنافسة بين الاقسام والادارات المختلفة في المنشاة وهذا ان تقويم

١- المرجع السابق، ص ص ٨٣-٨٤ .

الأداء يساعد علي ايجاد نوع من المنافسة بين الاقسام والادارات المختلفة في المنشاة وهذا بدوره يرفع المنشاة وزيادة أدائها التشغيلي عن ما كانت عليه.

٤- ان تقويم الأداء يؤدي الي تحقيق الاهداف المحددة وهذا اما ان تكون الاهداف اقتصادية او اهداف اجتماعية.

رابعاً: فوائد تقويم الأداء:

قدرت فوائد تقويم الأداء في الآتي[١]:

١. يعتبر تقويم الأداء أهم الركائز التي تبني عليها عملية المراجعة .

٢. يساهم تقويم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنشأة .

٣. يفيد في تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المهمة سواء للتطوير أو للاستثناء أو عند إجراء تغيرات جوهرية.

٤. يعتبر من اهم دعائم رسم السياسات العامة سواء علي مستوي المنشأة أو علي مستوي الصناعة أو مستوي الدولة.

يرى الباحثون أن أهمية وفوائد قياس وتقويم الأداء حيث أنه مهم جداً في معرفة نقاط القوة والضعف في النظام المالي لتحقيق المزيد من النجاحات من خلال معرفة نقاط تمكنها من التعديل في كافة المراحل وذلك من اجل إتخاذ قرارات ايجابيه تؤدي الي تحقيق أهداف المؤسسات الحكومية.

خامساً: مراحل تقويم الأداء:

ان عملية تقويم الأداء لا يمكن ان تتحق الا من خلال القيام بعدد من المراحل[٢]:

١-وضع المعايير التي سوف تستخدم في الأداء:

يجب علي المؤسسة عند قيامها بتقويم الأداء في اي فترة زمنية عليها ان تضع معايير محددة من خلالها يقاس الأداء، هذه المعايير اما ان تكون معايير اقتصادية أو معايير مالية والمعايير الاقتصادية تتمثل في الإنتاج ومعدل نمو المبيعات والاستثمارات وكذلك معدل النمو المتوازن ومعدل رؤوس الاموال الخاصة

١- توفيق عبد المحسن ، **تقويم الإداء مدخل جديد** ، (بيروت ؛ الدار الجامعية ، ١٩٩٧م)، ص ٣ .

٢- د. صلاح حسن منير عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ١٥٨.

المتوقع عنها فتضع المؤسسة هذه المعايير وهذه المعادلات التي يجب ان تستخدمها لقياس الأداء.

اي مؤسسة او منشاة عند بداية عملها تضع خطة معينة علي ضوئها تباشر عملها بمعني يجب اولا ان تقيس ادائها الفعلي ثم مقارنتة مع الأداء المخطط وقد يكون اكبر منه او اقل وبهذه الطريقة تكون المرحلة الثانية تقود بدورها الي المرحلة الثالثة.

٢-اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين الأداء:

لكي تحسن المؤسسة عملها عليها إتخاذ اجراءات اللأزمة التي بدورها تقود لتحسين الأداء مثلا منح الموظفين حوافز مادية او زيادة في اجورهم ومرتباتهم.

يرى الباحث أن مفهوم الأداء من المفاهيم الأكثر غموضاً وتعقيداً، وما يجب التأكد منه في البداية هو أنه تنفيذ أمر أو مهام أو واجب أو أنشطة من طرف شخص أو مجموعة من الأشخاص للقيام به، و الأداء كذلك هو نتيجة جهد معين قام ببذله فرد أو مجموعة من الأفراد لإنجاز عمل ما، لذلك يعتبر هذا الأخير ركيزة أساسية لقيام التنظيمات.

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة وقياس فاعلية تقويم الأداء المالي

أولاً: العوامل المؤثرة في تقويم الأداء المالي:

هنالك العديد من العوامل المؤثرة في اداء المنشاة تتمثل في الأتي[1]:

١-العوامل التنظيمية:

يعتبر حجم التكنولوجيا من المحددات التنظيمية المهمة المؤثر في المنشاة وان حجم المنشاة هو انعكاس لحجم الموارد المتاحة لها ويمكن للمنشاة الكبيرة ان تحقق انتاج اكبر يزيد توليد المبيعات اي ان هنالك علاقة ايجابية بين حجم المنشاة وربحيتها.

٢-العوامل البيئية:

ان العوامل البيئية المؤثرة في الأداء عديدة منها القطاع الذي تعمل المنشاة في اطاره والذي بدوره يعتمد علي متغيرين هما:

أ. المبيعات.

ب. التركيز.

يشير مقدار المبيعات الي طبيعة ومستوي النشاط الاقتصادي داخل القطاع اما التركيز فيعتمد علي منافسة القطاع حيث تعكس هذه المنافسة درجة اعتماد المنشاة داخل المنظمة علي التغيرات البئية.

٣-التعويض الاداري:

ان اداء المنشاة يعتمد علي جهود العاملين فالتعويض يرتبط علي حد ما بالنتاجية وان حجم المنشاة الذي يقاس بمقدار التعويض الذي ترفعه الادارة للعاملين.

٤-النجاح الاداري:

هو العلاقة التي تربط الافراد داخل المنشاة لانه كما هو واضح ان المنشاة مكونة من عدة اقسام كل قسم يختص بادارة عمل معين وبالتالي فانه من الطبيعي

١- صلاح حسن، مرجع سابق، ص ١٥٩.

ان تربط اعضاء كل قسم علاقة وثيقة وهذه العلاقات ليست بالضرورة ان تؤثر في ربحية المنشاة.

٥-طبيعة الادارة:

تبين ان مجموعة المنشآت التي يسيطر عليها المالكون قد تقدمت في ادارتها علي تلك المنشآت التي تسيطر عليها الادارة حيث وجد ان المنشاة التي يسيطر عليها الملاك تحقق عائدا علي الاستثمار وان تخصيص الموارد فيها يكون بكفاءة عاليه عن تلك التي تسيطر عليها الادارة بسبب كون المديرين اقل استعداد للمخاطر من المالكين[١].

٦. وظائف تقويم الأداء:

تتمثل وظائف تقويم الأداء في الأتي [٢]:

أ. متابعة تنفيذ الاهداف بغرض التعرف علي مدي تحقيق الادارة المعرفية للاهداف المقررة لها في الوقت المحدد بالكمية المحددة.

ب. متابعة الكفاءة في الأداء لغرض التحقق من فعالية النشاط الى أعلى درجة ممكنة من الكفاءة مع تجنب الاسراف والخطأ في التنفيذ.

ج. تقويم نتائج التفيذ بعد تحديد المراكز الادارية المسئولة من متابعة التنفيذ.

٧. مؤشرات الأداء المالي:

المعدل لتفيد مكونات الانتاج يمثل الايراد من قيمة المعدلات المحصلة + ايرادات كبونات الاوراق المالية + الايرادات الجارية الاخري المتعلقة بالنشاط الانتاجي + فوائد محصلة – فوائد مدفوعة خلال العام)

معدل تغيير مكونات صافي القيمة المضافة.

الاهمية النسبية لمكونات صافي القيمة المضافة.

الاهمية النسبية لمكونات صافي القيمة المضافة من جملة القيمة المضافة.

١- المرجع السابق، ص ١٦٠

٢- المرجع السابق، ص ١٦١

ثانياً: طرق تقويم الأداء المالي:

يمكن تقويم الأداء في البنوك الاقتصادية من خلال تطبيق الانظمة الاتية[1]:

شكل (١/١/٢) انظمة تقويم الأداء في البنوك الاقتصادية

١. نظام الموازنات التقديرية
٢. نظام محاسبة التكاليف المعيارية
٣.نظام الادارة بالاهداف

المصدر: صلاح حسن منير عبد الرحمن، **ادارة البنوك**، ط١ (الاسكندرية: الدار الجامعية، دت)، ص ١٥٣.

١- نظام الموازنات التقديرية:

يعد هذا النظام وسيلة ممتازة لتقويم الأداء خصوصاً الموازنات المدروسة التي تعد خطة الرقابة المصممة لتكون مفيدة علي اساس التقدير في النفقات والموارد الفعلية واظهار الانحرافات التي من خلالها يتم تقويم مدي تنفيذ الخطة وانعكاساتها.

٢- نظام محاسبة التكاليف المعيارية:

هو حساب لتشغيل كل نشاط يمثل من جهة كل التكاليف الفعلية ومن جهة ثانية الانتاج المقيم بالتكاليف المعيارية ويتم تقويم الأداء من خلال تحليل الفرق بين التكلفة الفعلية والتكلفة المعيارية التي أصبحت وسيلة شائعة للتعرف علي مواطن القوة والضعف في الأداء ومن ثم اتخاذ الخطوات التصحيحية عن القيام بالانشطة او الاعمال.

٣-نظام الادارة بالأهداف:

يتم تقويم الأداء عن طريق اعتماد الادارة بالأهداف حسب المراحل التالية:

١- تحديد اهداف لكل نشاط أو مجموعة وكذلك المؤاشرات لقياس إنجازها بالتتبع لتحقيق الأهداف ومنح المكافات والعلاوات الإنتاجية علي أساس هذه النسب.

---

١ المرجع السابق، ص ١٦٢

٢- تقيم الاهداف واعادة تحديد في ضوء النسب لتنفيذ الاهداف والظروف المستجدة[١].

ثالثاً: قياس فاعلية الأداء المالي:

إن قياس كفاءة وفاعلية أداء المؤسسات المصرفية يواجه صعوبة كبيرة خصوصاً مع وجود هدف عام وغير محدد بدقة، ومع انتاج خدمات ومنتجات من الصعب قياس كفاءتها وفاعليتها من ناحية الكم أو الكيف، لذلك كان لابد أن تلعب الحكومات دوراً مهماً لإيجاد تشريعات مناسبة تساهم في خلق بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي تقوم على خفض تكاليف الاستثمار، وتوفير الحرية التنافسية، وتحقيق عوائد مجزية، فضلا عن إيجاد نظام قضائي شفاف وسد الثغرات لمواجهة الفساد. [٢]

رابعاً: دور فاعلية الأداء :

نتج عن تركيز مبدأ كفاءة الأداء على الكم الإنتاجي وإهمال كيفية الوصول إليه وما ترتب على ذلك من شكوى العاملين من الاستخدام الجائر لجهودهم – أن بدأ التفكير في إيجاد مبدأ أشمل يؤدي دور كفاءة الأداء ويتجنب عيوب الإجراءات التي صاحبته وأدت إلى انتقاده، هذا التوجه قاد إلى ظهور مبدأ " فاعلية الأداء " في الفكر الإداري، ويركز مفهوم فاعلية الأداء على ضمان استمرارية غزارة الإنتاج إلى جانب رضاء العاملين والمستفيدين من خدمات المنظمات العامة والخاصة في ظل مبدأ المصلحة العامة للمنتجين والمستفيدين . [٣]

إن الفرق الجوهري الذي يميز مبدأ فاعلية الأداء عن مبدأ كفاءة الأداء هو تركيز الأول على "التأثير" الموجب الذي تتركه الإنتاجية التي يتم الوصول إليها

١- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص ٣٥

٢ توفيق محمد عبد المحسن، **قياس جودة الخدمات**، بحث مقدم لمؤتمر الاتجاهات الحديثة في إدارة الأعمال، القاهرة ٨-٩ فبراير ٢٠٠٤، ص ١١

٣ باتريك تونسيند، جون جيبهاردت، **كيف تحقق الجودة؟**، ترجمة فريق بيت الأفكار الدولية بأمريكا (الرياض: مؤسسة المؤتمن للتجارة، ١٩٩٨م) ص ٢٠٥.

بنفوس ومشاعر المكونات المتعددة الداخلية والخارجية للمنظمة، وفي هذا التوجه الجديد الذي صاحب فاعلية الأداء والانتقال من مفهوم الإدارة المادية إلى مفهوم الإدارة العضوية أو الإنسانية، ويوضح هذا الجانب كما يلي: "إن فلسفة فاعلية الأداء هي مبنية على ما يسمى بالإدارة العضوية، أي تلك التي تركز على أصالة الغايات أو الأهداف، فتهتم حين العملية الإنتاجية أو العملية الإدارية باحتياجات وآمال وأحاسيس وقيم وتقاليد الإنسان داخل المنظمة الإدارية وخارجها، وينصب مفهوم فاعلية المنظمة على نظرية المنظمة ونظرية قياس فاعلية هذه المنظمة من حيث إنتاج السلع والخدمات بالكم والكيف والإجراءات التي تلاءم احتياجات وقيم وتقاليد مكونات المنظمة المتعددة الداخلية والخارجية، وتترك تأثيراً إيجابياً لدى تلك المكونات بحدود المصادر والإمكانات المتاحة لمنظمتهم، وطبقاً لمصلحتهم العامة والمشتركة.

ما تقدم يؤكد حاجتنا إلى تلمس المبدأ والأساليب الإنتاجية التي تضمن وفرة الإنتاج من السلع والخدمات في المنظمات العامة والخاصة، وأن يصاحب وفرة الإنتاج التأثير الإيجابي له في المكونات المتعددة للمنظمة داخلها وخارجها، وأن يكون المعيار والضابط النهائي في الحكم على مدى التأثير الإيجابي للمنتج في مكونات المنظمة هو تحقيق الصالح العام المشترك لتلك المكونات، وانطلاقاً من هذا المنظور الجزئي لمفهوم ومسار الإنتاجية في منظماتنا العامة والخاصة يأتي دور المخططين وصناع القرارات وراسمي السياسات الإستراتيجية في بناء المنظور والمسار الكلي للإنتاجية بما يخدم اقتصادنا الوطني . ويتحقق ذلك من خلال الجمع والتوفيق الواعي بين متطلبات الإنتاجية والأداء في المنظور المالي والاقتصادي من ناحية ومتطلبات الإنتاجية والأداء في المنظور الإداري من ناحية أخرى .

خامساً: دور الرقابة المالية في فاعلية الأداء المالي:

إن الهدف الرئيسي من الرقابة بشكل عام هو الكشف عن الانحرافات بغرض تصحيحها، وتعتمد هذه المهمة اعتماداً كبيراً على كيفية قياس الأداء والتي بدورها

تحدد نوع الرقابة، ومن أهم مجالات الرقابة، الرقابة المالية، ورقابة أداء البرامج والمشروعات العامة، حيث إنها تلعب دوراً حاسماً في ضبط الإيرادات والنفقات العامة، مما ينعكس بشكل كبير على تحسين أداء وإنتاجية القطاع العام، غير أن قصور الرقابة وتقويم الأداء يعودان إلى ضعف تحقيق الأهداف العامة للدولة، وإلى نقص وضوح هذه الأهداف . [١]

الرقابة المالية تشمل جميع الأنشطة المتعلقة بتدفق الأموال سواء كانت عناصر إيرادات أو مصروفات، والرقابة المالية في الأجهزة العامة تركز على: " التأكد من سلامة الإجراءات والتصرفات في أمور الإيراد والصرف وقيود التسوية، وتنفيذ المشروعات، وإقفال الحسابات، وإعداد الحسابات الختامية، وفي أعمال المناقصات والمزايدات وإبرام العقود، والإدخال والإخراج في المستودعات، والتصرف في أموال الدولة و موجوداتها الثابتة والمنقولة، وجميعها تؤكد على سلامة وضبط الإجراءات وأنها تتم وفقاً للأنظمة والتعليمات النافذة ."

تمارس هذه المهام برقابة داخلية من الجهاز التنفيذي نفسه، وبرقابة خارجية من قبل أجهزة الرقابة المركزية المستقلة، حيث تقوم وزارة المالية بالرقابة السابقة للتنفيذ، في حين يقوم الجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بالرقابة اللاحقة للتنفيذ .

نمو القطاع العام في الدولة كان سريعاً في جميع المجالات خلال العقود الماضية، وظهرت العديد من المشكلات في إدارة السياسة المالية، ولم تتمكن الإيرادات العامة من ملاحقة الإنفاق العام، مما ترتب عليه ظهور العجز في الميزانية العامة، وأنفقت مبالغ كبيرة من الأموال العامة لتغطية هذا الفرق.

فبالرغم مما تقوم به الأجهزة الرقابية العامة من دور كبير في الرقابة المالية على الإنفاق العام، فإن هناك حاجة إلى أن تركز الرقابة المالية على الاستخدام

١ المرجع السابق، ص٢٠٦

الأمثل للموارد المالية، حيث يلاحظ عدم التركيز على تقويم نتائج الأعمال والمشروعات التي تقوم بها أجهزة القطاع العام من حيث تحديد أولويات الإنفاق على النشاطات المختلفة والتأكيد على جدواها الاقتصادية والاجتماعية ، والتأكد من أنها حققت الأهداف المرجوة منها، إن تحديد أولويات الإنفاق من التحديات المهمة التي تواجه البلدان النامية، حيث إن تحديد أولويات الإنفاق له أثر كبير على المستوى الإجمالي للإنفاق وكفاءته، ومن الملاحظ أن كثيراً من الدول لا تخصص مواردها المتاحة بكفاءة وفاعلية، فهناك موارد كثيرة تنفق في مجالات أقل أهمية، بحيث لا يبقى إلا القليل للنشاطات المهمة مما يكون له أثر كبير على أهداف التنمية في الأجل الطويل، ولعل سوء التخصيص بين الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي في الدول النامية خير دليل على ذلك.

سادساً: فاعلية الوظيفة المالية:

تعد الوظيفة المالية في المؤسسة من الوظائف الأساسية للإدارة، وكما نعلم فإن رأس المال من أهم عناصر الإنتاج وبالتالي فإن الوظيفة المالية في المؤسسة لا تقتصر على تأسيس البنية التحتية للمؤسسة وإنما المحافظة على استمرارها وتطويرها ومن هنا ظهرت أهمية الإدارة المالية في توفير الأموال اللازمة لتحريك عناصر الإنتاج، ومن تم تطوير القيمة المالية للمؤسسة وزيادتها، والمحافظة على السيولة لتحقيق أعلى نسبة من الأرباح أو حمايتها من خطر الإفلاس أو التصفية.[1]

سابعاً: الأدوات التي تساعد في فاعلية الأداء المالي:

إن قياس كفاءة وفاعلية أداء المؤسسات الحكومية يواجه صعوبة كبيرة خصوصا مع وجود هدف عام وغير محدد بدقة، ومع انتاج خدمات ومنتجات من الصعب قياس كفاءتها وفاعليتها من ناحية الكم أو الكيف، لذلك كان لابد أن تلعب

---

١ د.محمد المحمدى ماضى، **نحو إدارة اقتصادية للقطاع العام والحكومي وقياس الأداء بروح القطاع الخاص**، مؤتمر الأساليب الحديثة فى قياس الأداء الحكومى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة ١٥-١٧ مارس ٢٠٠٤، ص ٢.

الحكومات دوراً هاماً لإيجاد تشريعات مناسبة تساهم في خلق بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي تقوم على خفض تكاليف الاستثمار، وتوفير الحرية التنافسية، وتحقيق عوائد مجزية، فضلا عن إيجاد نظام قضائي شفاف وسد الثغرات لمواجهة الفساد. [١]

ولذلك فإن الإهتمام بتقويم أداء الادارات المالية في إطار السعي السلطة للإصلاح الإداري والمالي لكافة الأجهزة الحكومية لتعزيز الشفافية، ورفع كفاءة وفعالية واقتصادية أداء الجهاز الحكومي في ظل وجود ضوابط أخلاقية ودستورية وقانونية وتنظيمية، وقد جاء تأكيد المؤتمر العاشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب (الجزائر، ديسمبر٢٠٠٣م) إلى الحكومات بضرورة البدء بالإصلاحات والتخلص من البيروقراطية والتعقيدات الإجرائية، وإيجاد قوانين تجارية واستثمارية واضحة، وتعزيز جهود استقطاب الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة الحيوية ذات الأولوية، ونقل وتوطين المعرفة التكنولوجية، وإيلاء العنصر البشري أهمية أكبر، ليعكس بذلك أهمية تقويم الأداء في هذه الأجهزة.

ونظراً لما تتمتع به الإدارات المالية في هذه الأجهزة من اهتمام حيث ينظر إليها على انها من أقوى الادارات في المؤسسة الحكومية، ومن الممكن أن تؤثر على كثير من الامور في هذه المؤسسة، كان لابد من التعرف على مهام واختصاصات الادارة المالية الحكومية.[٢]

فالإدارة المالية في المؤسسات المصرفية هي الإدارة المسئولة عن تسيير كافة الاعمال المالية للمصرف وفق المهام والإختصاصات التي حددها لها الهيكل

---

١ د.أكرم ابراهيم حماد، **تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي**: دراسة مقارنة،رسالة دكتوراه،جامعة الجزيرة، السودان،٢٠٠٣م ،ص١٥.

٢ المرجع السابق، ص١٦

التنظيمي للمصرف، وابداء الرأي والمشورة في المسائل ذات الطابع المالي التي يمكن ان تواجه المصرف. [1]

وتتولى الادارة العامة للشئون المالية العديد من المهام والمسئوليات تتمثل في:

١- إعداد وتوزيع وتنظيم مشروع قانون الموازنة السنوي، ومناقشة بنوده على مستوى المؤسسة، والمشاركة في جلسات مناقشة مشروع الموازنة مع وزارة المالية.

٢- مهمة تنفيذ الموازنة بعد إقرارها، والإشراف على تنفيذها وفق الغايات المرصودة لها.

٣- الاشراف على أموال الامانات، وخدمات النقل التي تحتاجها الوزارة في المركز والميدان.

٤- تنظيم السجلات المالية حسب تبويبات قانون الموازنة العامة، واثبات كافة المعاملات المالية الخاصة بنشاط المؤسسة في هذه السجلات.

٥- تقديم تقارير دورية وسنوية للادارة العليا، ولوزارة المالية عن نشاط المؤسسة، وتقديم توصيات للادارة العليا بالخصوص.

٦- قبض جميع الايرادات بموجب وصول مقبوضات رسمية ، وقيدها في السجلات المالية ذات العلاقة.

٧- حفظ المستندات المالية بعد إتمام عمليات الصرف والقبض للمدة المنصوص عليها في النظام المالي والقوانين العامة ، واتلافها بعد ذلك.

٨- الاحتفاظ بالكفالات المالية المتعلقة بمشاريع المؤسسة المتعاقد عليها، واتخاذ الاجراءات اللازمة بالتمديد او الاعادة او المصادرة قبل تاريخ استحقاقها وبعد أخذ الموافقات اللازمة بالخصوص.

١- عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠١٧م)، ص١٠٢.

٩- التأكد من تأمين المخصصات اللازمة للانفاق ، واقتراح تأمينها من الجهات المعنية في حالة عدم كفاية المخصصات المرصودة بقانون الموازنة العامة.

هناك مجموعة من المعايير التي يستخدمها المحلل للتعبير عن مستوى الأداء المالي ومن هذه المعايير الآتي:[١]

١- المعايير التاريخية Historical Standards:

هذه المعايير تعتمد على مؤشرات مالية تاريخية أي لسنوات سابقة فمثلا يتم مقارنة نسبة السيولة للسنة الحالية مع نسبة السيولة لأعوام ماضية (لنفس المنشاة) ومن ثم ملاحظة التغيرات الحاصلة، هل التغيرات إلى الأفضل أو إلى الأسوأ وهكذا بالنسبة للنسب أو المعدلات الأخرى.

٢- المعايير المستهدفة Targeted Standards:

المعايير المستهدفة تعني المعايير التي تعتمد عادة على الخطط المستقبلية للمنشاة والتي تمثل الموازنات التخطيطية، وهذه المعايير يستفيد منها المحلل أو الإدارة للتحقق عن مدى تطبيق الخطط الموضوعة. فالمحلل المالي يقوم بمقارنة المعايير المستهدفة مع المتحقق وبالتالي يحدد فيما إذا كانت هناك انحرافات سواء ايجابية أو سلبية، وبالتالي فان المعايير المستهدفة من الأدوات الهامة في عملية التخطيط أو الرقابة.

٣- المعايير الصناعية Industrial Standards:

هو معيار يوضع ضمن صناعة معينة سواء ضمن صناعة واحدة محلية أو إقليمية أو دولية، ويحدد هذا المعيار طبقا لما هو متعارف عليه في السوق، طبعا هذه المعايير توضع من قبل مختصين سواء التجمعات المختصة في هذا المجال أو من قبل الاقتصاديين أو الإداريين أو المحللين الماليين أو الاستشاريين وغيرهم من ذوي

١ المرجع السابق، ص١٠٢.

الخبرة في هذا المجال، ويستفاد من هذه المعايير للمقارنة مع أداء المنشاة ومعرفة أداءها عن كثب.

ثامناً: الطرق والأساليب المستخدمة في التحليل المالي:

للتحليل المالي طرق وأساليب فنية يستخدمها المحلل المالي من اجل الوصول إلى مؤشرات معينة أثناء القيام بعملية التحليل المالي وهذه الطرق منها ما هو تقليدي نشات مع بداية تشكل هذه المعرفة ولازال يشكل أهمية وفعالية في عملية التحليل المالي، كالنسب المالية، وهناك أساليب حديثة نشأت مع تطور العلوم الأخرى كالرياضيات والإحصاء وبحوث العمليات.

يتفق اغلب المختصين على أن النسب المالية تنقسم إلى أربع مجموعات رئيسية وكل مجموعة تنقسم بدورها إلى مجموعة من النسب أو المعدلات المالية وهذه المجموعات الأربع هي الآتي[١]:

١- نسب السيولة.

٢- نسب الرفع المالي.

٣- نسب النشاط أو نسب الدوران.

٤- نسب الربحية.

في حين أن بعض المختصين يضيف مجموعة خامسة بالإضافة إلى المجموعات الأربع أعلاه، وهذه المجموعة هي، نسب السوق. ولكن نسب هذه المجاميع الخمسة لا تختلف بمجموعها عن المجاميع الأربعة لذا سيقتصر الباحث في استعراضه للنسب المالية على المجاميع الأربعة. قسم آخر من المختصين يقسم النسب المالية حسب نوع القوائم المالية، فهو يقسم النسب كآلاتي: [٢]

١- نسب قائمة المركز المالي.

---

١ المرجع السابق ، ص٣١١.

٢- أكرم ابراهيم حماد، مرجع سابق ، ص٣٩

٢- نسب قائمة الدخل.

٣- النسب المشتركة: أي المشتركة بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، أي أن النسبة المالية تتكون من عنصر ينتمي إلى احد القائمتين وعنصر آخر ينتمي إلى القائمة الأخرى وبالتالي فان النسبة تتكون من بسط ومقام ينتمي إلى القائمتين، ولكن ينبغي أن تكون هناك علاقة بين العنصرين اللذين أُخذت النسبة لهما وإلا سوف لن يكون هناك معنى للنسبة.

٤- النسب المالية المعيارية.

بصورة عامة فان هذا التصنيف لا يختلف عن التصنيفات الأخرى من حيث طبيعة النسب المالية، لكن العملية تعتمد على الباحث أو المختص ووجهة نظره في كيفية عرض النسب ومدى بساطة ووضوح عملية التصنيف والعرض لهذه النسب. ولا تخلو هذه العملية من الايجابيات على كل حال. [١]

يرى الباحث أن اعتبار كل النسب المالية (المجموعات الأربع أعلاه) هي من الأساليب التقليدية – لكنها على كل حال تبقى مهمة ولها اثر مهم في عملية التحليل المالي– وان هناك أساليب حديثة كالأساليب الرياضية والإحصائية وبحوث العمليات.

تاسعاً: علاقة بطاقة الأداء المتوازن بتقويم الأداء المالي

إن اهتمام الإدارة المعاصرة بقضايا الموارد البشرية يعبر عن محاولة إيجاد التوازن بين أهداف المؤسسة وأهداف الأفراد وبين التكلفة والعائد في التعامل مع الأفراد واهتمامها بالتنمية البشرية من اعتقاد علمي سليم فالأفراد لها طاقات وقدرات ذهنية حقيقية تتميز بها المؤسسة.

---

١ المرجع السابق ، ص٣٧

ظهر تطور جديد في أسلوب الرقابة وتقييم الأداء من خلال بطاقة الأداء المتوازن والتي هي احدي التقنيات الجديدة والتي تجمع بين المقاييس المالية ومقاييس غير مالية التي تتصف بالسهولة.

ويرى الباحث أن هنالك آثار ايجابية وأخرى سلبية لاستخدام بطاقة الأداء المتوازن على الأداء المالي، وهي كالتالي:

١. الأثر الايجابي:

أ. ربط الأهداف العامة بأهداف القسم والأهداف الشخصية.

ب. تسهل الاتصال وفهم أهداف العمل.

ج. مساعدة المدراء في اتخاذ القرارات.

د. تساعد على نشر ثقافة المؤسسة.

هـ- تمكن المنظمة من إدارة متطلبات جميع الأطراف ذات العلاقة (المساهمين، العملاء، الموظفين، والعمليات التشغيلية).

و- تمد الإدارة بصورة شاملة وواضحة عن عمليات المنظمة.

ز- يساعد النموذج على الإدارة الفعالة للموارد البشرية في المنظمة من خلال تقييم أدائهم و تحفيز الموظفين على أساس هذا الأداء.

ح- يترجم النموذج رؤية المنظمة وإستراتيجيتها في مجموعة مترابطة ومتماسكة من مقاييس الأداء.

٢. الأثر السلبي:

أ. عدم وجود نظام خاص بوضع الأهداف.

ب. صعوبة الحصول على البيانات المطلوبة في الوقت المناسب.

ج. الربط الغير واضح بين المقاييس والقيمة المحققة.

د. وضع مقاييس بدون الاعتماد على نظام بطاقة الأداء المتوازن.

كما يرى الباحث ان بطاقة الأداء المتوازن تسمح بتقييم أداء البنك بشكل شامل ومتوازن، وتعمل على تفادي أوجه القصور في أنظمة التقييم التقليدية، وفيما يلي يقترح الباحث نموذجاً لبطاقة الأداء المتوازن ببنك أم درمان الوطني:

شكل (٢/١/٣) نموذج مقترح لبطاقة الأداء المتوازن لبنك أم درمان الوطني

المحور	الأهداف	المؤشرات	المبادرات
المالي	-تحقيق نسبة مردودية عالية -تحسين عمليات الإنتاج -التحكم في الأعباء	- نمو رقم الأعمال -معدل هامش الربح	-زيادة المبيعات -تدنئه التكاليف
العمليات الداخلية	-توسيع مخازن المؤسسة -إنتاج منتوج وفق مواصفات الجودة وتقديم خدمات بجودة عالية -زيادة العمال المشرفين	-سرعة الاستجابة للطلبات -احترام مواعيد التسليم -الطاقة الإنتاجية	-احترام معايير الجودة في إنتاج المنتجات والخدمات -زيادة وتحسين نوع الخدمات والمنتجات
العملاء	-إرضاء العملاء -المحافظة على العملاء الحاليين -الحصول على عملاء جدد	-شكاوى الزبائن -الحصة السوقية -رضا العملاء	-العمل على إرضاء الزبون -تحسين علاقة المؤسسة مع زبائنها لكسب الولاء
التعلم والنمو	-تكوين العمال -وضع نظام للحوافز والمكافئات	-معدل فعالية التكوين -معدل الغياب -معدل احترام مخطط التكوين -معدل النزاعات الاجتماعية	-الترقية والعلاوات -تكوين جيد للعمال -التشجيع والدعم والتحسين المستمر

المصدر: إعداد الباحث

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن بنك أمدرمان الوطني.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لبنك أمدرمان الوطني.

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن بنك أمدرمان الوطني

أولاً: النشأة:

تم إنشاء بنك أم درمان الوطني سيد شباب المصارف في الثالث عشر من أغسطس عام ١٩٩٣م وكان الغرض من التأسيس هو خدمة الأغراض المصرفية والإستثمارية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية واندفاعاً بكل همة بمجالات العمل المصرفية المختلفة ووصولاً للعدالة الإجتماعية والتنمية المتوازية في مختلف قضايا الحياة، وتهيئ للبنك خبرات متميزة نشأت وترتبت في ظل النظام المصرفي الإسلامي.

وقد كان هنالك مجموعة كبرى لهادور في نشأة وتأسيس بنك أم درمان الوطني ومن أهمها[١]:

١. منظمة الشهيد.

٢. شركة شيكان للتأمين وإعادة التامين.

٣. الهيئة الوطنية الاقتصادية.

٤. شركة أميفارما للأدوية.

٥. شركة كرري للطباعة والنشر.

٦. الصندوق القومي للمعاشات.

ثانياً: التطور التاريخي لبنك أم درمان الوطني :

مر بنك ام درمان الوطنى بالعديد من المراحل التاريخية التى شهدت تطوره كما يلي:

واصل بنك أم درمان (سيد شباب المصارف) تميزه وتفرده في مسيرته نحو غايات وآفاق التطور والنماء وخلال أربعة عشر عاماً حافظ البنك على الريادة بين

١ التقرير السنوي، بنك ام درمان الوطني ،٢٠١٧م.

البنوك السودانية في مواجهة المنافسة المحلية والإقليمية والعالمية المتزايدة في كل المؤشرات المالية عاماً بعد الآخر مما ساهم في تمتين رأسماله وتقوية موقفه المالي ليصل إجمالي رأس مال البنك إلي ١٠.٤ مليارات كواحد من أكبر الأموال وتطوراً متكاملاً من الخدمات المصرفية الإلكترونية حائزاً في هذا الجانب حيث أدخل البنك نظام الصرف الآلي الثابت والمتنقل في ٢٣ موقعاً بالعاصمة والولايات وخدمة الهاتف المصرفي والشبكة المصرفية بين الفروع ونقاط البيع لخدمة المواقع التجارية والخدمية في جانب التمويل أصبح مساهماً أساسياً في تمويل المشاريع القومية والحيوية والإستراتيجية ومشاريع البنى التحتية وعلى رأسها البترول وتشييد الطرق والكباري والإنفاق وتمويل شركات المياه وصناعة الحديد والصلب ووسائل النقل والإتصالات وتمويل الزراعة المطرية والمشاريع الإجتماعية والخدمية .

بنك أم درمان الوطني يسعى لأن يصبح مؤسسة اقتصادية متكاملة تأخذ باسباب التطور العلمي الحديث من خلال استخدام الصناعة المصرفية المتقدمة ويمسك بجذوره التأصيلية الراسخة بإلتزام موجهات الشريعة الإسلامية الغراء وضبط معاملاته بأحكامها وكان العام ٢٠٠٢م حافلاً بالإنجازات التي تضاف إلي السجل العامر بالتطور والنمو خلال الأعوام التي خلت من عمر البنك وتدل كل مؤشرات القياس المصرفية على التطور والنمو المتواصل بمعدلات عالية جداً قياساً بالبنية المصرفية والعالمية [١].

لهذا حافظ البنك على موقع الريادة بين المصارف السودانية فقد نال جائزة البنك الأول في السودان للعام ٢٠٠٢ م وذلك حسب تصنيف مجلة The Bank التي تتبع لمؤسسة فاينشال تايمز الإنجليزية أولى حلقات الإنجاز هى الإهتمام المتعاظم لمجابهة المنافسة الخارجية وذلك بزيادة رأس مال البنك وذلك للإيفاء بمتطلبات سياسة إعادة الهيكلة واصلاح الجهاز المصرفي في عامها الأخير وقد

١ التقرير السنوي للبنك ٢٠١٦م

حقق البنك فائضاً في رأس المال أكثر مما هو مطلوب من البنك المركزي وذلك عن إعادة هيكلة رأس المال لمعظم أرباح العام ٢٠٠١م محققاً معدل نمو بلغ ٩١% في العام ٢٠٠١م في الجانب التقني حقق البنك خطوات واسعة بربط فروعه عبر شبكة حاسوب موحدة كما بدا العمل بالشبكات الممغنطة وتم إدخال نظام مصرفي جديد يعني بمتطلبات الصرافة الحديثة حيث تم افتتاح البنك الإلكتروني في مارس ٢٠٠٢م والذي يحتوي على اثني عشر خدمة مصرفية تم تطبيق بعضها وهي خدمة الزبون عبر الإنترنت والبنك الناطق وشبكة الإتصالات بين الفروع وبطاقة تنظيم الصرف وخدمة الصراف الآلي وبطاقة شامخ الذكية والمصرف المنزلي والاستعلام الآلي وبطاقة الادخار وبذلك يكون البنك قد نجح في تنويع وتحديث الخدمات المصرفية والتي زادت من ثقة المتعاملين مع البنك مما أدى إلي زيادة حجم ودائعه بصورة كبيره وأصبح البنك ضامناً رئيسياً لمعظم الصادرات والوارداتها نسبة لسمعته الخارجية التي نالها.

ثالثاً: أهداف البنك :-

لبنك ام درمان الوطنى العديد من الاهداف تتمثل فى الآتى :-[١]

١/ حشد مدخرات الجمهور في جميع ولايات ومحافظات السودان بغرض إعادة توظيفها بما يعود بالنفع على أصحابها وعلى الاقتصاد والمواطن السوداني .

٢/ تجميع وقبول مدخرات العاملين بالخارج .

٣/ تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة عن طريق إنشاء الفروع في كل أنحاء السودان.

٤/ تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية .

٥/ تمويل المشروعات التنموية والاقتصادية والزراعية والنقل الصناعي والتعدين وقطاع التعاون والحرفيين .

---

١ المرجع السابق ذكره.

٦/ توظيف الإمكانيات المتاحة للقوات المسلحة في حدود أغراضها .

٧/ دعم المؤسسات التعاونية للقوات المسلحة العاملة ومتعاقديها وجرحى العمليات

٨/ يقوم البنك بالبحث والاستشارات لتحقيق أغراض وخدمة الجهات الأخرى

رابعاً: المساهمة القومية للبنك :

لم يقتصر بنك أم درمان الوطني على تنفيذ المشاريع الكبيرة فقط بل كانت اسهاماته المقدره في تنفيذ المشاريع الصغيره مثل تمليك وسائل الإنتاج للحرفيين.

أن هناك عدة اهتمامات للبنك في المشروعات القومية وأهمها[١]:

١- الدور الاجتماعي لبنك أم درمان الوطني:

بنك أم درمان الوطني ذو رسالة اجتماعية بلغت من إرث اسلامية فكان عطاؤه الاجتماعي على ثراء كافة شرائح المجتمع وأبرز الدور الاجتماعي الذي يقوم به البنك يتمثل في الآتيشرائح صغار المنتجين والمهنيين، ويتميز بنك أم درمان الوطني بدوره الاجتماعي في كافة فروعه ومنها فرع الخرطوم بحرى الذي يخدم شريحة كبيره جداً من الفنيين وأصحاب الحرف الصغيره بوسائل الانتاج المختلفة من مصانع صغيره ومعدات البناء والانشاءات.

٢- القطاع الصناعي :

أن البنك قام بتمويل انتاج وصناعة البترول في السودان بواسطة شركة هجليج وتمويل مصفاه كونكورب وساهم مساهمة فعالة في تطوير مدينة جياد الصناعية وتوطين صناعة الحديد والصلب في السودان

٣- القطاع الزراعي.

من خلال:

أ / المساهمة في تحويل المشاريع الزراعية المروية والمطرية .

---

١ - بنك أم درمان الوطني، **إدارة الشئون والخدمات المصرفية، الخطاب التسويقي الموحد للبنك في معرض الخرطوم الدولي**، ٢٠١٧م.

ب/ تمويل استيراد الاليات الزراعية .

ج / تمويل صادر الضأن واللحوم .

هـ / المشاركة في تمويل صادر الصمغ والقطن

٤- القطاع الخدمي:

من خلال:

أ/ تمويل سد مروي.

ب/ تمويل وتهيئة وإعمار الولايات الجنوبية.

ج/ توطين العلاج.

د/ تسهيلات استيراد أدوية بشرية وبيطرية.

هـ / تحضير الكتاب المدرسي.

٥- قطاع النقل والاتصالات:

من خلال:

أ/ تمويل الشركة السودانية للاتصالات سوداتل .

ب/ تمويل وتطوير الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون ولاية نهر النيل .

ج/ تمويل طريق شريان الشمال

خامساً: الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك :

هنالك العديد من الخدمات المصرفية التى يقدمها البنك وهى كما يلى:

١/ شبكة الصراف الوطني الآلي ATM الآن وبعد أن تم تنفيذ المرحلة الأولى لشبكة الصراف الوطني الآلي ATM والتي جاءت فكرها في بداية هذا القرن والتي حققت نجاحاً كبيراً فقد كانت أول تجربة للصراف الآلي قد نفذت في بنك النيلين حتى عام ١٩٩٣م حيث كونت في العام ١٩٩٠م لجنة من كبار مهندسي الحاسب الآلي في السودان لدراسة وتشغيل هذا النظام وذلك بإشراف بنك السودان وأوصت اللجنة بعدم الموافقة على هذا المشروع وذلك لأسباب منها :

أ/ عدم ملائمة التغذية الموجودة في ذلك الوقت .

ب/ عدم توفر شبكة اتصال تربط هذه الماكينات وترتبط بالمصارف .

ج/ البرنامج الذي وضع لم يكن مناسباً للعملاء ولم يكونوا على دراية كافية بالماكينات وطريقة استخدامها.

وقد تحاشى بنك أم درمان الوطني سلبيات التجربة السابقة بمراعاته عدة عوامل منها:

أ/ وجود بيئة مصرفية صحيحة.

ب/ كفاءة وعلو تدريب العاملين في البنك والإدارة الفنية فيه.

ج/ وجود شبكة اتصال تربط كل الفروع بالبنك مع بعضها البعض.

د/ توفير التأمين العالي لنظام التشغيل والحماية الأمنية المطمئنة.

هـ/ استخدام أفضل ماكينات تغذية عالية وبرامج تشغيلية جيدة وميسره ومما سبق استطاع بنك أم درمان الوطني من تقديم أفضل خدمة .وبالنسبة للصراف الآلي على مستوى السودان فقد قام البنك بربط جميع الفروع بمجموعة من شبكات (LAN) مربوطة ببعضها بشبكة المعلومات DATA CLOUD وهي شبكة داخلية تجعل فروع البنك كلها مرتبطة كأنها فرع واحد عند توصيل الجهاز خارج حدود البنك يكون توصيله كأنه من فروع البنك أى يوصل كما توصل فروع البنك مع بعضها عن طريق تبديل البيانات المعروفة يوصل بالمخدم.

٢/ مركز الإتصال المباشر (٥٦٥٦):

توفر هذه الخدمة الاستعلام عن الرصيد ومعرفة اسعار العملات الأخرى والإجابة على إستفسارات العملاء من أي هاتف داخل السودان أو خارجه على مدار الساعة وذلك عن طريق الإتصال المباشر مع موظفي البنك عبر مركز الاتصال.[١]

١ التقرير السنوي للبنك ٢٠١٨م

٣/ الموبايل والانترنت المصرفي:

ويمكن عن طريق اجراءت العمليات المصرفية التالية :

أ/ الاستعلام عن الرصيد.

ب/ طلب دفتر الشيكات.

ج/ التحويل من حساب إلي حساب آخر، أو من بنك لاخر.

د/ طلب تقرير عن حركة الحساب.

هـ/ سداد الفواتير.

٤/ بطاقة المعاشيين:

وهي بطاقة تعريفية ممغنطة يتم بموجبها السحب من CARDREDER وقد ضمت لخدمة قطاعات المعاشيين يمكن الاستفادة منها لاحقاً في صرف رواتب العاملين بالمؤسسات المختلفة.

٥/ شبكة السويفت SIWIF:

وهى شبكة عالمية تربط البنك بالعديد من الشبكات من البنوك المختلفة والمصارف العالمية لتسيير عملية استقبال وارسال التحويلات المالية والمعلومات الاخرى المطلوبة بسرعة واتقان وبأقل تكلفة.

٦/ نقاط البيع:

هى محطات طرفية في سداد المشتريات في المواقع والمراكز التجارية كما في مركز عفراء للتسوق باستخدام بطاقة مدفوعة القيمة مقدماً.

٧/ خدمة التمويل المالي بين الفروع ABB:

تجعل كل فرع كوحدة واحدة COUNTERON أى يستطيع غيرها اجراء معاملاته المالية من أى فرع من فروع البنك دون التقييد بالفرع الذي تم فيه فتح حساب الزبون.

شكل (١/١/٣) الهيكل التنظيمى لبنك أم درمان الوطني

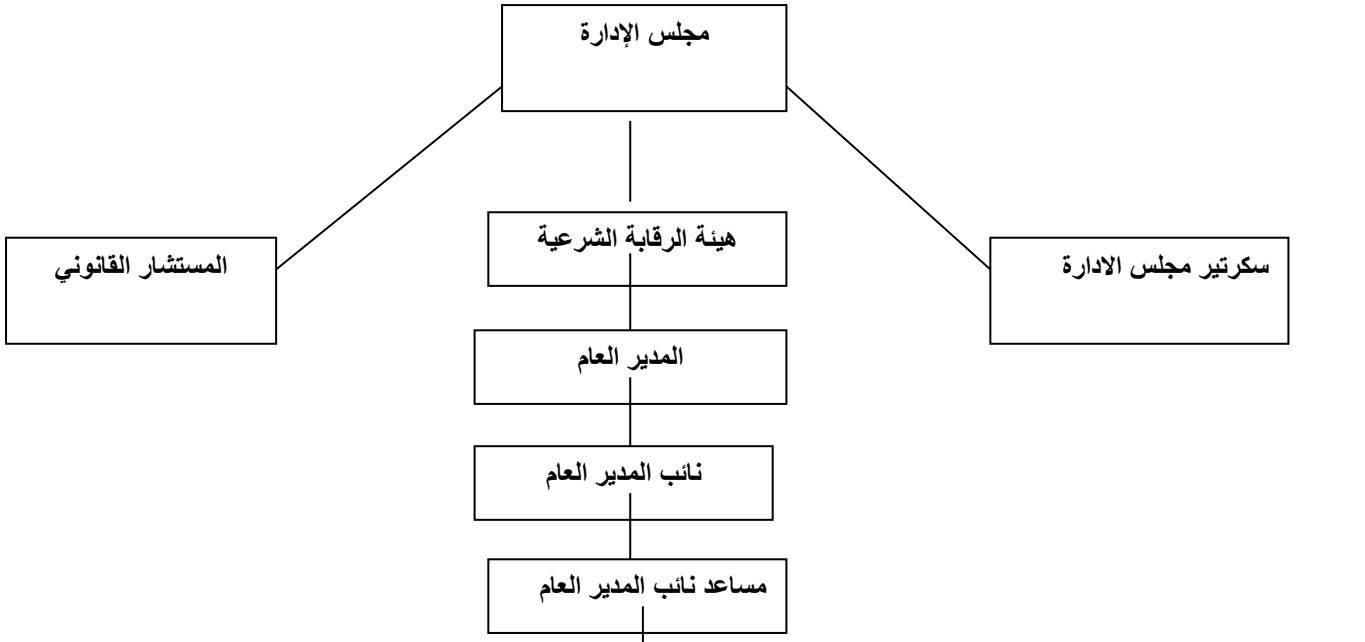

الفروع والإنتشار الجغرافي

أم درمان	بورتسودان	القيادة العامة	الأبيض	سنار	جوبا	السجانة	الدمازين	القضارف

السوق المحلي	سوق ليبيا	هجليج	جامعة السودان	فرع مقترح	فرع	مقترح	تواكيل مقترحة	فرع غير مقترح

المصدر: الشؤون الإدارية، بنك أم درمان الوطني الخرطوم، التقرير السنوي ٢٠٢٠م

شكل (٢/١/٣) الهيكل التنظيمي المقترح

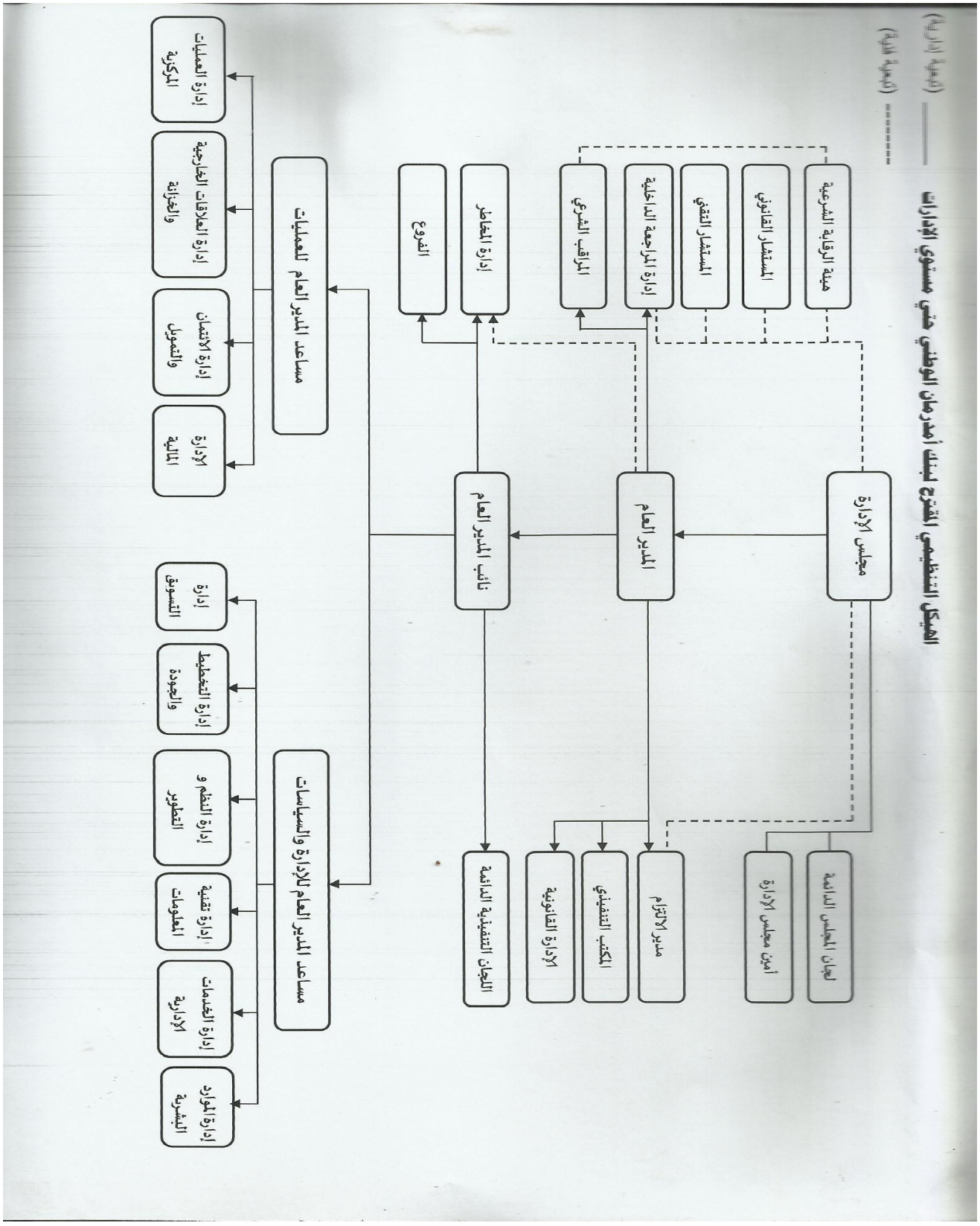

المصدر: الشؤون الإدارية، بنك أم درمان الوطني الخرطوم، التقرير السنوي ٢٠٢٠م

سادساً: الأداء المالي لبنك أمدرمان الوطني في الفترة من ٢٠١٦م – ٢٠٢٠م:

هنالك معايير متفق عليها في عملية تقويم الأداء المالي في بنك أمدرمان وهذه المعايير تتمثل في كل من معايير الطبيعة، ومعايير الأداء والشمول، حيث تم إستخدام قياس الأداء لتحقيق رضا العاملين داخل البنك وذلك لقياس مدى درجة وفاءهم تجاه البنك.

١. الأداء في العام ٢٠١٦م:

من خلال القوائم المالية التي تم عرضها في الموازنة يتضح أن أداء بنك أمدرمان الوطني في العام ٢٠١٦م فاق التوقعات والمخطط له في بعض مؤشرات الأداء حيث بلغت الموجودات بالبنك (15,574,164,960)، كما ارتفعت ودائع العملاء بشقيها الجارية والإدخارية والاستثمارية.

بلغت إستثمارات البنك في العام ٢٠١٦م (562,036,175) له ويعزي ذلك الى دخول البنك في مشاريع تنموية إقتصادية وتمويل ذو بعد إجتماعي وتمويل أصغر.

أما في جانب الإيرادات فقد بلغت الإيرادات في العام ٢٠١٦م، (948,732,699) بنسبة بلغت (٧.١)%.

٢. الأداء في العام ٢٠١٧م:

زادت نسبة موجودات البنك في العام (٢٠١٧م)، وقد بلغت (28,358,964,242) ونسبة (٩.٧%) من فترة الدراسة، مقارنة بالعام السابق ٢٠١٦م الذي كان بنسبة (٥.٣%) وكانت الموجودات (15,574,164,960).

ارتفعت ودائع العملاء بشقيها الجارية (7,850,988,822) والإدخارية (1,605,086,618) في العام (٢٠١٧م) مقارنة مع السابق (٢٠١٦م) ويرجع ذلك الى أن البنك طور العديد من الخدمات المصرفية التي كان لها دور فعال في دخول عدد من العملاء في منظومة البنك.

أما في جانب الإيرادات فقد إرتفعت إيرادات البنك في العام (٢٠١٧م) الي **(1,403,067,167)** مقارنة مع العام السابق (٢٠١٦م) بنسبة زيادة بلغت (١٠.٤%) من مجموع فترة الدراسة.

٣. الأداء في العام ٢٠١٨م:

زادت نسبة الموجودات في العام (٢٠١٨) الى (75,530,186,112) مقارنة مع العام ٢٠١٧م، بنسبة زيادة (٢٥.٧%) حيث كانت هذه الزيادة كبيرة مقارنة بالأعوام السابقة، ولعل ذلك يعزي إلى زيادة الإنتشار الجغرافي للبنك بإفتتاح عدد من الفروع الجديدة بالولايات والعاصمة إضافة الى إنتاج بعض الخدمات الخدمات الإلكترونية الجديده كمنتج (أوكاش) وغيرها.

زادت ودائع العملاء بشقيها الجارية والإدخارية والإستثمارية في العام ٢٠١٨م مقارنة بالأعوام السابقة ويعزي ذلك الى زيادة فروع البنك إضافة إلى زيادة نسبة العائد على أرباح الودائع مقارنة مع المصارف الأخرى.

أما في جانب الإيرادات فقد زادت الإيرادات الى (2,759,672,491) وكانت تلك الزيادة بنسبة (٢٠.٦%) وهي مرتفعة مقارنة بإيرادات الأعوام السابقة.

وفي جانب الإنتشار الجغرافي للبنك فقد اتبع البنك سياسة الإنتشار الجغرافي، وأفتتح العديد من الفروع والنوافذ بالعاصمة والولايات، وقد كان لإنتشار الصرافات الآلية الأثر الكبير في تسهيل عمليات السحب والإيداع والخدمات الأخرى المصاحبة المقدمة للعملاء وكذلك كافة الجهاز المصرفي عملاء الجهاز المصرفي كما أن الفرع الإلكتروني يقدم بعض الخدمات إلكترونيا لكافة المواطنين الذين ليست لديهم حسابات بالبنك كخدمة شراء الكهرباء وسداد الفواتير وغيرها من الخدمات الياً خلال ال ٢٤ ساعة.

٤. الأداء في العام ٢٠١٩م:

نقص اجمالي الموجودات بالبنك الى (75,487,895,111) في العام (٢٠١٩م) بنسبة نقص طفيفة وتشكل الموجودات في العام (٢٠١٩م) نسبة (٢٥.٧%) من مجموع فترة الدراسة مقارنة مع العام السابق وذلك يعود الى أن البنك حافظ على العديد من الخدمات المصرفية.

أما في جانب الإيرادات فقد زادت نسبة الإيرادات في العام (3,103,616,685) ويشكل نسبة (٢٣.١%) من مجموع فترة الدراسة مقارنة بالعام السابق.

٥. الأداء في العام ٢٠٢٠م:

زادت نسبة موجودات البنك في العام (٢٠٢٠م) الى (98,830,706,403) وتقدر نسبة (٣٣.٦%) من فترة الدراسة، مقارنة بالعام السابق ٢٠١٩م الذي كان بنسبة (٢٥.٧%).

ارتفعت ودائع العملاء بشقيها الجارية (38,771,669,620) والإدخارية (5,772,976,697) مقارنة مع السابق (٢٠١٩م) ويرجع ذلك الى أن البنك طور العديد من الخدمات المصرفية التي كان لها دور فعال في دخول عدد من العملاء في منظومة البنك.

أما في جانب الإيرادات فقد إرتفعت إيرادات البنك الى (5,216,356,873) في العام (٢٠٢٠م) مقارنة مع العام السابق (٢٠١٩م) وتقدر نسبة من مجموع الايرادات (٣٨.٨%) من مجموع فترة الدراسة.

المبحث الثاني

عرض وتحليل القوائم المالية وأختبار الفروض:

تم تطبيق الدراسة من المعلومات المالية ببنك أمدرمان الوطني وتشمل القوائم المالية للأعوام (٢٠١٦ – ٢٠٢٠م) حيث تم إستخدام النسب المالية والنسب المئوية لتحليل بيانات الدراسة والمتمثلة في:

أ/ قائمة المركز المالي

ب/ التدفقات النقدية

ج/ قائمة الأرباح والخسائر

وتم إستخدام برنامج التحليل الإحصائي لايجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة، ولقد أعد الباحث هذه القوائم المالية لبنك أمدرمان الوطني في الأعوام (٢٠١٦م – ٢٠٢٠م)، بغرض إستخدامها في تحليل البيانات للوصول إلى نتائج تفيد في إثبات فروض الدراسة.

أولاً: التحليل الوصفي:

١/ رأس مال بنك أمدرمان الوطني:

جدول (١/٢/٣) رأس المال بالجنية السوداني لبنك أمدرمان الوطني في الأعوام ٢٠١٦م – ٢٠٢٠م

العام	رأس المال	النسبة
٢٠١٦م	٨٠.٠٠٠.٠٠٠	%١٢.٦
٢٠١٧م	١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	%١٥.٧
٢٠١٨م	١.٣٤٠..٥٤.٧٤٠	%٢١.١
٢٠١٩م	١.٣٤٠..٥٤.٨٠٠	%٢١.١
٢٠٢٠م	١.٨٨١.٢٥٤.٦٨٠	%٢٩.٥
المجموع	**6.361.364.220**	**%١٠٠.٠**

المصدر: إعداد الباحث من خلال القوائم المالية للبنك، قائمة المركز المالي ٢٠٢١م

شكل (٤/٢/٣) رأس المال ببنك أمدرمان الوطني في الفترة من ٢٠١٦ –٢٠٢٠م

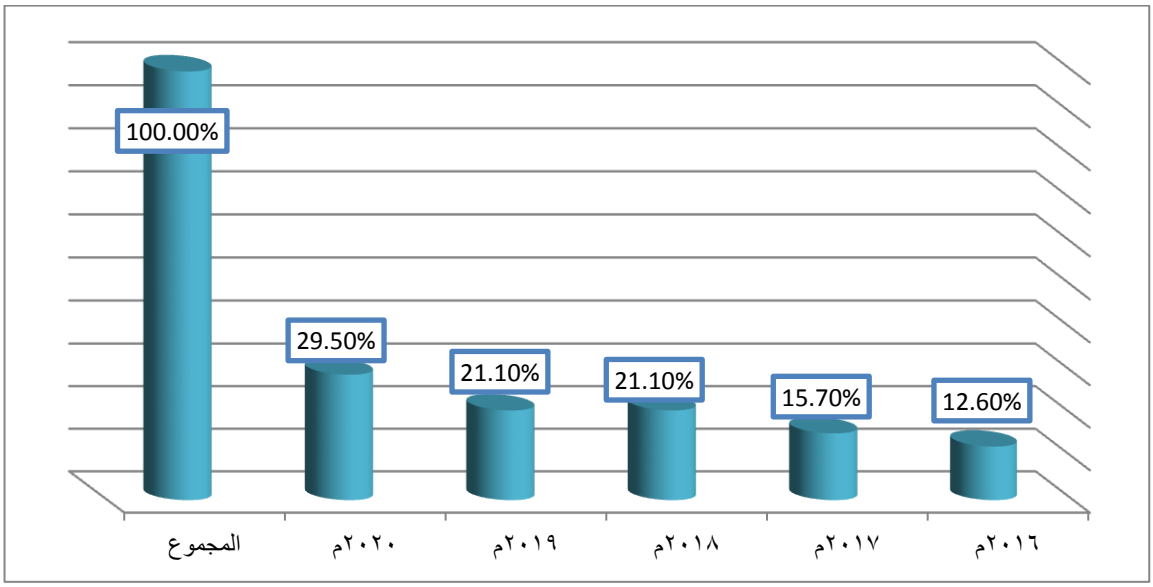

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الجدول (١/٢/٣)

يتضح من الجدول (١/٢/٣) والشكل (٣/٢/٣) والخاص برأس المال في بنك أمدرمان الوطني ان أكبر رأس مال للبنك كان في العام (٢٠٢٠م)، بلغ رأس المال (١.٨٨١.٢٥٤.٦٨٠) بنسبة (٢٩.٥%) من مجموع رأس المال في الفترة من العام (٢٠١٦م – ٢٠٢٠م)، يلي ذلك العام (٢٠١٩م، ٢٠١٨م)، بنسبة (٢١.١%) لكل عام منهما، يلي ذلك العام (٢٠١٧م) بنسبة (١٥.٧%) وأخيراً العام (٢٠١٦م)، بنسبة (١٢.٦%).

ويلاحظ الباحث ثبات رأس المال خلال الأعوام ٢٠١٨، ٢٠١٩م حيث بلغ (١.٣٤٠.٠٥٤.٨٠٠) بنسبة (٢١.١%)، وبلغ مجموع رأس المال خلال فترة الدراسة من العام (٢٠١٦م – ٢٠٢٠م) مبلغ (**6.361.364.220**).

٢/ إجمالي الموجودات:

جدول (٢/٢/٣) إجمالي الموجودات ببنك أمدرمان الوطني ٢٠١٦- ٢٠٢٠م

العام	الموجودات	النسبة
٢٠١٦م	15,574,164,960	%٥.٣
٢٠١٧م	28,358,964,242	%٩.٧
٢٠١٨م	75,530,186,112	%٢٥.٧
٢٠١٩م	75,487,895,111	%٢٥.٧
٢٠٢٠م	98,830,706,403	%٣٣.٦
المجموع	293,781,916,828	%١٠٠.٠

المصدر: إعداد الباحث من خلال القوائم المالية للبنك، قائمة المركز المالي ٢٠٢١م

شكل (٤/٢/٣) الرسم البياني لإجمالي الموجودات ببنك أمدرمان الوطني

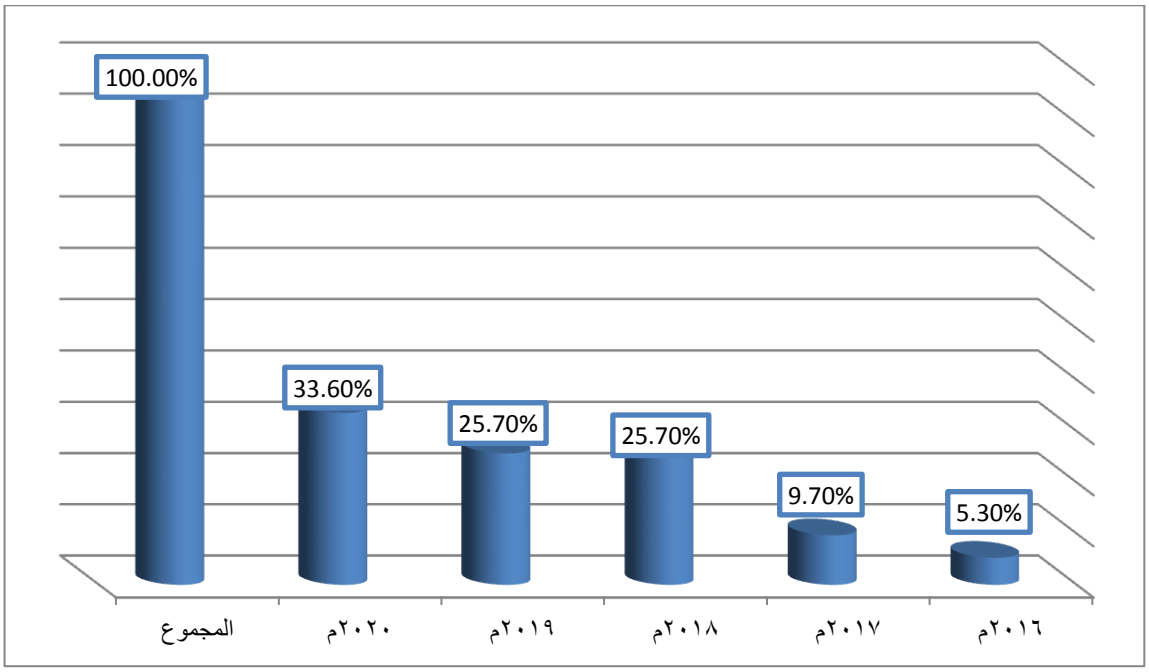

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الجدول (٢/٢/٣)

يتضح من الجدول (٢/٢/٣) والشكل (٤/٢/٣) إن جملة الموجودات في الفترة من (٢٠١٦ – ٢٠٢٠م) مقدارها **(293,781,916,828)** وان أعلى نسبة للموجودات خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠٢٠م)، بنسبة (٣٣.٦%) بمبلغ قدرة **(98,830,706,403)**، بينما أدني نسبة للموجودات خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠١٦م)، بنسبة (٥.٣%) بمبلغ قدرة **(15,574,164,960)**.

٣/ إجمالي المطلوبات:

جدول (٣/٢/٣) إجمالي المطلوبات لبنك أمدرمان الوطني للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م

العام	المطلوبات	النسبة
٢٠١٦م	13,958,253,706	%٥.٢
٢٠١٧م	26,215,068,750	%٩.٧
٢٠١٨م	72,197,070,800	%٢٦.٧
٢٠١٩م	68,118,081,130	%٢٥.٢
٢٠٢٠م	89,846,792,518	%٣٣.٢
المجموع	270,335,266,904	%١٠٠.٠

المصدر: إعداد الباحث من خلال القوائم المالية للبنك، قائمة المركز المالي ٢٠٢١م

شكل (٥/٢/٣) الرسم البياني لإجمالي المطلوبات ببنك أمدرمان الوطني

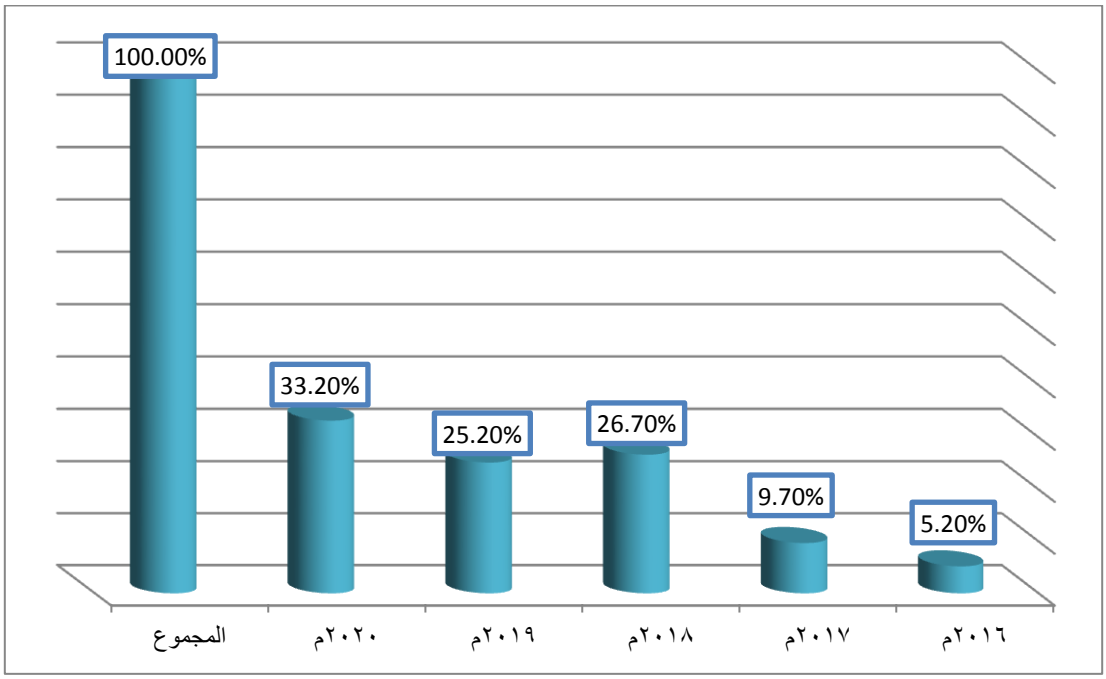

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الجدول (٣/٢/٣)

يتضح من الجدول (٣/٢/٣) والشكل (٥/٢/٣) إن جملة المطلوبات في الفترة من (٢٠١٦ – ٢٠٢٠م) مقدارها **(270,335,266,904)** وان أعلى نسبة للمطلوبات خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠٢٠م)، بنسبة (٣٣.٢%) بمبلغ قدرة **(89,846,792,518)**، بينما أدني نسبة للمطلوبات خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠١٦م)، بنسبة (٥.٢%) بمبلغ قدرة **(13,958,253,706)**.

٤/ إجمالي الأرباح المحتجزة:

جدول (٤/٢/٣) إجمالي الأرباح المحتجزة لبنك أمدرمان الوطني للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م

العام	الأرباح المحتجزة	النسبة
٢٠١٦م	434,545,474	%٦.٠
٢٠١٧م	640,054,819	%٨.٨
٢٠١٨م	1,343,099,600	%١٨.٤
٢٠١٩م	2,183,344,177	%٢٩.٩
٢٠٢٠م	2,690,853,386	%٣٦.٩
المجموع	7,291,897,456	%١٠٠.٠

المصدر: إعداد الباحث من خلال القوائم المالية للبنك، قائمة المركز المالي ٢٠٢١م

شكل (٦/٢/٣) الرسم البياني لإجمالي الأرباح المحتجزة ببنك أمدرمان الوطني

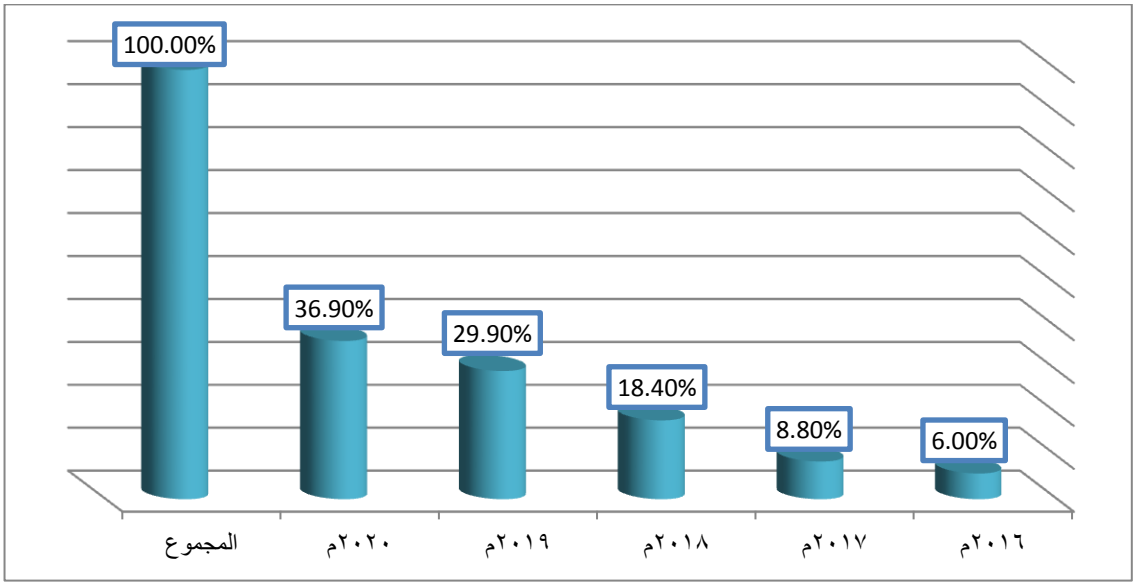

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الجدول (٤/٢/٣)

يتضح من الجدول (٤/٢/٣) والشكل (٦/٢/٣) إن جملة الأرباح المحتجزة في الفترة من (٢٠١٦ – ٢٠٢٠م) مقدارها **(7,291,897,456)** وان أعلى نسبة للأرباح المحتجزة خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠٢٠م)، بنسبة (٣٦.٩%) بمبلغ قدرة **(2,690,853,386)**، بينما أدني نسبة للأرباح المحتجزة خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠١٦م)، بنسبة (٦.٠%) بمبلغ قدرة **(434,545,474)**.

٥/ إجمالي الإحتياطي:

جدول (٣/٢/٥) إجمالي إحتياطي بنك أمدرمان الوطني للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م

العام	إجمالي الإحتياطي	النسبة
٢٠١٦م	381,365,780	%٣.٩
٢٠١٧م	503,840,673	%٥.٢
٢٠١٨م	649,960,972	%٦.٦
٢٠١٩م	3,846,415,004	%٣٩.٣
٢٠٢٠م	4,411,805,819	%٤٥.٠
المجموع	9,793,388,248	%١٠٠.٠

المصدر: إعداد الباحث من خلال القوائم المالية للبنك، قائمة المركز المالي ٢٠٢١م

شكل (٣/٢/٧) الرسم البياني لإجمالي الإحتياطي ببنك أمدرمان الوطني

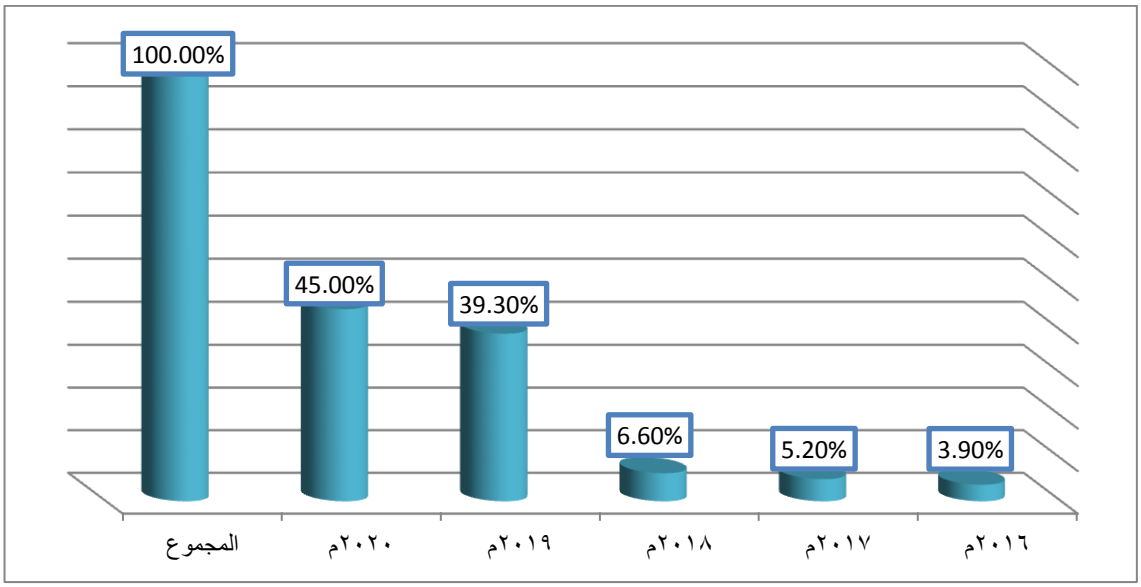

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الجدول (٣/٢/٥)

يتضح من الجدول (٣/٢/٥) والشكل (٣/٢/٧) إن إجمالي الإحتياطي في الفترة من (٢٠١٦ – ٢٠٢٠م) مقداره **(9,793,388,248)** وان أعلى نسبة لإجمالي الإحتياطي خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠٢٠م)، بنسبة (٤٥.٠%) بمبلغ قدرة **(4,411,805,819)**، بينما أدني نسبة لإجمالي الإحتياطي خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠١٦م)، بنسبة (٣.٩%) بمبلغ قدرة **(381,365,780)**.

٦/ إجمالي الدخل:

جدول (٦/٢/٣) إجمالي الدخل من البيوع والإستثمار لبنك أمدرمان الوطني للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م

العام	إجمالي الدخل	النسبة
٢٠١٦م	1,265,036,175	%٨.٢
٢٠١٧م	1,680,262,234	%١٠.٨
٢٠١٨م	2,631,515,645	%١٧.٠
٢٠١٩م	3,658,318,508	%٢٣.٦
٢٠٢٠م	6,255,061,184	%٤٠.٤
المجموع	15,490,193,746	%١٠٠.٠

المصدر: إعداد الباحث من خلال القوائم المالية للبنك قائمة الدخل، ٢٠٢١م

شكل (٨/٢/٣) الرسم البياني لإجمالي الدخل من البيوع والإستثمار ببنك أمدرمان الوطني

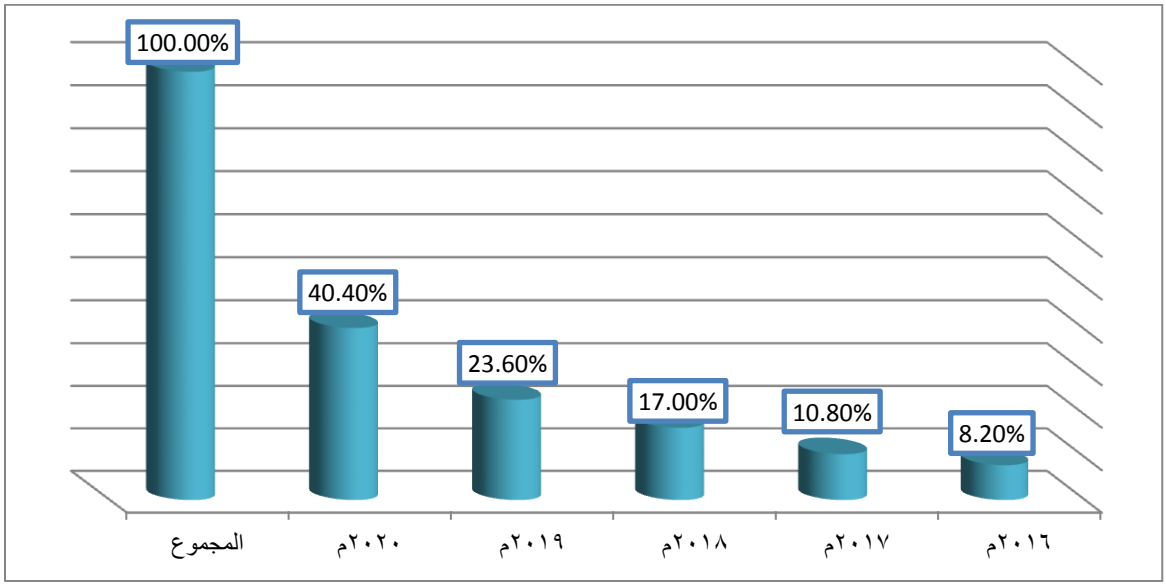

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الجدول (٦/٢/٣)

يتضح من الجدول (٦/٢/٣) والشكل (٨/٢/٣) إن إجمالي الدخل من البيوع والإستثمار في الفترة من (٢٠١٦ – ٢٠٢٠م) مقداره **(15,490,193,746)** وان أعلى نسبة لإجمالي الإحتياطي خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠٢٠م)، بنسبة (٤٠.٤%) بمبلغ قدرة **(6,255,061,184)**، بينما أدني نسبة لإجمالي الدخل من البيوع والإستثمار خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠١٦م)، بنسبة (٨.٢%) بمبلغ قدرة **(1,265,036,175)**.

٧/ إجمالي الدخل:

جدول (٣/٢/٧) إجمالي ايرادات بنك أمدرمان الوطني للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م

العام	إجمالي الإيرادات	النسبة
٢٠١٦م	948,732,699	%٧.١
٢٠١٧م	1,403,067,167	%١٠.٤
٢٠١٨م	2,759,672,491	%٢٠.٦
٢٠١٩م	3,103,616,685	%٢٣.١
٢٠٢٠م	5,216,356,873	%٣٨.٨
المجموع	13,431,454,915	%١٠٠.٠

المصدر: إعداد الباحث من خلال القوائم المالية للبنك قائمة الدخل، ٢٠٢١م

شكل (٣/٢/٩) الرسم البياني لإجمالي إيرادات بنك أمدرمان الوطني

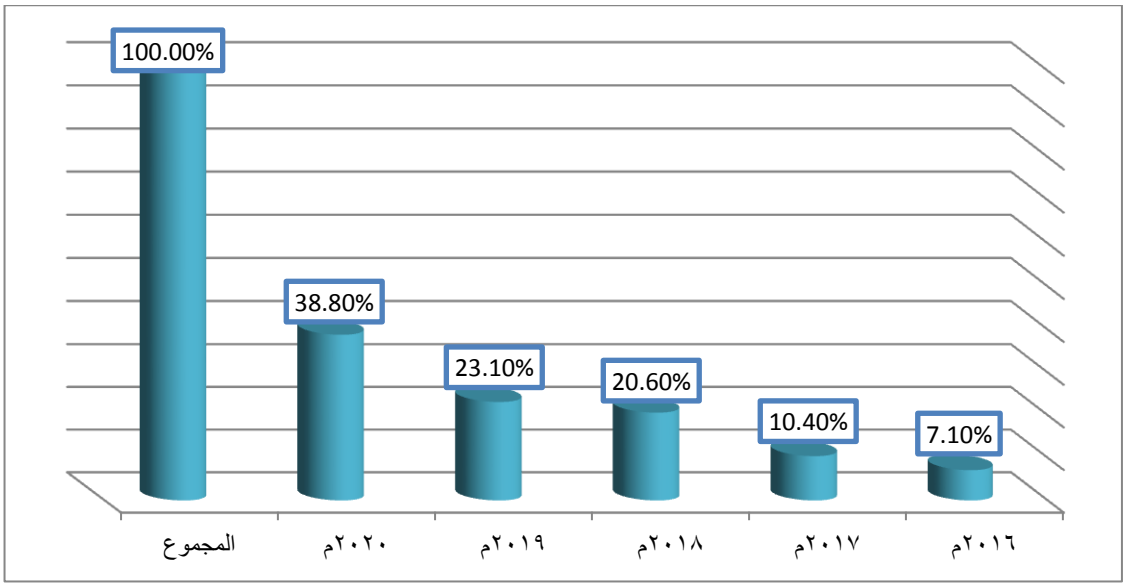

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الجدول (٣/٢/٧)

يتضح من الجدول (٣/٢/٧) والشكل (٣/٢/٩) إن إجمالي الإيرادات في الفترة من (٢٠١٦ – ٢٠٢٠م) بمجموع **(13,431,454,915)** وان أعلى نسبة لإجمالي الإيرادات خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠٢٠م)، بنسبة (٣٨.٨%) بمبلغ قدرة **(5,216,356,873)**، بينما أدني نسبة لإجمالي الإيرادات خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠١٦م)، بنسبة (٧.١%) بمبلغ قدرة **(948,732,699)**.

٨/ إجمالي المصروفات:

جدول (٨/٢/٣) إجمالي مصروفات بنك أمدرمان الوطني للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م

العام	إجمالي المصروفات	النسبة
٢٠١٦م	374,452,192	%٧.٥
٢٠١٧م	507,095,799	%١٠.١
٢٠١٨م	757,061,419	%١٥.٢
٢٠١٩م	1,180,331,681	%٢٣.٦
٢٠٢٠م	2,181,443,383	%٤٣.٦
المجموع	5,000,384,474	%١٠٠.٠

المصدر: إعداد الباحث من خلال القوائم المالية للبنك قائمة الدخل، ٢٠٢١م

شكل (١٠/٢/٣) الرسم البياني لإجمالي المصروفات بنك أمدرمان الوطني

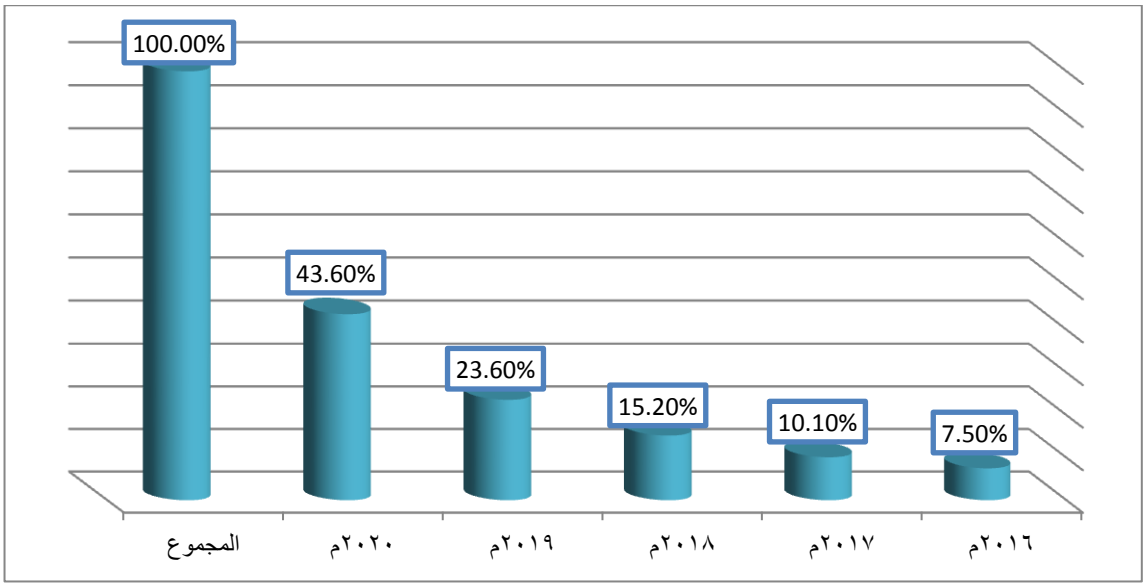

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الجدول (٨/٢/٣)

يتضح من الجدول (٨/٢/٣) والشكل (١٠/٢/٣) إن إجمالي المصروفات في الفترة من (٢٠١٦ – ٢٠٢٠م) بمجموع (**5,000,384,474**) وان أعلى نسبة لإجمالي المصروفات خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠٢٠م)، بنسبة (٤٣.٦%) بمبلغ قدرة (**2,181,443,383**)، بينما أدني نسبة لإجمالي المصروفات خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠١٦م)، بنسبة (٧.٥%) بمبلغ قدرة (**374,452,192**).

٩/ إجمالي صافي الدخل السنوي:

جدول (٩/٢/٣) إجمالي صافي الدخل السنوي بنك أمدرمان الوطني للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م

العام	صافي الدخل السنوي	النسبة
٢٠١٦م	479,348,275	%٧.٩
٢٠١٧م	703,484,929	%١١.٦
٢٠١٨م	1,478,782,126	%٢٤.٣
٢٠١٩م	1,427,024,192	%٢٣.٥
٢٠٢٠م	1,985,417,874	%٣٢.٧
المجموع	6,074,057,396	%١٠٠.٠

المصدر: إعداد الباحث من خلال القوائم المالية للبنك قائمة الدخل، ٢٠٢١م

شكل (١١/٢/٣) الرسم البياني لصافي الدخل السنوي بنك أمدرمان الوطني

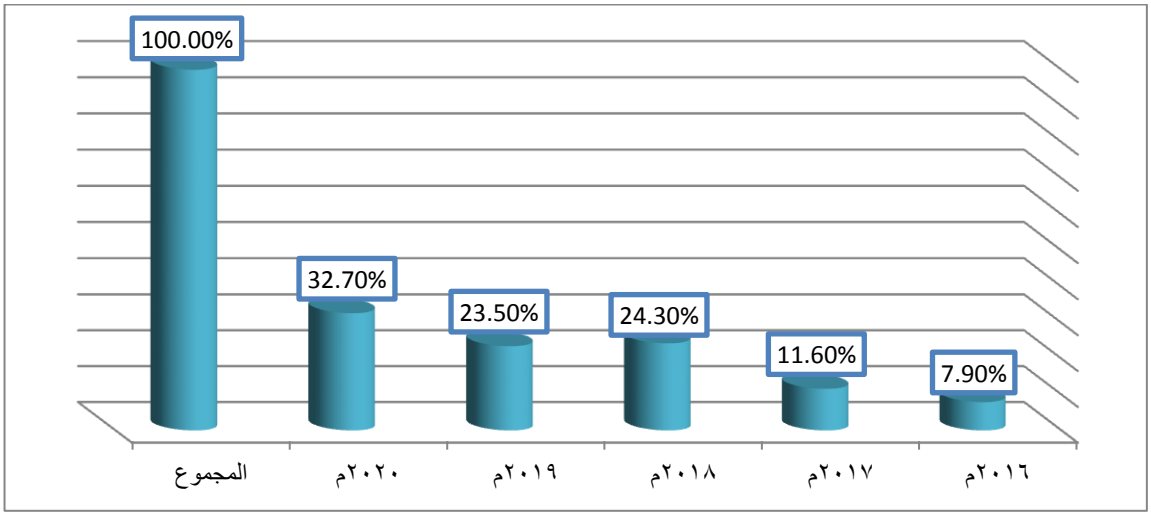

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الجدول (٩/٢/٣)

يتضح من الجدول (٩/٢/٣) والشكل (١١/٢/٣) إن صافي الدخل السنوي في الفترة من (٢٠١٦ – ٢٠٢٠م) بمجموع **(6,074,057,396)** وان أعلى نسبة صافي الدخل السنوي خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠٢٠م)، بنسبة (٣٢.٧%) بمبلغ قدرة **(1,985,417,874)**، يليها العام (٢٠١٨م) بنسبة (٢٤.٣%) بينما العام (٢٠١٩م)، بنسبة (٢٣.٥%) بينما أدني نسبة لصافي الدخل السنوي خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠١٦م)، بنسبة (٧.٩%) بمبلغ قدرة **(479,348,275)**.

١٠/ إجمالي التدفقات النقدية:

جدول (10/٢/٣) إجمالي التدفقات النقدية بنك أمدرمان الوطني للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م

العام	إجمالي التدفقات النقدية	النسبة
٢٠١٦م	235,358,013	%٢.٦
٢٠١٧م	998,375,231	%١١.٢
٢٠١٨م	2,757,431,686	%٣١.٠
٢٠١٩م	1,469,607,767	%١٦.٥
٢٠٢٠م	3,443,063,578	%٣٨.٧
المجموع	8,903,836,275	%١٠٠.٠

المصدر: إعداد الباحث من خلال القوائم المالية للبنك، قائمة التدفقات النقدية، ٢٠٢١م

شكل (12/٢/٣) الرسم البياني إجمالي التدفقات النقدية بنك أمدرمان الوطني

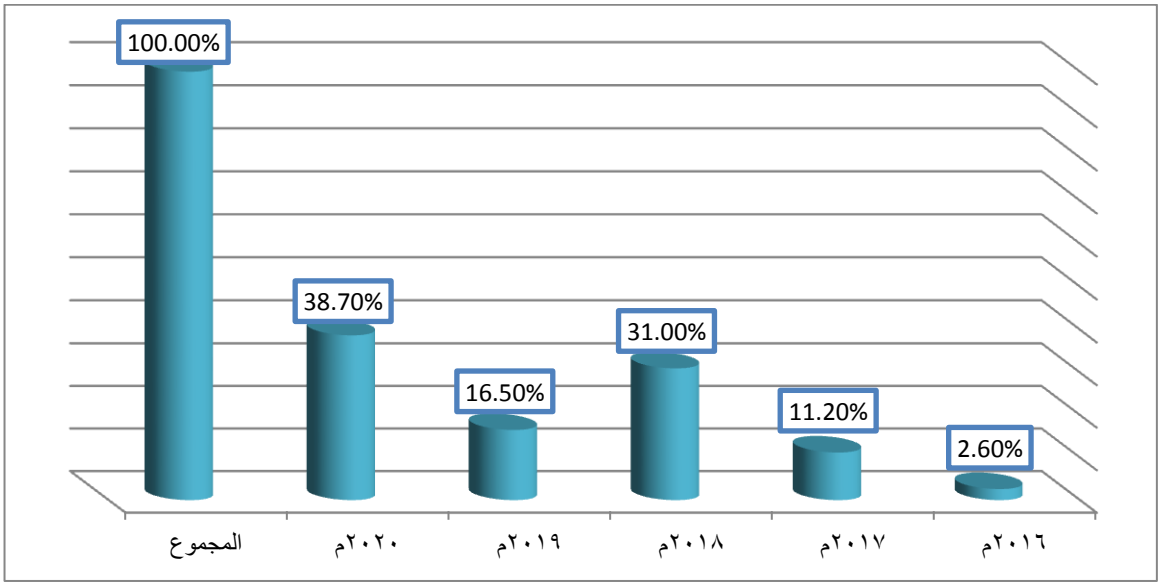

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الجدول (١٠/٢/٣)

يتضح من الجدول (١٠/٢/٣) والشكل (١٢/٢/٣) إن إجمالي التدفقات النقدية في الفترة من (٢٠١٦ – ٢٠٢٠م) بمجموع **(8,903,836,275)** وان أعلى نسبة إجمالي التدفقات النقدية خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠٢٠م)، بنسبة (٣٨.٧%) بمبلغ قدرة **(3,443,063,578)**، يليها العام (٢٠١٨م) بنسبة (٣١.٠%) بينما العام (٢٠١٩م)، بنسبة (١٦.٥%) أما العام (٢٠١٧م) بنسبة (١١.٢%) بينما أدني نسبة لإجمالي التدفقات النقدية خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠١٦م)، بنسبة (٢.٦%) بمبلغ قدرة **(235,358,013)**.

١١/ إجمالي التدفقات النقدية من الإستثمار:

جدول (١١/٢/٣) إجمالي التدفقات النقدية من الإستثمار بنك أمدرمان الوطني للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م

العام	التدفقات النقدية من الإستثمار	النسبة
٢٠١٦م	898,326,960	%٢.٤
٢٠١٧م	4,765,881,454	%١٢.٦
٢٠١٨م	6,465,296,694	%١٧.٠
٢٠١٩م	6,882,163,748	%١٨.٢
٢٠٢٠م	18,875,021,852	%٤٩.٨
المجموع	37,886,690,708	%١٠٠.٠

المصدر: إعداد الباحث من خلال القوائم المالية للبنك، قائمة التدفقات النقدية، ٢٠٢١م

شكل (١٣/٢/٣) الرسم البياني إجمالي التدفقات النقدية من الإستثمار بنك أمدرمان الوطني

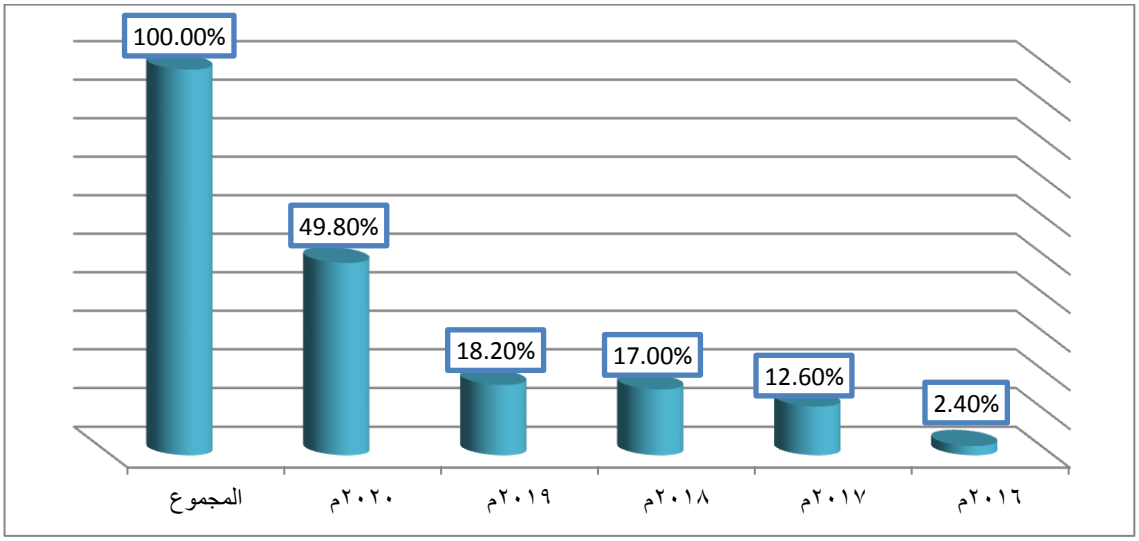

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الجدول (١١/٢/٣)

يتضح من الجدول (١١/٢/٣) والشكل (١٣/٢/٣) إن إجمالي التدفقات النقدية من الإستثمار في الفترة من (٢٠١٦ – ٢٠٢٠م) بمجموع **(37,886,690,708)** وان أعلى نسبة لإجمالي التدفقات النقدية من الإستثمار خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠٢٠م)، بنسبة (٤٩.٨%) بمبلغ قدرة **(18,875,021,852)**، يليها العام (٢٠١٩م) بنسبة (١٨.٢%) بينما العام (٢٠١٨م) بنسبة (١٧.٠%) أما العام (٢٠١٧م) بنسبة (١٢.٦%) بينما أدني نسبة لإجمالي التدفقات النقدية من الإستثمار خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠١٦م)، بنسبة (٢.٤%) بمبلغ قدرة **(898,326,960)**.

١٢/ صافي التدفقات النقدية من التمويل:

جدول (١٢/٢/٣) صافي التدفقات النقدية من التمويل بنك أمدرمان الوطني للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م

العام	صافي التدفقات النقدية من التمويل	النسبة
٢٠١٦م	1,126,181,505	%١.٤
٢٠١٧م	10,855,748,192	%١٣.٤
٢٠١٨م	44,762,222,993	%٥٥.٣
٢٠١٩م	5,078,656,395	%٦.٣
٢٠٢٠م	19,072,408,516	%٢٣.٦
المجموع	80,895,217,601	%١٠٠.٠

المصدر: إعداد الباحث من خلال القوائم المالية للبنك، قائمة التدفقات النقدية، ٢٠٢١م

شكل (١٤/٢/٣) الرسم البياني صافي التدفقات النقدية من التمويل بنك أمدرمان الوطني

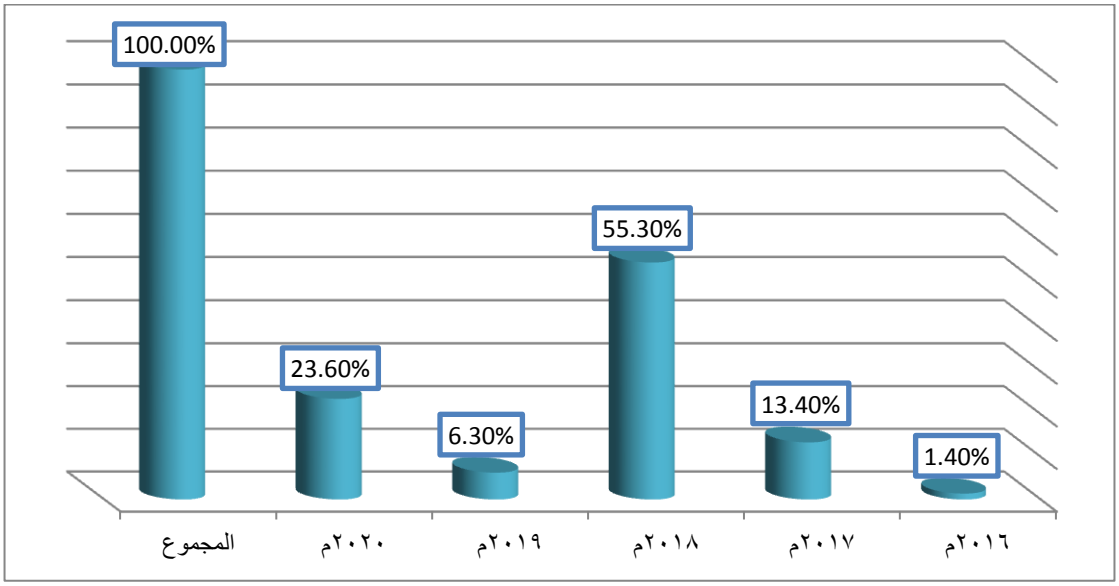

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الجدول (١٢/٢/٣)

يتضح من الجدول (١٢/٢/٣) والشكل (١٤/٢/٣) إن صافي التدفقات النقدية من التمويل في الفترة من (٢٠١٦ – ٢٠٢٠م) بمجموع **(80,895,217,601)** وان أعلى نسبة لصافي التدفقات النقدية من التمويل خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠١٨م)، بنسبة (٥٥.٣%) بمبلغ قدرة **(44,762,222,993)**، يليها العام (٢٠٢٠م) بنسبة (٢٣.٦%) بمبلغ قدره **(19,072,408,516)** بينما العام (٢٠١٧م) بنسبة (١٣.٤%) أما العام (٢٠١٩م) بنسبة (٦.٣%) بينما أدني نسبة صافي التدفقات النقدية من التمويل خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠١٦م)، بنسبة (١.٤%) بمبلغ قدرة **(1,126,181,505)**.

١٣/ النقد وما في حكمه بداية العام:

جدول (١٣/٢/٣) النقد وما في حكمه بداية العام بنك أمدرمان الوطني للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م

العام	النقد وما في حكمه بداية العام	النسبة
٢٠١٦م	5,237,303,799	%٤.٣
٢٠١٧م	5,700,516,357	%٤.٧
٢٠١٨م	12,788,758,326	%١٠.٦
٢٠١٩م	53,828,393,906	%٤٤.٥
٢٠٢٠م	43,337,181,530	%٣٥.٩
المجموع	120,892,153,918	%١٠٠.٠

المصدر: إعداد الباحث من خلال القوائم المالية للبنك قائمة الدخل، ٢٠٢١م

شكل (15/٢/٣) الرسم البياني النقد وما في حكمه بداية العام بنك أمدرمان الوطني

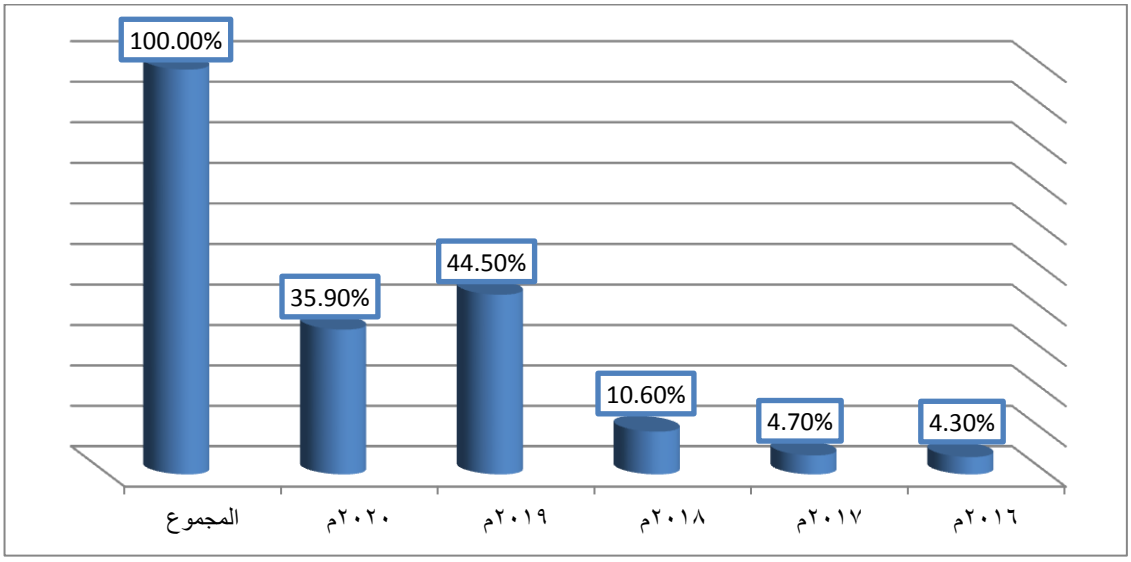

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الجدول (١٣/٢/٣)

يتضح من الجدول (١٣/٢/٣) والشكل (١٥/٢/٣) إن النقد وما في حكمه بداية العام في الفترة من (٢٠١٦ – ٢٠٢٠م) بمجموع **(120,892,153,918)** وان أعلى نسبة النقد وما في حكمه بداية العام خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠١٩م)، بنسبة (٤٤.٥%) بمبلغ قدرة **(53,828,393,906)**، يليها العام (٢٠٢٠م) بنسبة (٣٥.٩%) بينما العام (٢٠١٨م)، بنسبة (١٠.٦%) أما العام (٢٠١٧م)، بنسبة (٤.٧%) بينما أدني نسبة للنقد وما في حكمه بداية العام خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠١٦م)، بنسبة (٤.٣%) بمبلغ قدرة **(5,237,303,799)**.

١٤/ النقد وما في حكمه نهاية العام:

جدول (١٤/٢/٣) النقد وما في حكمه نهاية العام بنك أمدرمان الوطني للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م

العام	النقد وما في حكمه نهاية العام	النسبة
٢٠١٦م	5,700,516,357	%٣.٥
٢٠١٧م	12,788,758,326	%٧.٩
٢٠١٨م	53,843,116,311	%٣٣.١
٢٠١٩م	43,337,181,530	%٢٦.٦
٢٠٢٠م	46,977,631,772	%٢٨.٩
المجموع	162,647,204,296	%١٠٠.٠

المصدر: إعداد الباحث من خلال القوائم المالية للبنك قائمة الدخل، ٢٠٢١م

شكل (16/٢/٣) الرسم البياني النقد وما في حكمه نهاية العام بنك أمدرمان الوطني

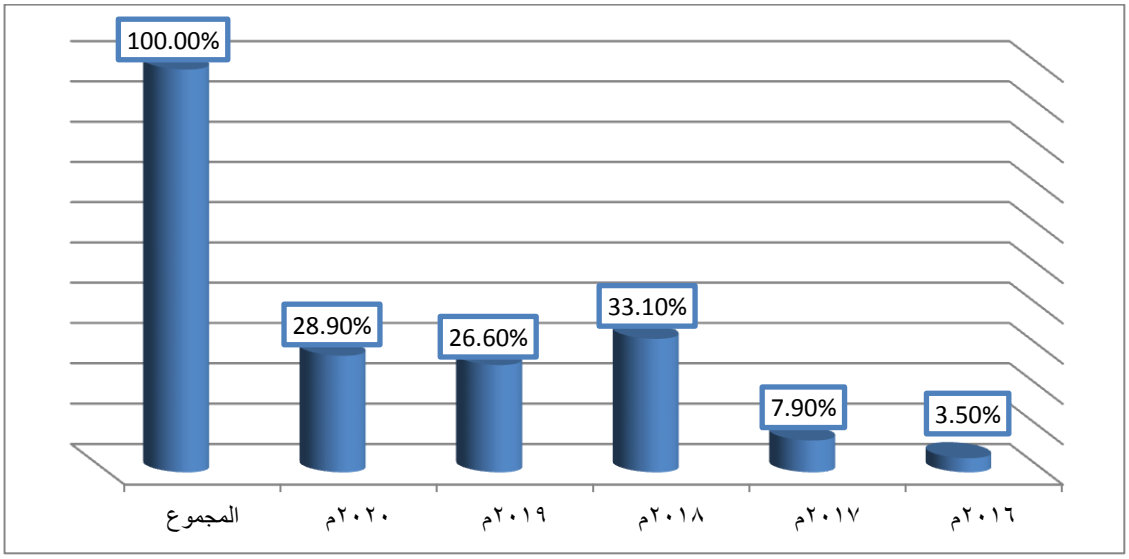

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الجدول (١٤/٢/٣)

يتضح من الجدول (١٤/٢/٣) والشكل (١٦/٢/٣) إن النقد وما في حكمه نهاية العام في الفترة من (٢٠١٦ – ٢٠٢٠م) بمجموع **(162,647,204,296)** وان أعلى نسبة النقد وما في حكمه نهاية العام خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠١٨م)، بنسبة (٣٣.١%) بمبلغ قدرة **(53,843,116,311)**، يليها العام (٢٠٢٠م) بنسبة (٢٨.٩%) بينما العام (٢٠١٩م)، بنسبة (٢٦.٦%) أما العام (٢٠١٧م) بنسبة (٧.٩%) بينما أدني نسبة للنقد وما في حكمه نهاية العام خلال فترة الدراسة كانت في العام (٢٠١٦م)، بنسبة (٣.٥%) بمبلغ قدرة **(5,700,516,357)**.

ثانياً: التحليل المالي وإختبار الفروض:

إستطاع الباحث الحصول على بيانات التحليل المالي بنك أمدرمان الوطني في الفترة من (٢٠١٦ – ٢٠٢٠م) مما حد من طول السلاسل المستخدمة هنا، ولذلك فإن نماذج التوقع التي استخدمت أنحصرت في نماذج التمهيد الأسي (الخطي، والأسي) وقبل عرض نماذج ونتائج التوقع يستعرض الشكل البياني لتوضيح الكيفية التي على على أساسها تم إختيار النموذج، ومناسبة النموذج للبيانات (درجة دقة التوقع) قيمت من خلال متوسط القيم المطلقة والخطأ، ومتوسط القيم المطلقة لنسب الخطاء بحكم أنها الأكثر دقة ويكمل بعضها البعض، فبينما يتميز الأول بعكس القيم الفعلية للسلسلة، يتميز الثاني بأنه يمكن من مقارنة النماذج عبر السلاسل المختلفة، وقد حللت البيانات باستخدام برنامج إكسل (Excel) والحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS ولغرض ملائمة البرمجيات الإحصائية، ولغرض تبسيط العرض.

وفيما يلي تعرض نتائج تحليل الإيرادات والمصروفات وصافي الدخل السنوي في بنك أمدرمان الوطني:

١/ تحليل الإيرادات لبنك أمدرمان الوطني من ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م:

سلاسل الإيرادات لبنك أمدرمان الوطني في الفترة من ٢٠١٦– ٢٠٢٠م، حيث تحتوي السلسلة على الأرباح بالجنيه السوداني، إضافة إلى الإحصائيات المتعلقة بوصف النموذج المستخدم ومدى دقته.

شكل (١٧/٢/٣) سلاسل الإيرادات لبنك أمدرمان الوطني في الفترة من ٢٠١٦- ٢٠٢٠م

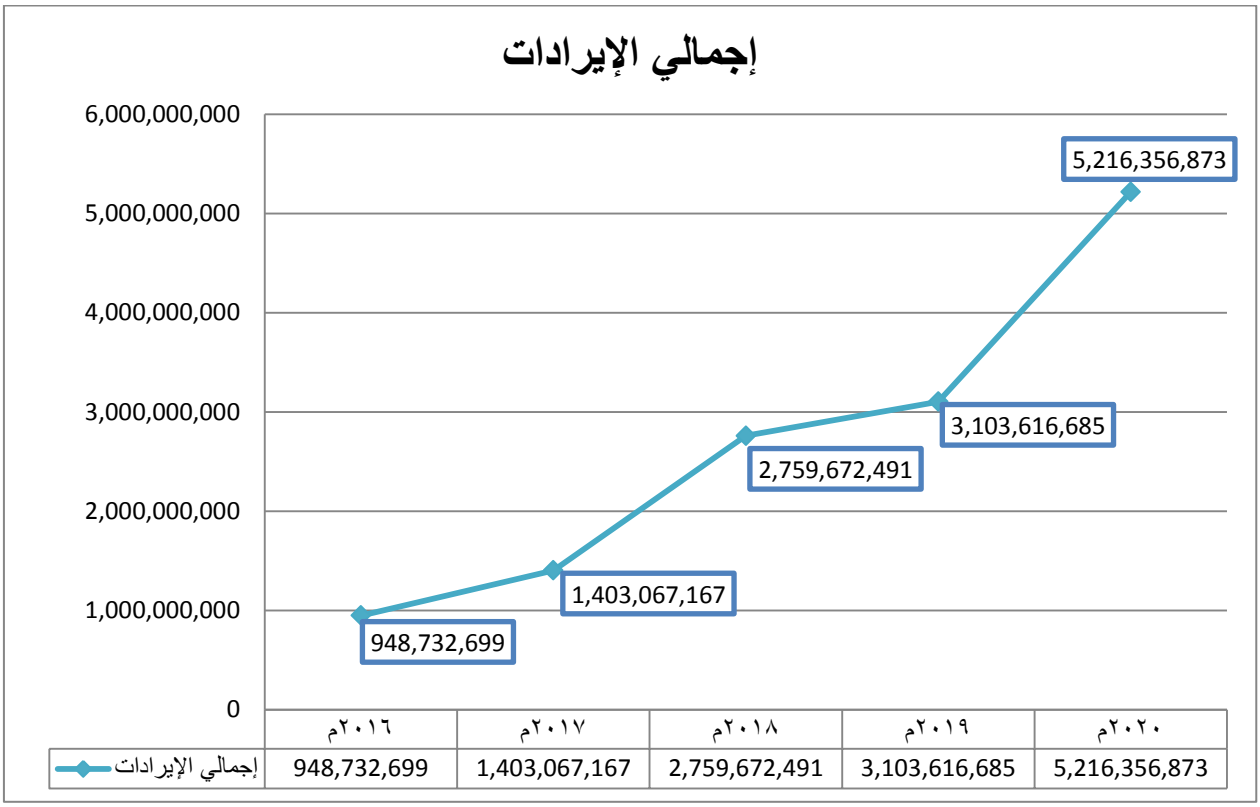

المصدر: إعداد الباحث من خلال القوائم المالية للبنك إجمالي الإيرادات، ٢٠٢١م

يتضح من الشكل (١٧/٢/٣) سلاسل الإيرادات لبنك أمدرمان الوطني في الفترة من العام (٢٠١٦م – ٢٠٢٠م) شهدت الإيرادات زيادة بصورة مستمرة من العام ٢٠١٦م حتى العام ٢٠٢٠م، أي أنها تتزايد بشكل خطياً، وبالتالي فان النموذج الخطي هو الأنسب للتعبير عنها، وبما أن السلاسل كانت تتزايد فليس هنالك سوى خياري النموذج الأسي والنموذج الخطي ولذلك فقد جربا معاً، وقورن بينهما على أساس مقدار الخطاء في التنبؤ (الأقل خطاء هو الأكثر دقة في التنبؤ)، وقد حددت قيم المعاملين ألفا وجاما للنموذجين الأسي والخطي بشكل آلى من خلال طريقة بحث الشبكة (Grid Search) في برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) والتي تختار قيم ألفا وجاما على أساس تصغير درجات الخطاء في التنبؤ.

٢/ تحليل المصروفات لبنك أمدرمان الوطني في الفترة من (٢٠١٦ – ٢٠٢٠م):

شكل (١٨/٢/٣) سلاسل المصروفات لبنك أمدرمان الوطني في الفترة من ٢٠١٦– ٢٠٢٠م، حيث تحتوي السلسلة على المصروفات بالجنيه السوداني، إضافة إلى الإحصائيات المتعلقة بوصف النموذج المستخدم ومدى دقته.

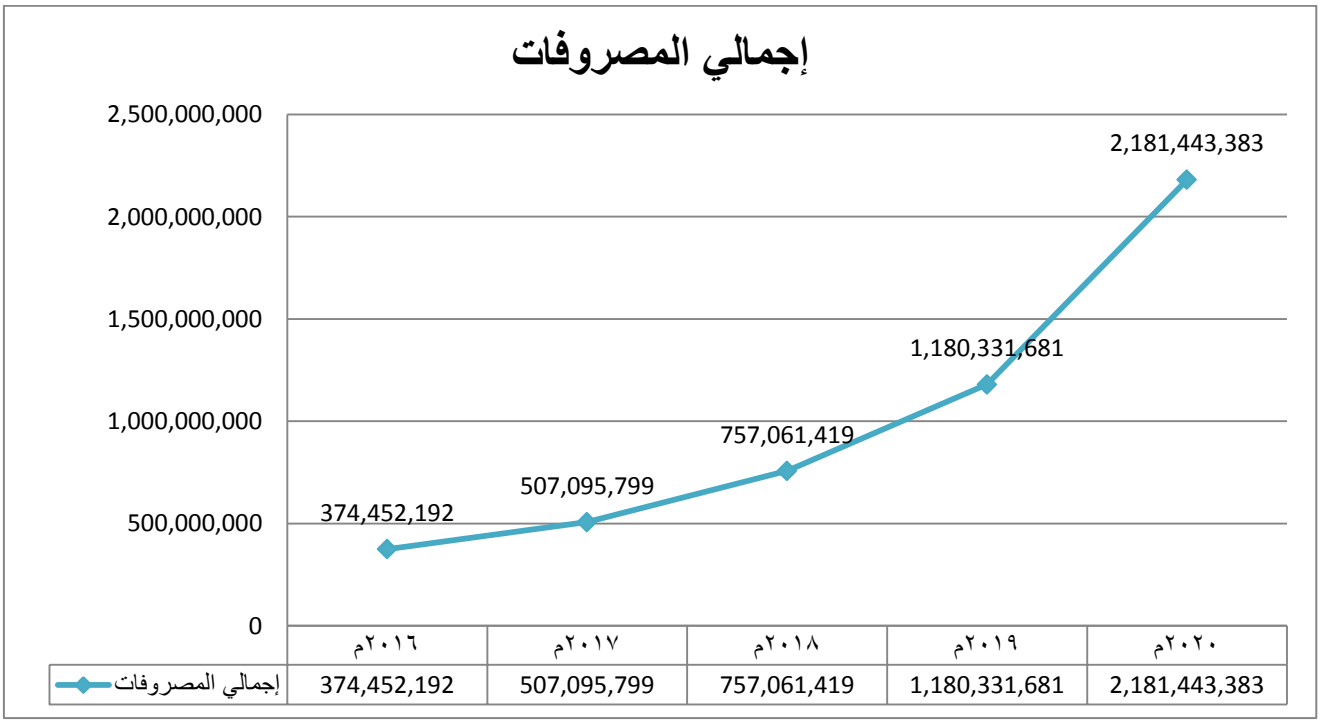

	٢٠١٦م	٢٠١٧م	٢٠١٨م	٢٠١٩م	٢٠٢٠م
إجمالي المصروفات	374,452,192	507,095,799	757,061,419	1,180,331,681	2,181,443,383

المصدر: إعداد الباحث من خلال القوائم المالية للبنك إجمالي المصروفات، ٢٠٢١م

يتضح من الشكل (١٨/٢/٣) سلاسل المصروفات لبنك أمدرمان الوطني في الفترة من العام (٢٠١٦م – ٢٠٢٠م) شهدت المصروفات زيادة بصورة مستمرة من العام ٢٠١٦م حتى العام ٢٠٢٠م، أي أنها تتزايد بشكل خطياً، وبالتالي فان النموذج الخطي هو الأنسب للتعبير عنها، وبما أن السلاسل كانت تتزايد فليس هنالك سوى خياري النموذج الأسي والنموذج الخطي ولذلك فقد جربا معاً، وقورن بينهما على أساس مقدار الخطاء في التنبؤ (الأقل خطاء هو الأكثر دقة في التنبؤ)، وقد حددت قيم المعاملين ألفا وجاما للنموذجين الأسي والخطي بشكل آلى من خلال طريقة بحث الشبكة (Grid Search) في برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) والتي تختار قيم ألفا وجاما على أساس تصغير درجات الخطاء في التنبؤ.

٣/ تحليل الدخل لبنك أمدرمان الوطني في الفترة من (٢٠١٦م – ٢٠٢٠م)

شكل (١٩/٢/٣) سلاسل صافي الدخل السنوي لبنك أمدرمان الوطني في الفترة ٢٠١٦– ٢٠٢٠م، حيث تحتوي السلسلة على صافي الدخل السنوي بالجنيه السوداني، إضافة إلى الإحصائيات المتعلقة بوصف النموذج المستخدم ومدى دقته.

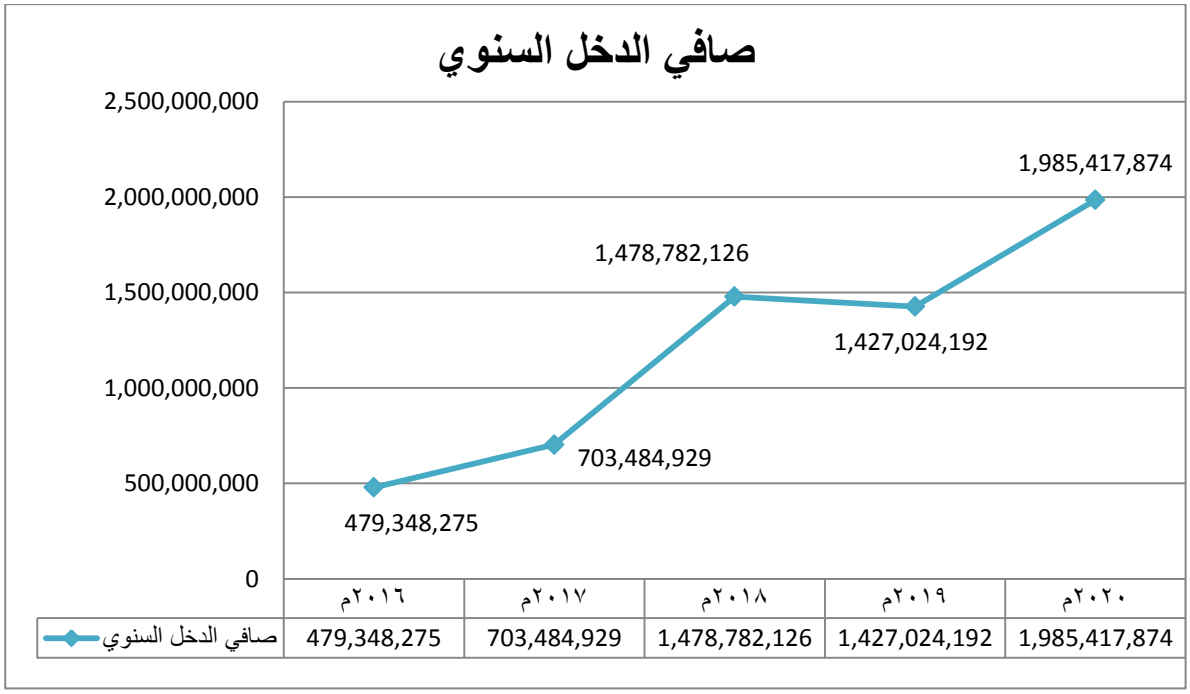

المصدر: إعداد الباحث من خلال القوائم المالية للبنك صافي الدخل السنوي، ٢٠٢١م

يتضح من الشكل (١٩/٢/٣) سلاسل صافي الدخل السنوي لبنك أمدرمان الوطني في الفترة من العام (٢٠١٦م – ٢٠٢٠م) شهد صافي الدخل السنوي زيادة بصورة مستمرة من العام ٢٠١٦م حتى العام ٢٠١٨م، وإنخفض في العام (٢٠١٩م) نتيجة للظروف السياسية بالبلاد وأرتفعت في العام (٢٠٢٠م) عادت الى الإرتفاع، أي أنها تتزايد بشكل خطياً، وبالتالي فان النموذج الخطي هو الأنسب للتعبير عنها، وبما أن السلاسل كانت تتزايد فليس هنالك سوى خياري النموذج الأسي والنموذج الخطي ولذلك فقد جربا معاً، وقورن بينهما على أساس مقدار الخطاء في التنبؤ (الأقل خطاء هو الأكثر دقة في التنبؤ)، وقد حددت قيم المعاملين ألفا وجاما للنموذجين الأسي والخطي بشكل آلى من خلال طريقة بحث الشبكة (Grid Search) في برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) والتي تختار قيم ألفا وجاما على أساس تصغير درجات الخطاء في التنبؤ.

ثالثاً: تحليل الأداء المالي لبنك أمدرمان الوطني:

التحليل المالي للقوائم يهدف الى توضيح مضامين القوائم المالية وإستخدام الأرقام التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية من أجل إتخاذ بعض القرارات من قبل المستفيدين من هذه القوائم داخلياً أو خارجيا، ويتم التحليل المالي للقوائم المالية من خلال التحليل الأفقي للقوائم المالية، والتحليل الرأسي للقوائم المالية والتحليل المالي بإستخدام ما يسمى بالنسب المالية.

في النسب المالية تتم مقارنة بعض الحسابات في بنود القوائم المالية ببعضها البعض عن طريق الأسلوب النسبي من خلال البسط والمقام، بحيث تعطي هذه النسب مؤشرات على أداء الشركة بالنظر إلى البنود التي تحتويها هذه النسب المالية، ليتم بعد ذلك مقارنة هذه النسب مع النسب المماثلة للشركات الأخرى المنافسة ضمن نفس القطاع، وهنالك العديد من أنواع النسب التي يتم بها تقييم الأداء المالي للبنوك.

ويعتبر التحليل المالي بالنسب مرادفاً إلى حد ما لأسلوب التحليل الرأسي، إذ تم فيه مقارنة الأرقام في القوائم المالية للفترة المالية نفسها، بحيث تتم فيه مقارنة حسابات أو بنود القوائم المالية التي تربطها سببية ببعضها، وتكو حصيلة هذه المقارنة نسب مالية، ويموجب علاقات السببية هذه يمكن إشتقاق عدد كبير من النسب المالية تمكن المحللين الماليين من إستخدامها كمؤشرات في تقييم الأداء المالي للبنك وأوجه نشاطه المختلفة، وعلى سبيل التطبيق تم إستخدام النسب التالية في التحليل المالي ببنك أمدرمان الوطني في الفترة من ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م:

١/ نسب السيولة Liquidity Ratios.

يمكن تعريف السيولة المالية بشكل عام في كونها: القدرة على تحويل الأصول المتداولة إلى سيولة نقدية بغرض الوفاء بالإلتزامات المستحقة، وعليه فإن نسب السيولة هي مجموعة النسب التي تقيس قدرة البنك على الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل من خلال توفير السيولة المناسبة، كما يمكن تنسيب النقد المحقق من

النشاط إلى المبيعات أوالديون أو أي من الحسابات الأخرى، وتستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الأئتماني للبنك والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، ويتم قياسها عن طريق نسب التداول.

$$\text{نسب التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

تحليل نسب التداول في بنك أمدرمان الوطني في الفترة من ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م

الجدول (٣/٢/١٥) والشكل (٣/٢/٢٠) يوضح نسب التداول ببنك أمدرمان الوطني في الفترة من خلال ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م، حيث تحتوي السلسلة على نسب التداول، إضافة الى الإحصائيات المتعلقة بوصف النماذج المستخدمة ومدى دقتها

جدول (٣/٢/١٥) إجمالي الموجودات، وإجمالي المطلوبات، ونسبة التداول

العام	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	نسبة التداول
٢٠١٦م	15,574,164,960	6.948.895.164	2.241243
٢٠١٧م	28,358,964,242	12.342.610.520	2.297647
٢٠١٨م	75,530,186,112	29.695.465.269	2.543492
٢٠١٩م	75,487,895,111	35,213,164,927	2.143741
٢٠٢٠م	98,830,706,403	53,542,612,275	1.845833

المصدر: إعداد الباحث من خلال القوائم المالية للبنك قائمة المركز المالي، ٢٠٢١م

شكل (٣/٢/٢٠) الرسم البياني نسب التداول بنك أمدرمان الوطني

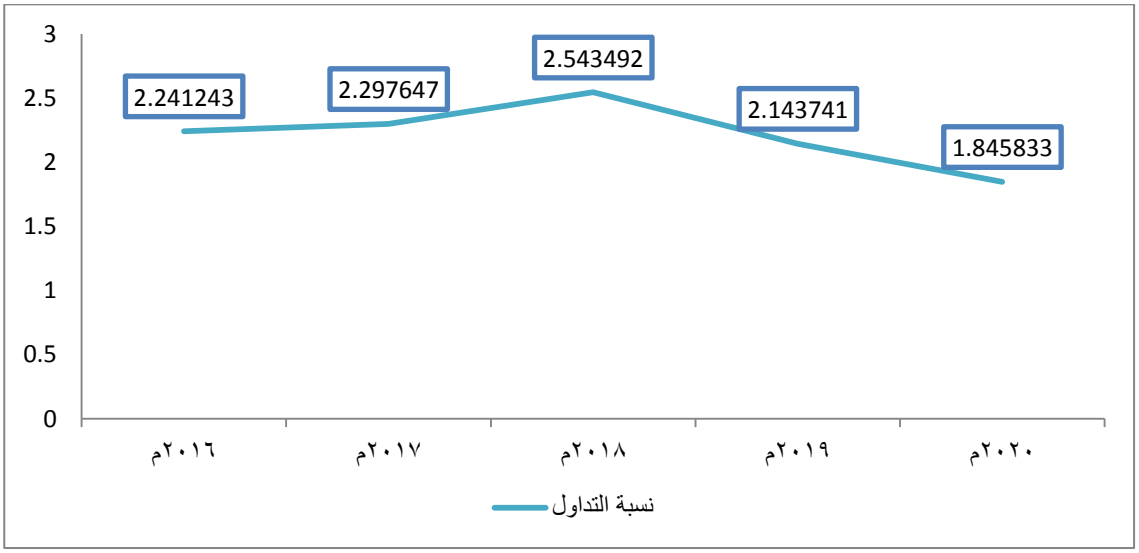

المصدر: سلاسل تحليل نسب التداول بنك أمدرمان الوطني من ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م

كما يتضح من الجدول (١٥/٢/٣) والشكل (٢٠/٢/٣) ان نسب التداول في بنك أمدرمان الوطني في العام ٢٠١٦م كانت بنسبة (٢.٢٤١٢٤٣)، وفي العام (٢٠١٧م) شهدت زيادة من العام السابق ووصلت الى نسبة (٢.٢٧٦٤٧)، وأيضا إرتفعت في العام (٢٠١٨م) الي (2.543492)، بينما إنخفضت بشكل ملحوظ في العام (٢٠١٩م)، الى نسبة تداول (2.143741)، وواصلت في الإنخفاض في العام (٢٠٢٠م)، وإنخفضت نسبة التداول حتى (1.845833).

كما أشير إلى ذلك من قبل، فإن سلاسل نسب التداول في بنك أمدرمان الوطني تزايدت بشكل مستمر في الأعوام (٢٠١٦ – حتى العام ٢٠١٨)، حتى وصلت الى أعلى نسبة تداول في العام ٢٠١٨م، ومن ثم إنخفضت بشكل ملحوظ في العامين (٢٠١٩، ٢٠٢٠م)، وبالتالي فان النموذج الخطي هو الأنسب للتعبير عنها، وبما أن السلاسل كانت تتزايد فليس هنالك سوى خياري النموذج الأسي والنموذج الخطي ولذلك فقد جربا معاً، وقورن بينهما على أساس مقدار الخطاء في التنبؤ (الأقل خطاء هو الأكثر دقة في التنبؤ)، وقد حددت قيم المعاملين ألفا وجاما للنموذجين الأسي والخطي بشكل آلى من خلال طريقة بحث الشبكة (Grid Search) في برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) والتي تختار قيم ألفا وجاما على أساس تصغير درجات الخطاء في التنبؤ.

٢/ نسب الربحية Profitability Ratios.

بما أن الربحية وتعظيم ثروة المساهمين بالشركات هو الهدف الأساسي للمعنيين بالأمر، لذلك يزداد تحليل نسب الربحية من الأهمية للوقوف على نتيجة أعمال المشروع وكفاءة السياسات والقرارات الاستثمارية المتخذة من الإدارة العليا، وتهتم نسب الربحية بقياس قدرة البنك على توليد الأرباح من أنشطته التشغيلية، ويفضل قياس نسب الربحية على النحو التالي:

نسبة الربح = $\frac{\text{مجمل الربح}}{\text{المبيعات}}$ * ١٠٠

تحليل نسبة مجملة الربح في بنك أمدرمان الوطني من ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م، يتم من خلال سلاسل مجمل الربح ببنك أمدرمان الوطني في فترة الدراسة المعنية من العام (٢٠١٦م – ٢٠٢٠م) حيث تحتوى السلسلة على نسبة مجمل الربح والمبيعات لتحصل نسبة مجمل الربح

جدول (١٦/٢/٣) نسبة مجمل الربح لبنك أمدرمان الوطني في الفترة من ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م

العام	مجمل الربح	المبيعات	نسبة مجمل الربح
٢٠١٦م	479.348.275	948.732.699	%٥٠.٥٣
٢٠١٧م	703.484.929	1.403.067.167	%٥٠.١٤
٢٠١٨م	1.478.782.126	2.759.672.491	%٥٣.٥٩
٢٠١٩م	1,427,024,192	3,103,616,685	%٤٥.٩٨
٢٠٢٠م	1,985,417,874	5,216,356,873	%٣٨.٠٦

المصدر: إعداد الباحث من خلال القوائم المالية للبنك قائمة الدخل، ٢٠٢١م

شكل (٢١/٢/٣) الرسم البياني نسب الربحية بنك أمدرمان الوطني

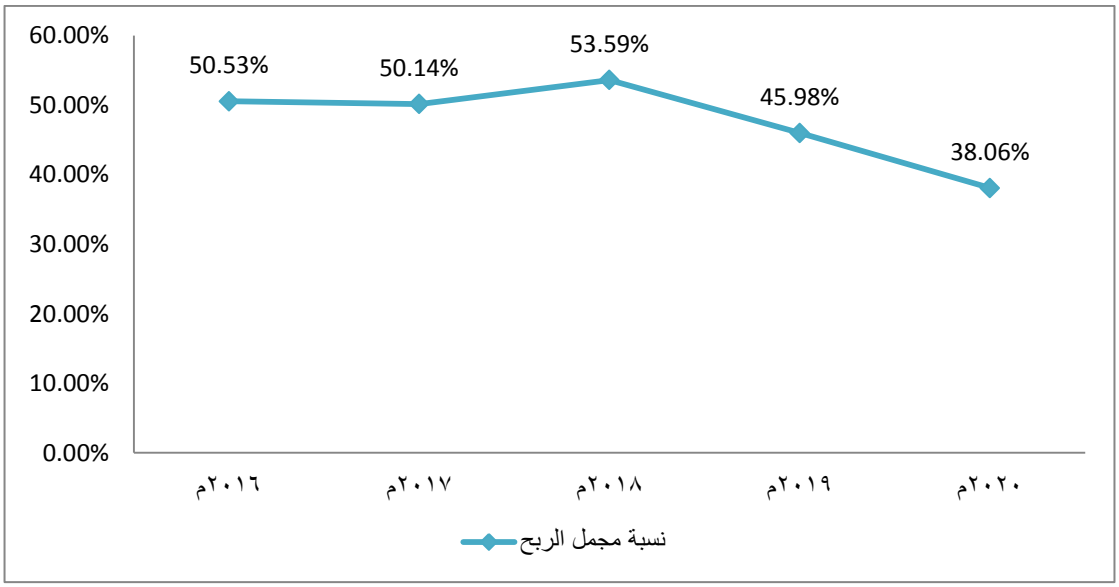

المصدر: سلاسل تحليل نسب مجمل الربحية بنك أمدرمان الوطني من ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م

كما يتضح من الجدول (١٦/٢/٣) والشكل (٢١/٢/٣) ان نسب مجمل الربحية في بنك أمدرمان الوطني في العام ٢٠١٦م كانت بنسبة (٥٠.٥٣%)، وفي

العام (٢٠١٧م) شهدت نقص من العام السابق ووصلت الى نسبة (٥٠.١٤%)، وإرتفعت في العام (٢٠١٨م) الي (٥٣.٥٩%)، بينما إنخفضت بشكل ملحوظ في العام (٢٠١٩م)، الى نسبة (٤٥.٨٩%)، وواصلت في الإنخفاض في العام (٢٠٢٠م)، وإنخفضت نسبة التداول حتى (٣٨.٠٦%).

كما أشير إلى ذلك من قبل، فإن سلاسل نسب مجمل الربحية في بنك أمدرمان الوطني كانت بشكل متقارب ومستمر في الأعوام (٢٠١٦ – حتى العام ٢٠١٨)، حتى وصلت الى أعلى نسبة ربحية في العام ٢٠١٨م، بنسبة (٥٣.٥٩%) بمبلغ (1.478.782.126) ومن ثم إنخفضت بشكل ملحوظ في العامين (٢٠١٩، ٢٠٢٠م)، وبالتالي فان النموذج الخطي هو الأنسب للتعبير عنها، وبما أن السلاسل كانت تتزايد فليس هنالك سوى خياري النموذج الأسي والنموذج الخطي ولذلك فقد جربا معاً، وقورن بينهما على أساس مقدار الخطاء في التنبؤ (الأقل خطاء هو الأكثر دقة في التنبؤ)، وقد حددت قيم المعاملين ألفا وجاما للنموذجين الأسي والخطي بشكل آلى من خلال طريقة بحث الشبكة (Grid Search) في برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) والتي تختار قيم ألفا وجاما على أساس تصغير درجات الخطاء في التنبؤ.

رابعاً: اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة رأس المال وقياس المخاطر الإستثمارية بالبنك.

نشاط بنك أمدرمان الوطني:

جدول (17/٢/٣) العلاقة بين التحليل المالي كفاءة رأس المال وقياس المخاطر الإستثمارية

نشاط البنك	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	المجموع
راس المال	800,000,000	1,000,000,000	1,340,054,740	1,340,054,800	1,881,254,680	6.361.364.220
النسبة	%١٢.٦	%١٥.٧	%٢١.١	%٢١.١	%٢٩.٥	%١٠٠٠
مخصصات مخاطر التمويل والإستثمار	251.265.132	126.967.521	17.469.427	30,042,450	38,379,690	464,124,220
النسبة	%٥٤.١	%٢٧.٣	%٣.٨	%٦.٥	%٨.٣	%١٠٠٠
الدخل من الإستثمارات	562,036,175	700,262,234	993,515,645	1,971,795,055	3,859,639,184	8,087,248,293
النسبة	%٦.٩	%٨.٧	%١٢.٣	%٢٤.٤	%٤٧.٧	%١٠٠٠
إجمالي الإيرادات البنك	948,732,699	1,403,067,167	2,759,672,491	3,103,616,685	5,216,356,873	13,431,445,915
النسبة	%٧.١	%١٠.٥	%٢٠.٥	%٢٣.١	%٣٨.٨	%١٠٠٠

المصدر: إعداد الباحث من خلال القوائم المالية للبنك، ٢٠٢١م

الجدول أعلاه والخاص بالتحليل المالي وقياس معدلات العائد على الإستثمار وكفاءة رأس المال وقياس المخاطر الإستثمارية في بنك أمدرمان الوطني:

١. كان أعلى رأس مال للبنك (1,881,254,680) وكان ذلك في العام (٢٠٢٠م) حيث بلغت نسبته (٢٩.٥%) مقارنة بالأعوام قيد الدراسة ففي العام (٢٠١٦م)، كان رأس المال (800,000,000) ويمثل نسبة (١٢.٦%) من مجموع الأعوام قيد

الدراسة، فقد بلغ مجموع رأس المال خلال الفترة من (٢٠١٦ – ٢٠٢٠م) حوالي (6.361.364.220).

٢. مخصصات مخاطر التمويل والإستثمار تتناقص مع زيادة رأس المال ففي العام (٢٠١٦) كان رأس المال (800,000,000) وكان مخصصات مخاطر التمويل والاستثمار (251.265.132) وبنسبة (٥٤.١%) ثم زاد رأس المال حتى إستقر في العام (٢٠١٨م، ٢٠١٩م) وتبعاً لذلك تناقصت مخصصات مخاطر التمويل والإستثمار، كما زاد الدخل من الإستثمارات حيث تتزايد مع زيادة رأس المال، كما تزايد إجمالي إيرادات البنك مع تزايد زيادة رأس المال.

مما سبق يلاحظ الباحث أن الفرضية التي تنص على (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي وقياس معدلات العائد على الإستثمار وكفاءة رأس المال وقياس المخاطر الإستثمارية في بنك أمدرمان الوطني) قد تحققت

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل من الإستثمار وتقويم الأداء المصرفي من صافي الدخل العام ببنك أمدرمان الوطني.

جدول (١٨/٢/٣) الدخل من الإستثمار وصافي دخل العام

العام	الدخل من الإستثمار	صافي دخل العام
٢٠١٦م	562.036.175	479.348.275
٢٠١٧م	700.262.234	703.484.929
٢٠١٨م	993.515.645	1.478.782.126
٢٠١٩م	1,971,795,055	1,427,024,192
٢٠٢٠م	3,859,639,184	1,985,417,874

المصدر: إعداد الباحث، من بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢١م.

الجدول (١٨/٢/٣) والخاص بالعلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في الدخل من الإستثمارات في الأوراق المالية والمتغير التابع المتمثل في صافي دخل العام تم إستخدام تحليل الإنحدار الخطي البسيط وكانت نتائجه كالأتي:

جدول (١٩/٢/٣) العلاقة ما بين التحليل المالي (الدخل من الإستثمارات) وتقويم الأداء المصرفي (صافي دخل العام)

	معامل الانحدار	اختبار (T)	الوزن النسبي (Sig)	التفسير
B_0	2.941	2.186	.002	معنوية
B_1	.385	2.877	.001	معنوية
معامل الارتباط (R^1)	.857			
معامل التحديد (R^2)	.734			
إختبار (F)	8.279	النموذج المعنوي		
Y1= 2.941 + .385 X				

المصدر: إعداد الباحث، من بيانات القوائم المالية، ٢٠٢١م.

ويمكن تفسير نتائج الجدول (١٩/٢/٣) كالآتي:

١. أظهرت نتائج التحليل وجود إرتباط طردي قوي بين الدخل من الإستثمارات كمتغير مستقل، وصافي دخل العام كمتغير تابع حيث بلغت قيمت معامل الإرتباط (.857).

٢. بلغت قيمة معامل التحديد (.734) وهذه القيمة تدل على ان الدخل من الإستثمارات لها دور بنسبة (٧٣.٤%)، في المتغير التابع تقويم الأداء المصرفي من خلال نسبة صافي دخل العام.

٣. (2.941) متوسط صافي دخل العام عندما يكون الدخل من الإستثمارات يساوي صفراً.

٤. (.385) وتعني زيادة الدخل من الإستثمارات، وحدة واحدة يزيد من صافي دخل العام (٣٨.٥%).

٥. بلغت قيمة (F) (٨.٢٧٩) بمستوى دلالة (sig < 0.05) مما يشير إلى معنوية النموذج ووجود تجانس وتباين بين المتغيرين.

٦. بلغت قيمة (t) (٢.١٨٦) بمستوى دلالة (sig < 0.05) توضح الدلالة الإحصائية وقوة العلاقة بين المتغيرين.

مما سبق من نتائج يتم قبول الفرضية الأولى: **(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي وتقويم الأداء المصرفي ببنك أمدرمان الوطني)** قد تحققت.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي وتقويم الأداء المصرفي ببنك أمدرمان الوطني

جدول (٢٠/٢/٣) العلاقة بين التحليل المالي وتقويم الأداء المصرفي

نشاط البنك	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	المجموع
الموجودات في العام	15,574,164,960	28,358,964,242	75,530,186,112	75,487,895,111	98,830,706,403	293,781,916,828
النسبة	%٥.٣	%٩.٧	%٢٥.٧	%٢٥.٧	%٣٣.٦	%١٠٠.٠
صافي الدخل العام	479,348,275	703,484,929	1,478,782,126	1,427,024,192	1,985,417,874	6,074,057,396
النسبة	%٧.٩	%١١.٦	%٢٤.٣	%٢٣.٥	%٣٢.٧	%١٠٠.٠
صافي التدفقات النقدية من التمويل	1,126,181,505	10,855,748,192	44,762,222,993	5,078,656,395	19,072,408,516	80,895,217,601
النسبة	%١.٤	%١٣.٤	%٥٥.٣	%٦.٣	%٢٣.٦	%١٠٠.٠

المصدر: إعداد الباحث من خلال القوائم المالية للبنك، ٢٠٢١م

الجدول (٢٠/٢/٣) والخاص بالعلاقة بين التحليل المالي وتقويم الأداء المصرفي ببنك أمدرمان الوطني، كلما زادت الموجودات في العام زاد صافي الدخل العام في كل الأعوام أو في فترة الدراسة من العام (٢٠١٦م – ٢٠٢٠م) عليه العلاقة طردية بين التحليل المالي وتقويم الأداء المصرفي ببنك أمدرمان الوطني.

مما سبق يتضح ان الفرضية التي تنص على: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي وتقويم الأداء المصرفي في بنك أمدرمان الوطني) وكلما زاد صافي الدخل زادت التدفقات النقدية حتى نهاية فترة الدراسة ٢٠٢٠م.

الخاتمـــــــة:

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

أولاً: النتائج

من خلال الدراسة الميدانية توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

١/ التحليل المالي ساعد على تفسير أرقام القوائم المالية مما يساعد الإدارة في تقويم أدائها المصرفي ومعرفة نقاط القوة والضعف من خلال مقارنة البيانات مع بعضها البعض.

٢/ تحليل القوائم المالية عمل على تقويم ومقارنة الأداء المصرفي للبنك لعدة سنوات، ومقارنته بأداء البنوك المنافسة.

٣/ الأرقام الواردة في القوائم المالية صعبة التفسير ومعقدة بعض الشي، وان البنك الذي لا يستخدم التحليل المالي للقوائم المالية لا يستطيع الوقوف على نقاط القوة والضعف على أداءه.

٤/ استخدام أسلوب النسب المالية ساعد على تقويم الأداء المصرفي ويزود العاملين في بنك أمدرمان الوطني بتقنيات وأساليب التحليل المالي.

٥/ ادى التحليل المالي لتجنب الفشل في تقويم الأداء المالي لبنك أمدرمان الوطني.

٦/ وفر التحليل المالي معلومات ساهمت في تحديد حجم الإستثمار المناسب للبنك.

٧/ التحليل المالي وتقويم الأداء المالي لبنك أمدرمان الوطني ساهما في استرداد القروض المالية وتحقيق الأهداف.

٨/ التحليل المالي ساهم في تقويم السيولة ببنك أمدرمان الوطني.

٩/ كفاءة رأس المال ساهمت في قياس وتقليل المخاطر الإستثمارية.

١٠/ ساهم التحليل المالي في تقويم أداء إدارة الإستثمار من خلال الدخل من الاستثمار ببنك أم درمان الوطني.

ثانياً: التوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة الميدانية أوصت الدراسة بالتوصيات التالية:

١/ ضـرورة إسـتخدام القـوائم الماليـة كـأداءة لبنـاء نمـاذج لتقيـيم الأداء المـالي والمحاسبي، ومحاولة معالجة نقاط القوة والضعف والمحافظة على حقوق المساهيمن وأصحاب المصلحة.

٢/ ضرورة استخدام التحليل المالي للأرقام الواردة في القوائم المالية للبنك لفهمها وتفسيرها حتى لا تختفي الإيضاحات.

٣/ تعزيز الإهتمام بالتحليل المالي لقوائم العملاء طالبي التمويل ليساعد البنك على التنبؤ بالوضع المستقبلي للعملاء.

٤/ ضرورة الأخذ في الإعتبار معدل دوران أصول المنشأة الطالبة للتمويل لمعرفة موقف الضمانات وإتخاذ قرار التمويل.

٥/ زيادة الإهتمام بالتحليل المالي للحد من مخاطر الإئتمان ببنك أمدرمان الوطني.

٦/ ضرورة مراعاة مقدرة المنشأة على الوفاء بإلتزامتها قصيرة الأجل عند إتخاذ قرار الإئتمان المصرفي.

٧/ تزويد العاملين ببنك أمدرمان الوطني بتقنيات وأساليب التحليل المالي عن طريق إقامة الدورات التدريبية والسمنارات.

٨/ تعزيز الإهتمام بالقوائم المالية ومراجعتها للمنشأة الطالبة للتمويل عند تقديم طلبها الإئتماني للبنك.

٩/ المزيد من الإهتمام بالتحليل المالي لدوره في تقويم الأداء المصرفي ببنك أمدرمان الوطني.

١٠/ ضرورة تعزيز كفاءة رأس المال ببنك أمدرمان وتعزيز تقويم الأداء المصرفي وقياس المخاطر الإستثمارية.

١١/ تعزيز الدخل من الإستثمار لدوره في تقويم الأداء المصرفي من صافي الدخل العام ببنك أمدرمان الوطني.

المصادر والمراجع

قـائمة المصادر والمراجع

القران الكريم.

أولاً: الكتب:

- احمد نور، **مبادئ المحاسبة الإدارية مدخل جديد**، الاسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٩٧م.
- السعيد فرحان جمعة، **الاداء المالي** ، الرياض: دار المريخ للنشر ، ٢٠٠٠م.
- باتريك تونسيند، جون جيبهاردت، **كيف تحقق الجودة**، ترجمة فريق بيت الأفكار الدولية بأمريكا الرياض: مؤسسة المؤتمن للتجارة، ١٩٩٨م.
- جبران مسعود، **الرائد معجم الغوي المصري**، بيروت: دار المعلم للملايين، المجلد الأول ١٩٩٥م.
- وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصره في التحليل المالي منهج علمي وعملي متكامل**، عمان: دار الوراق، ٢٠٠٤م.
- زياد رمضان، محمود الخلايلة، **التحليل والتخطيط المالي**، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ٢٠١٣م)
- حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي وتقويم الإداء والتبؤ بالفشل**، عمان: وحدة الوراق للنشر، ٢٠٠٠م.
- مجمع اللغة العربية، **المهيم الوسيط**، دار عملات، الجزء الأول والثاني، ط ٣.
- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعه القرارات**، ط٣ عمان، دار وائل،٢٠٠٨م.
- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، **التمويل والإدارة المالية**، الخرطوم: مطبعة جامعة النيلين: ٢٠٠٤م.
- عبد الحليم كراجة، علي ربايعة، ياسر السكران، موسي مطر، توفيق عبد الرحيم، **الإدارة والتحليل المالي**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م.
- عليان الشريف، احمد الجعبري، عاطف الاخرس، ايمان الهنيني، **الإدارة والتحليل المالي**، عمان، دار البركه، ٢٠٠١م.

- عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠١٧م.
- فريد مصطفي، **مبادي وأساسيات الإدارة المالية**، الأسكندرية، مطبعة الدار الجامعية، ٢٠٠٠م.
- فلاح حسن الحسين، د. مؤيد عبد الرحمن الدوري، **ادارة البنوك**، عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٠م.
- رشاد العصار، عليان الشريف، احمد الجعبري، عاطف الاخرس، ايمان الهنيني، **الإدارة والتحليل المالي**، عمان، دار البركه، ٢٠٠١م.
- توفيق عبد المحسن، **تقويم الإداء مدخل جديد**، الاسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٩٧م.
- صلاح حسن منير عبد الرحمن، **ادارة البنوك**، ط١ (الاسكندرية: الدار الجامعية، دت).

ثانياً: المجلات العلمية:

- علي السلمي، **تقويم الإداء في اطار نظام متكامل للمعلومات**، القاهرة: مجلة الإدارة، المجلد التاسع، العدد الأول ١٩٧٦م.
- مصطفى كاظمي نجف آيادي، وحمزة حسنين عبد المنعم الحكيم، **دور التحليل المالي في الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية**، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد ٥، العدد ١، جامعة الكوت: ٢٠٢٠م.
- حيدر قاسم، وإستبرق محمود، **تفعيل دور التحليل المالي في إحتساب ضريبة الدخل**، بغدا: جامعة بغداد، كلية التجارة، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد الرابع والأربعون، ٢٠١٥م.
- عماد غفوري عبد النجار، **إستخدام التحليل في تحليل الإئتمان**، مجلة المثني للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد الثاني، ٢٠١٥م.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

- آمال محمد صالح احمد، **دور التحليل المالي في فعالية اتخاذ قرارات الإستثمار في الخدمات الطبية بالتطبيق على شركة فلق الطبية المحدودة**، الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة تكميلي دكتوراة غير منشورة، ٢٠٢١م.
- محمد أحمد البشير الفضل، **دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي دراسة حالة المصارف السودانية**، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة في الإدارة، غير منشورة، ٢٠٢٠م).
- عبد الحافظ الخضر، سيد احمد محمد خير، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ودورها في ترشيد القرار الائتماني** (عينة من البنوك السودانية) جامعة امدرمان الاسلامية، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه في ادارة الاعمال، ٢٠١٩م).
- أكرم ابراهيم حماد، **تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي**:دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة الجزيرة، السودان،٢٠٠٣م.
- هيثم علي عبد الرحيم الأمين، **التحليل المالي ودوره في تقويم كفاءة أداء المصارف السودانية**، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٤م.
- رانيا محمد عمر محمد، **دور التحليل المالي في تقويم أداء القطاع المصرفي التجاري السوداني**، الخرطوم: جامعة الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٨م.
- غادة يحى مأمون، **التحليل المالي ودوره في تقويم الأداء المالي للمصارف**، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٢م.
- محمد الأمين، الصادق قسم السيد، **تقويم الأداء المالي والمحاسبي للقطاع المصرفي السوداني**، الخرطوم: جامعة أمدرمان الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٠م.

- محمد أحمد البشير الفضل، **دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي دراسة حالة المصارف السودانية**، (الخرطوم: جامعة النلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة في الإدارة، غير منشورة، ٢٠٢٠م).
- محمد السماني حسين أحمد، **دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي للمصارف التجارية في السودان**، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٠م.

رابعاً: التقارير والمؤتمرات:

- التقرير السنوي للبنك، بنك ام درمان الوطني، ٢٠١٦م – ٢٠٢٠م.
- بنك أم درمان الوطني، إدارة الشئون والخدمات المصرفية، الخطاب التسويقي الموحد للبنك في معرض الخرطوم الدولي، ٢٠١٧م.
- محمد المحمدى ماضى، نحو إدارة اقتصادية للقطاع العام والحكومي وقياس الأداء بروح القطاع الخاص، مؤتمر الأساليب الحديثة فى قياس الأداء الحكومى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ١٥–١٧ مارس ٢٠٠٤م.
- توفيق محمد عبد المحسن، قياس جودة الخدمات، بحث مقدم لمؤتمر الاتجاهات الحديثة في إدارة الأعمال، القاهرة ٨–٩ فبراير ٢٠٠٤م.

خامساً: المراجع الأجنبية:

- Talal AL- Kassar, Mourad Kouachi, Ammar Nasruldeen ،The Role Of Financial Analysis In Evaluating The Performance Of Industrial Enterprises To Predict Financial Failure،) University des Frères Mentouri Constantine, Revue Sieneses Humans Journal, Accueil > N°٢٥ VOL A Juin 2016.
- Ali Karimi، Masoud BaratiFinancial performanceevaluation of companies listed on Tehran Stock Exchange: A negative data envelopment analysis approach،)International Journal Of Law And Management, Volume 60, Issue 3 ,2018.

الملاحـــــق

ملحق (١) قائمة المركز المالي للأعوام (٢٠١٦- ٢٠٢٠م) بنك أمدرمان الوطني

البيان	٢٠١٦م	٢٠١٧م	٢٠١٨م	٢٠١٩م	٢٠٢٠م
الموجودات					
النقد وما في حكمه	700,516,357	12,788,758,326	53,843,116,311	43,337,181,530	46,977,631,772
ذمم البيوع المؤجلة	4,685,237,092	9,244,604,131	14,485,398,716	43,337,181,530	29,346,813,047
الإستثمارات قصيرة الأجل	4,012,808,218	3,609,947,730	4,497,411,651	43,337,181,530	29,346,813,047
الإستثمارات طويلة الأجل	280,416,673	327,941,154	480,234,919	2,237,572,099	2,237,572,099
موجودات أخرى	497,844,521	1,436,385,785	1,119,772,408	1,751,311,545	2,237,572,099
أصول ثابتة تحت التنفيذ	54,739,368	9,531,799	71,728,426	87,684,534	225,517,615
صافي الموجودات الثابتة	342,602,731	941,795,317	1,032,523,681	2,930,314,186	3,065,279,790
إجمالي الموجودات	15,574,164,960	28,358,964,242	75,530,186,112	75,487,895,111	98,830,706,403
المطلوبات وحقوق أصحاب حساب الإستثمارات المطلقة وحقوق الملكية					
المطلوبات					
الحسابات الجارية	3,905,263,999	7,850,988,822	20,126,189,035	25,368,590,623	38,771,669,620
الحسابات الإدخارية	881,644,687	1,605,086,618	3,051,114,017	2,479,445,152	5,772,976,697
ذمم دائنة	1,446,729,159	1,785,366,786	4,127,007,606	4,983,933,726	5,123,719,051
مطلوبات أخرى	715,257,319	1,101,168,294	2,391,154,611	2,381,195,426	3,874,246,907
إجمالي المطلوبات	6,948,895,164	12,342,610,520	29,695,465,269	35,213,164,927	53,542,612,275
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة	7,009,358,542	13,872,458,230	42,460,573,877	32,904,916,203	36,304,180,243
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة	13,958,253,706	26,215,068,750	72,197,070,800	68,118,081,130	89,846,792,518
حقوق الملكية					
رأس المال المدفوع	800,000,000	1,000,000,000	1,340,054,740	1,340,054,800	1,881,254,680
الإحتياطيات	381,365,780	503,840,673	649,960,972	3,846,415,004	4,411,805,819
الأرباح المبقاة	434,545,474	640,054,819	1,343,099,600	2,183,344,177	2,690,853,386
إجمالي حقوق الملكية	1,615,911,254	2,143,895,492	3,333,115,312	7,369,813,981	8,983,913,885
إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الإستثمار وحقوق الملكية	15,574,164,960	28,358,964,242	75,530,186,112	75,487,895,111	98,830,706,403
الحسابات النظامية	6,561,169,951	7,902,590,373	34,029,060,530	270,324,135	184,587,864

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات الدراسة التطبيقية، ٢٠٢١م

ملحق (٢) قائمة الدخل للأعوام (٢٠١٦ – ٢٠٢٠م) بنك أمدرمان الوطني

البيان	٢٠١٦م	٢٠١٧م	٢٠١٨م	٢٠١٩م	٢٠٢٠م
الإيرادات:					
الدخل من البيوع المؤجلة	**877,036,510**	**1,230,253,522**	**2,145,257,904**	**2,805,469,261**	**4,921,032,975**
الدخل من الإستثمارات قصيرة الأجل	**387,999,665**	**450,008,712**	**486,257,741**	**852,849,247**	**1,334,028,209**
إجمالي الدخل من البيوع والإستثمار	**1,265,036,175**	**1,680,262,234**	**2,631,515,645**	**3,658,318,508**	**6,255,061,184**
ناقص إستحقاق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	**703,000,000**	**980,000,000**	**1,638,000,000**	**1,686,523,453**	**2,395,422,000**
نصيب البنك من دخل الإستثمارات (مضاربا رب المال)	**562,036,175**	**700,262,234**	**993,515,645**	**1,971,795,055**	**3,859,639,184**
إيرادات البنك من إستثماراته الذاتية	**34,674**	**791,002**	**00,00**	**00,00**	**00,00**
إيرادات الخدمات المصرفية	**252,491,085**	**543,588,161**	**508,267,983**	**622,492,300**	**665,757,475**
أرباح بيع وشراء العملات	**126,037,589**	**143,581,517**	**1,230,413,442**	**485,922,810**	**591,169,271**
الإيرادات الأخرى	**8,133,176**	**14,844,253**	**27,475,421**	**23,406,520**	**99,790,943**
إجمالي الإيرادات	**948,732,699**	**1,403,067,167**	**2,759,672,491**	**3,103,616,685**	**5,216,356,873**
المصروفات					
المصروفات الإدارية	**214,921,891**	**220,133,881**	**357,036,179**	**580,603,024**	**954,480,526**
المصروفات العمومية	**83,084,165**	**142,299,632**	**234,745,893**	**318,189,788**	**628,332,781**
المخصصات	**60,975,000**	**23,810,673**	**126,187,047**	**209,900,000**	**509,615,000**
الإستهلاكات	**15,361,386**	**120,799,613**	**39,071,800**	**58,655,977**	**88,859,076**
غرامات بنك السودان	**109,750**	**52,000**	**20,500**	**12,289,711**	**156,000**
خسارة الشركة الزميلة	-	-	-	693,181	-
إجمالي المصروفات	**374,452,192**	**507,095,799**	**757,061,419**	**1,180,331,681**	**2,181,443,383**
الدخل قبل الزكاة والضرائب	**574,280,507**	**895,971,368**	**2,002,611,072**	**1,923,285,004**	**3,034,913,490**
ناقصاً زكاة وضرائب العام	**(94,932,232)**	**(192,486,439)**	**(523,828,946)**	**496,260,812**	**١,٠٤٩,٤٩٥,٦١٦**
صافي الدخل السنوي	**479,348,275**	**703,484,929**	**1,478,782,126**	**1,427,024,192**	**1,985,417,874**

المصدر: إعداد الباحث من خلال قائمة الدخل للأعوام (٢٠١٦ – ٢٠٢٠م) بنك أمدرمان الوطني، ٢٠٢١م

ملحق (٣) قائمة التدفقات النقدية للأعوام (٢٠١٦ – ٢٠٢٠م) بنك أمدرمان الوطني

البيان	٢٠١٦م	٢٠١٧م	٢٠١٨م	٢٠١٩م	٢٠٢٠م
التدفقات النقدية من العمليات:					
صافي الدخل	479,348,275	703,484,929	1,478,782,126	1,427,024,192	1,985,417,874
تسويات صافي الدخل مع صافي زيادة النقد من العمليات:					
إهلاك الأصول الثابتة	1,478,782,126	23,810,673	39,071,800	58,655,977	88,859,076
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	1,5000,000	39,358,711	-	16,500,000	120,275,000
مخصص فوائد ما بعد الخدمة	58,336,492	2,000,000	853,283	2,400,000	3,750,000
مخصص فوائد ما بعد الخدمة المدفوع	213,813,503	1,321,355	191,422	(895,765)	(2,150,758)
مخصص الزكاة	28,882,898	28,940,747	62,374,286	84,048,951	130,482,169
مخصص الضرائب	66,049,334	163,882,898	461,454,660	412,211,861	919,013,447
الزكاة المدفوعة	27,065,288	28,882,898	28,940,7417	(62,242,296)	(84,048,951)
الضرائب المدفوعة	25,767,119	66,049,334	163,545,692	(460,682,520)	(389,677,886)
مخصص أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة	703,000,000	980,000,000	1,638,000,000	1,686,523,453	2,395,422,000
عائد أصحاب حسابات الإستثمار المدفوع	596,571,536	716,366,835	740,643,666	(1,722,416,380)	(1,686,524,940)
تسويات أرباح لتغطية عجز مخصصات التمويل	251,265,132	126,967,521	17,469,427	30,042,450	38,379,690
مكاسب بيع موجودات ثابتة	2,637,794	3,177,578	7,252,369	(1,562,156)	(76,133,143)
إجمالي التدفقات النقدية من العمليات	235,358,014	998,375,231	2,757,431,686	1,469,607,767	3,443,063,578
التدفقات النقدية من الإستثمار					
الزيادة في ذمم البيوع المؤجلة	383,750,251	4,578,838,623	5,240,794,585	(2,214,751,936)	(12,783,437,395)
شراء أصول ثابتة	94,859,248	571,212,282	125,533,476	(177,380,595)	(177,019,491)
متحصلات بيع أصول	2,741,352	4,315,231	7,880,172	14,333,587	109,099,804

ثابتة					
الزيادة في الإستثمارات قصيرة الأجل	372,778,779	402,860,488	887,463,921	(4,444,934,616)	(5,807,106,178)
النقص في الإستثمارات طويلة الأجل	1,000,000	15,285,208	152,293,765	268,281	1,046,339
صافي التدفقات النقدية من المستخدم في الإستثمار	898,326,960	4,765,881,454	6,465,296,694	(6,882,163,748)	(18,875,021,852)
صافي التدفقات النقدية من التمويل					
الزيادة في حسابات الإستثمار المطلقة	457,138,991	6,863,099,688	28,588,115,647	(9,556,279,032)	3,399,264,040
الزيادة في الحسابات الجارية والإدخارية	1,267,458,595	4,669,166,754	13,721,227,613	4,670,292,496	16,696,610,542
الزيادة في الذمم الدائنة	304,946,065	338,637,626	2,341,640,820	862,864,925	139,785,325
الزيادة في المطلوبات الأخرى	23,229,224	24,044,958	60,625,615	54,824,688	206,786,400
الزيادة / النقص في الإصول تحت التنفيذ	48,680,034	7,721,060	67,091,119	(472,552,119)	(800,472,160)
الزيادة في الموجودات الأخرى	212,699,240	938,541,264	316,613,377	(637,807,353)	(569,565,631)
صافي التدفقات النقدية من التمويل	1,126,181,505	10,855,748,192	44,762,222,993	(5,078,656,395)	19,072,408,516
الزيادة في النقد وما في حكمه	463,212,558	7,088,241,969	41,054,357,985	(10,491,212,376)	3,640,450,242
النقد وما في حكمه في بداية السنة	5,237,303,799	5,700,516,357	12,788,758,326	53,828,393,906	43,337,181,530
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	5,700,516,357	12,788,758,326	53,843,116,311	43,337,181,530	46,977,631,772

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات الدراسة التطبيقية، ٢٠٢١م